
عبد الخالق فاروق
التطرف الديني
ومستقبل
التغيير
في مصر
مركز
الحضارة
العربية
للاعلام والنشر
Bibliotheca Alexandrina
0159893

التطرف الدينى ومستقبل التغيير

فى مصر

عبد الخالق فاروق

التطرف الدينى ..
ومستقبل التغيير فى مصر

المؤلف :عبد الخالق فاروق

الغلاف : توفيق الحو

الإخراج الفنى : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يونيه ١٩٩٤

الناشر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

الجمع والصف الالكترونى: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ٢٧٠٠ / ٩٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 977-5121-57-4

إهداء

إلى ذكرى مَنْ احببتهم فرحلوا عن الدنيا ..

وتركوني أعانيها ..

إلى الدكتور **داود يسى**

وإلى المهندس **حمدى عبد الجواد**

وإلى الشهيد **أحمد عبد الجواد التونى**

وإلى **أبى**

مقدمة الناشر

" قل هذا سبيلى أدعوا إلى الله على بصيرةٍ أنا ومن اتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين " سورة يوسف : ١٠٨

« إياكم والغلو فى الدين ، فإنما هلك من قبلكم بالغلو فى الدين » حديث شريف : متفق عليه

لقد أصبح ما يسمى بظاهرة « التطرف الدينى » قضية ملحة وخطيرة تشغل بال المهتمين بحال هذا الوطن ومستقبله ، خاصة بعد أن دخل الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الاسلامية المسلحة والنظام الحاكم فى مصر مرحلة الكارثة ، بإطلاق الرصاص وتفجير القنابل ضد رموز السلطة وجهازها الأمنى والسياح الأجانب ، والمحاكمات العسكرية وإعدام أعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة والاعتقالات العشوائية ، واغتيال مواطنين عاديين ساقتهم أقدارهم للتواجد فى مواقع نشوب إعمال العنف .

والشيء المؤكد أن التطرف الدينى لم يأت من فراغ بل له أسبابه ودوافعه ، وبدون معرفتها تصبح معالجة هذه الظاهرة محض « عبث وجهد زائل » . ورغم تعدد المدارس الفكرية والمذهبية وتباينها فى تحديد أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ، إلا اننا نعتقد أن التطرف الدينى ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، بعضها ماثل للعيان طاف فوق السطح ، والبعض الأخر خفى غائض فى الاعماق . إن للتطرف الدينى أسبابه الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل النفسية والفكرية أيضاً ، التى يتعين إدراكها قبل محاولة التصدى لهذه الظاهرة .

كما أننا نعتقد أن الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الاسلامية المتطرفة والنظام

بين منهج الجماعات الاسلامية فى « الغلو فى الدين » الذى تتجلى أبرز مظاهرة فى (التعصب والجمود والتشدد والخشونة فى الاسلوب والسقوط فى هاوية التكفير) ، وبين منهج نظام الحكم فى مصر فى الغلو فى البعد عن مصالح الجماهير ، والتبعية للخارج والذى برزت أهم ملامحه فى (الفساد والبطالة والفقر وغياب المشاركة الشعبية).

فى ضوء ما سلف ، يصبح من الخطأ والخطل معاً الإعتقاد بأن المواجهه الأمنية هى الحل الصحيح لمشكلة التطرف فى مصر ، فالأزمة أعمق وأشمل من ذلك بكثير ، وتتطلب مواجهة علمية وعملية شاملة . إن الحل الوحيد والصحيح للخروج من الأزمة المصرية يكمن فى ضرورة احداث «تغيير شامل » يستهدف - ليس فقط - إحداث صحوة عربية اسلامية بصيرة بحقيقة وجوهر الاسلام فى مواجه تطرف وغلو الجماعات الاسلامية ، ولكن يستهدف أيضاً اقامة ديمقراطية حقيقية وتنمية مستقلة وعدالة اجتماعية شاملة وثقافية مستنيرة فى مواجه غلو النظام الحاكم فى مصر .

ولكن ما هى الاسباب الكامنة وراء ظاهرة التطرف الدينى ؟ وما هو مستقبل المواجهة بين الجماعات الدينية المتطرفة والنظام الحاكم فى مصر ؟ وما هى التصورات المطروحة للتغيير في مصر فى ضوء هذه المواجهة ؟ وما هى القاعدة الاجتماعية المطالبة بالتغيير والساعية لحدوثه ؟

أسئلة هامة .. يحاول الأستاذ عبد الخالق فاروق فى كتابه القيم « التطرف الدينى ومستقبل التغيير في مصر » الاجابة عليها ، وفقا لمنهج علمى واضح .

ومركز الحضارة العربية إذ يتقدم بكتابه الجديد « التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر » للاستاذ عبد الخالق فاروق ، الذى أثرى المكتبة العربية بمجموعة كبيرة من الابحاث والكتب القيمة ، نذكر منها على وجه الخصوص « إختراق الأمن الوطنى المصرى » و « أوهام السلام » .

ليرجو أن يحقق به النفع للقارئ العربى .

والله من وراء القصد ،،،،

مركز الحضارة العربية

مقـدمـة

تعانى مصر منذ سنوات بعيده من أزمة مستعصية ، تزداد مع الزمن تأثيراتها وتداعياتها وهى فى فعلها المستمر تجرف فى عنفوانها ثوابت تاريخية ، وتعصف بجبروتها مرتكزات ثقافية واجتماعية وتطيح بتعقيداتها آمال الاجيال الجديدة فى العداله والمساواه .

فلم تعد الأزمة مجرد خناق اقتصادى يمسك برقاب الفقراء فى المجتمع ويطحن تحت ثقل وطأته طموح الملايين بحياة مستقرة ومتوازنه .. بل انها تعدتها لتصيب فى مقتل اساس المكون التاريخى العقائدى للوطن من مسلميه واقباطه لتضع الجميع على حافة بركان هائل من حمم الشك والقلق والارتياب المتبادل.

والحق ان للأزمة روافد ثلاثة ، تشابكت معا وتداخلت بحيث تكاد تتساوى كل واحدة فى فاعليتها ودرجة تأثيرها .

فقد ادى انقطاع المشروع التنموى الناصرى بعد عدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بكل تداعياته الى تراكم عوامل الخلل الاقتصادى وزاد الامر سوءا ما جرى من تحول جذرى فى السياسة الاقتصادية المصرية بعد عام ١٩٧٣ وانتهاج الدولة لما سمى «الانفتاح الاقتصادى » التى تركت تدريجيا لعوامل العرض والطلب وآليات السوق العنان لتخصيص الموارد والامكانيات المحدودة اصلا فى المجتمع - مما زاد الأزمة الاقتصادية عمقا واتساعا وفاقم من التضخم وارتفاع الاسعار الكامنه فى الاقتصاد المصرى منذ فترة فأدى كل ذلك إلى تراكم الثراء فى جانب الاقلية فى المجتمع (٥ ٪ إلى ١٠ ٪) وازداد البؤس والشقاء فى الجانب الاخر بكل تأثيراته الاجتماعية والنفسية على الطبقات المحرومه وابنائهم .

كما ساهمت ممارسات النظام السياسى الحاكم فى مصر الى تهميش قطاعات واسعة من المواطنين عن المشاركة السياسية وعملية صنع القرارات فى البلاد ، فبينما كان النظام

السياسى قبل عام ١٩٦٧ يستند فى وجوده إلى انجازات تحققت على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك بالنسبة لمركز مصر الاقليمى ، فان استناد مشروعية النظام السياسى بعد عام ١٩٧٣ على ما حققته حرب اكتوبر من ناحية والدعاوى الديمقراطية والتعددية الحزبية (منذ عام ١٩٧٦) قد اخذت فى التآكل يوماً بعد يوم ، حيث تكفلت الولايات المتحدة واسرائيل بالاساس الأول للمشروعية (حرب اكتوبر) فاسفرت النتيجة بعد زيارة السادات للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ عن أكبر هزيمة للعرب فى تاريخهم الحديث وذلك بإخراج مصر من ساحة المواجهة وإنفراد اسرائيل بالاطراف العربية الاخرى وتمدد هجماتها طولا وعرضا على امتداد الخريطة العربية .

وعلى الجانب الآخر ، فلم تصمد دعاوى النظام حول الديمقراطية شهورا معدودة أمام أول امتحان صعب واجهته وذلك فى اعقاب احداث انتفاضة يومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ حيث انتهجت اجهزة الأمن ما سمى « سياسة الأمن الوقائى» بتوجيه ضربات دورية ومنتظمة لقوى المعارضة السياسية الشرعية وغير الشرعية واستمرت فى مسلسل من العنف الدامى منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن .. وزاد الامر سوءا استفحال رائحة ممارسات الفساد التى يمارسها عدد كبير من رجال الحكم والمسئولين وأبنائهم وذويهم مما أدى الى زيادة حجم بركان الغضب لدى أجيال شابه ، سدت منافذ الحياة الآمنه امام مستقبلهم وأطفأت شموع الامل امام أعينهم .

وبنفس القدر يمكن الاشارة إلى التحركات التى يقوم بها بعض الأطراف الأجنبية التى ساهمت ولا زالت - فى اشعال نار الفتنة الدينية فى مصر ، وهى باحتضانها لدعوات بعض دوائر المهاجرين المصريين فى المانيا والولايات المتحدة حول الاضطهاد الاسلامى للمسيحيين فى مصر والتضخيم الاعلامى الغربى لبعض الحوادث الطائفية المتفرقة لتجسيم ما سمى بالزحف الاصولى الاسلامى ومخاطره على المسيحية فى الشرق العربى كل ذلك كان بمثابة صب الزيت على نار الفتنه بقصد واعٍ ووفقا لمخطط مدروس لتحطيم ايه امكانية لدور مصرى مؤثر فى المحيط العربى والاقليمى من جهة وتمهيدا لما يسمى المناطق الآمنه جنوب مصر فى المستقبل من جهة اخرى .

لعل هذه المخاطر هى التى حفزتنا الى إسعداد هذا الكتاب الذى كان فى صيغته الاصلية عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات نشرت بعضها على مدار العامين الماضيين فى

الصحف والدوريات المصرية المتخصصة ولم يكتب لبعضها الاخر النشر لظروف ربما تكشف فى جانب منها عن ازمة التيار الليبرالى فى مصر وهشاشة دعاوية حول الديمقراطية وحرية الرأى وهى واقعة ربما نحتاج إلى سردها يوما على القراء لاستخلاص العبر والدروس وأن كنا نعتقد ان الأوان لم يحن بعد لروايتها وعرضها .

وقد فضلنا أن نقسم الكتاب إلى اربعة فصول ، فعرضنا فى الفصل الأول بعض مظاهر الأزمة فى البلاد وركزنا فيه على الاساس الاقتصادى والاجتماعى لمظاهر اغتراب فئات وقطاعات عديدة فى المجتمع وعلى عنصرى غياب المشاركة السياسية واسبابها وعلى مظاهر انقسام الجماعة الوطنية .

اما الفصل الثانى .. فقد خصصناه لتناول ما نراه محاور المشروع القومى المطلوب والذى من شأن أعماله تقليص نفوذ هذه الجماعات السياسية الدينية وتجفيف المنابع التى تستمد منها دعاياتها ووجودها واستمرارها .

وفى الفصل الثالث : فقد توقفنا لتناول الروح السائدة فى الوقت الراهن بين المواطنين الفقراء فى مصر وبمعنى أخر الحالة النفسية والاجتماعية التى تعلى من شأن البطوله الفردية وتنتظر الخلاص على يد البطل المخلص وفى حضوره ، كما حاولنا تقديم تفسير سيسيولوجى (اجتماعى وثقافى) لهذه الظاهرة من واقع القراءة الدقيقة لتاريخ ومركز العقائد الدينية فى العقل والضمير الايمانى المصرى القديم وتجلياته فى العصر الحديث .

اما الفصل الرابع والاخير .. فقد توقفنا بالتحليل عند ملامح المستقبل السياسى للبلاد فى اطار بنيه سياسية عسكرية استبدادية واحتمالات التغيير فى ظل احتمالات متعددة ومعطيات متغيره.

واخيرا .. فاذا كان من المألوف لكل كاتب فى ختام مقدمته لكتابه أن يشير بالشكر والعرفان لكل من ساعدوه أو أناروا اليه طريق البحث والمعرفة ، فانتى اعترف بان كل مفردات الشكرلا تسعفنى ، وأن كلمات العرفان لا تكفينى للتعبير عن احساس طاغى بدين ثقيل فى رقبتى قائم إلى أن تقوم الساعة لهؤلاء الذين ظلوا مشاعل نور وبلسم محبة وسلام وسط حياة يحيطها ضباب الشك وتسودها رياح التوتر وتغمرها ظلام الجهاله والكراهية .

فلا أملك سوى أن أركع فى خشوع وأن أبكى فى كبرياء أمام قبر والدى الذى سأظل مدينا

يحيطها ضباب الشك وتسودها رياح التوتر وتغمرها ظلام الجهاله والكراهية .

فلا أملك سوى أن أركع فى خشوع وأن أبكى فى كبرياء أمام قبر والدى الذى سأظل مدينا له ما حَييت بلحظات صافية من مشاعر الابوه حين كان يأتى ملهوفا .. مفزوعا .. وعينيه تحتبس بالدموع يحتضن آمله فى الدنيا وهو يشارف بين خيط الموت ورجاء الحياه فى معتقلات نظام افتقر للرضاء العام فأوغل سكين التعذيب فى جسد خصومه بصورة غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث ، فمازلت بظلك حاضرا فى حياتى ومازلت بحنوك ماثلا فى مشاعرى .

ولايفوتنى التوجه بالشكر والتقدير لكل من قدم العون والمساعدة فى إخراج هذا العمل ، وأخص بالشكر الصديقين الأستاذ على عبد الحميد والدكتور يحيى عبد الظاهر لما بذلاه من جهد فى إخراج وإعداد هذا العمل للنشر إيماناً بقضيتنا المشتركة ودفاعاً عن مستقبل أجيالنا القادمة .

كما لا تسعفنى مفردات اللغة للتعبير عن مشاعر موده واحساس بالمحبة واحترام لوفاء وخشوع لعطاء قلّما يصادفه المرء فى حياته فيدفع بطموحه إلى بعيد ، ويسمو بمشاعره إلى ما هو اكثر من بعيد ....إلى ثريا وليم .

وإلى نجلاىَّ حسام وطارق .. اللذين لن اترك لهما من ميراث سوى كتابات ومواقف تصورتها دفاعا عن مستقبل افضل لهما وكل ابناء جيلهما .. فليغفرا لى .. وليبقيا لى بصيص النور حين يشح البصر ويقترب أوان الرحيل .

المؤلف

المعادى- أكتوبر ١٩٩٢



الفصل الأول

مظاهر الازمة فى مصر

١- مفهوم الانتماء و الاغتراب .

٢ - الاساس الاقتصادى لمظاهر الاغتراب فى مصر .

٣ - ازمة المشاركة السياسية فى مصر .

٤ - مظاهر إنقسام الجماعة الوطنية .

١ - مفهوم الانتماء والاغتراب :

تتشكل مشاعر انتماء الانسان للاشياء والمعاني منذ لحظة الميلاد وتستمر في فعلها المشروط بظروف ومسار التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمر به هذا المجتمع او ذاك ، هذه الجماعة أو تلك .

والحقيقة أن نمو هذه المشاعر ، لايرتبط فحسب بتطور ونمو الذات الشخصية والسيكلوجية للأفراد ، وإنما بجدل هذا النمو والتطور بتطور موازى في أنماط الانتاج والعلاقات الاجتماعية التي بلغها هذا المجتمع ومن ثم بمستوى العلاقات الصراعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية . ويتأسس عبر هذا التداخل المعقد في كل لحظة أو مرحلة تاريخية ، جهاز القيم ومعايير للسلوك وأنماط من العادات والتقاليد ، تكون بمثابة الموجه لنشاطات الافراد والجماعات ومحدودة بالتالي بمقاييس الرضا العام داخل هذا المجتمع أو الجماعة .

صحيح أنه في مسار هذه العملية التاريخية ، تظهر هناك قسمات مشتركة أو سمات مميزة لتوجهات وقيم وعادات طبقات اجتماعية متصارعة بحيث تبدو كسمات قومية أو أثنولوجية متمايزة ومغايرة لسمات جماعات أو قوميات اخرى بيد أن سيظل من المفيد - من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية - رصد قيم ومفهوم كل طبقة اجتماعية على مسرح الحياة ، والتي تبدو في احيان كثيرة على درجة من الخلاف والقطيعة مع مفاهيم وقيم بقية الطبقات .

هذه السمات « الوطنية أو القومية » غالباً ما يتم استثمارها من جانب الطبقة المسيطرة للحديث حول القيادة الفكرية « للمجتمع » أو «الأمة » في محاولة لطمس الهوية الفكرية أو الثقافية لبقيةالطبقات وتزداد محاولات نفي الآخر هذه في المجتمعات المعاصرة عندما تشتد الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويكتوى بنارها اكثر فاكثر هذا الآخر الذي هو في مجتمعنا المعاصر الطبقة العمالية وفقراء الريف والمدينة الذين يشكلون غالبية المجتمع .

وهنا يستدعي الامر التوقف عند الايدلوجيا من حيث كونها نسقا للافكار وتصور للحياة ومنظومة للقيم والعادات ، ومعايير للسلوك واطار للمقبول ثقافيا وفلسفيا وباعتبارها أداة من ادوات تزييف الوعي الاجتماعي لفئات وطبقات في ادنى السلم الاجتماعي . فما تحدده الطبقة المسيطرة عبر أدوات اعلامها (صحافة - اذاعة - تلفاز - سينما .. الخ) كأهداف وغايات للمجتمع ككل قد لا يكون اكثر من هدف اناني يكرس واقع استغلالها البشع لبقية طبقات المجتمع .

خذ مثلا قيمة او هدف تشجيع الاستثمار الفردي في مجال الصحة أو الاسكان في مصر هل يمكن اعتباره قيمة مشتركة لجميع الطبقات في البلاد ؟ اننا بتحليل جوهر هذا الهدف

نكتشف مدى ما تحمله من مصلحة لطبقة وضد مصالح طبقات العمال وفقراء المدن عموما حيث يعانون من سوء توزيع الموارد وارتفاع ايجارات المساكن وسيادة نظام تمليك الشقق وتدهور الخدمة الصحية بالمصحات العامة مقابل تضاؤل انسانى مدمر فى مواجهة اسعار العلاج بالمصحات الخاصة الرأسمالية .. الخ.

وباختصار فان مايراه النظام الرأسمالى الحاكم فى مصر بأنه تمثل صحيح للمصالح الوطنية العليا للمجتمع قد يكون فى الحقيقة تنازلا وتفريطا عن مصالح الوطن بمفهومة ومشتملاته الحضارية والتاريخية . وجوهر هذا الجهد البحثى هو محاولة التوقف بالتحليل عند اهم العوامل المادية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التى افرزت فى مصر خلال العشرين عاما الماضية انماطا جديدة للتفكير واتجاهات مغايرة للقيم ومعايير شديدة الانانية للسلوك ، فتتت قيم الجماعية والتعاون لدى الطبقات الشعبية المصرية واعلت من شأن وهم الحل الفردى والخلاص الفردى فى اكثر اشكاله مأساوية فى العصر الحديث .

ولكن دعونا قبل أن نحدد اساس ومظاهر وانعكاسات الأزمة الراهنة نؤكد على حقيقة جوهرية وهى انه عندما نتحدث عن « الانتماء » فاننا لا نتحدث عن معنى ميتافيزيقى يحلق بذاته فى فضاء فسيح بقدر ما نتناول حالة شعورية ووجدانية ثم اعتناقا فكريا وسلوكا عمليا يستمد جذوره فى واقع اجتماعى حى وتاريخى ؛ حالة يتفاعل فيها جدل الذات وجدل الموضوع ، ليجسدا لنا فى كل مرحلة تاريخية نهر الحياة البشرى واتجاهات تدفقة.

إنه بكلمة احساس ذاتى وشعورى للانسان بانتماء واندماج فى فكرة محددة أو لعقيدة معينة أو لفئة أو طبقة اجتماعية يعينها ومن ثم اندماج مع هدف ترتضيه الجماعة أو المجتمع أو الطبقة فى كل لحظة تاريخية ثم انه فى ارقى تطوره ممارسة سلوكية واعية مؤيدة ومؤكدة لهذا الشعور ودافعة به إلى لحظة اعلان الوجود والتحقق الكامل .

وبهذا المعنى يمكن النظر الى سلوك الانسان المصرى قبل عام ١٩٥٢ ثم بعدها واخيرا خلال حقبة الانفتاح والنفط.

فخلال الفترة قبل يوليو ١٩٥٢ كان سلوك هذا الانسان عموما يتسم بالانتماء فى اكثر اشكاله رقيا من حيث اتساع قاعدة المشاركين فكرا وعملا فى العمل السياسى والعام سواء فى صورة نضال ضد الاستعمار البريطانى او فى شكل انتماء لهذا الحزب او ذاك وهو ما عبر عنه عقدى الثلاثينات والاربعينات حيث زخم الحركة السياسية بمختلف فصائلها واتجاهاتها (الوفد - الأخوان - مصر الفتاة - الماركسيين - الحزب الوطنى) بيد أن عواصف الرياح الجديدة التى هبت على المجتمع المصرى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قد استبدلت مظاهر الانتماء

الوطنى قبلها بملامح جديدة انحسر فيها الفعل المباشر والحر للبشر الى دائرة أضيق نطاقا حيث الأنتماء بالشعور والثقة فى السلطة الوطنية وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية التحررية . وبهذا أناط الانسان المصرى مسئولية الفعل واتخاذ القرار الى هذه السلطة وانسحب فى هدوء احياناً وبالرهبة احيانا اخرى الى قوقعة التأييد والانتظار.

والجديد فى الامر الآن - علي ما نرى - هو أن دائرة انتماء الانسان المصرى قد تقلصت عن ذى قبل بحيث أصبح شعور هذاالانسان ينحصر حول نواه المصلحة الفردية وينعزل بسلوكياته تماما عن أفق الاهداف الوطنية والقومية التحررية للوطن والطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير والثورة .

O O O

وقد تعمقت مشاعر الاغتراب الذى هو ذلك الاحساس الذى ينتاب الانسان بالعجز عن التلاؤم مع شروط وظروف الحياه التى يعيشها المجتمع وايقاعه الصاخب وهو ما يترجم غالبا فى نمط سلوكى يتسم بالهروبية والعزلة والبحث عن الذات الفردية ومصالحها بصرف النظر عما اذا كانت هذه المصلحة تتناقض مع مصالح المجتمع وتقدمه .

فاذا القينا نظرة على معطيات الحركة الجماعية والفردية للشباب المصرى خلال العهد الناصرى والحقبة الساداتية فسوف نكتشف ذلك التناقض الصارخ بين نمطى السلوك ففى الفترة الأولى وبالنظر للتحديات العديدة التى كان يواجهها النظام السياسى الجديد ومع التطورات الديناميكية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى اتسم السلوك الشبابى بطابع المسئولية وبرغم الانتقادات العديدة التى وجهت للنظام الناصرى - خاصة فيما يتعلق بمصادرة الحريات السياسية وقصر المشاركة السياسية علي قطاعات محدودة - فقد كان للسيولة النسبية لحركة الفئات الاجتماعية الوسطى او ما يسميه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعى .Social Mobility خاصة لخريجى الجامعات المصرية الذين ينتمى معظمهم للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل دوره فى دمج الطموحات الفردية فى سلسلة الطموحات القومية والوطنية للمجتمع ككل فتشكل تيار واضح فى اتجاه التعامل والتفاعل مع القضايا الوطنية والقومية ، والحقيقة أن انتفاضة الشباب من طلبة وعمال عام ١٩٦٨ لم تكن سوى تعبيراً عن ذلك الاحساس المسئول من جانب هؤلاء بقضايا الوطن وهمومه وتجسيدا حيا للوعى بضرورة توسيع هامش الحريات السياسية التى ستسمح بمزيد من مشاركة المواطنين عامة والشباب خاصة في العمل العام ، واذا كانت القيادة الناصرية لم تستجب بشكل كامل لهذه الطموحات المشروعة الا على المستوى النظرى فحسب باصدار بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ - فإن مسيرة الكفاح الشبابى قد استمرت تتغذى من واقع العجز العربى الذى تجلى بهزيمة

يونيو ١٩٦٧ أما هؤلاء الذين فضلوا الهروب فى فترات المحنه التى عاشتها مصر فلم تتجاوز اعدادهم ١٦٩ الف مواطن هاجر بعضهم الى البلاد الاوربية والولايات المتحدة بحثا عن الحياة الرغدة واتجه معظمهم الى البلاد العربية النفطية وهذا العدد لم يكن يتجاوز ٢٣.٠ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم وقتئذ ٣١ مليون مواطن كما انها لم تكن تمثل سوى ٩.٠ ٪ من قوة العمل المصرية (التى بلغت حينئذ ٨ مليون مشتغل)(١).

الصورة الآن تبدو مختلفة الى حد كبير فعدد المصريين العاملين بالخارج يترواح بين ٧.٣٪ الى ١٠ ٪ من اجمالى السكان البالغ عددهم ٥٥ مليون نسمة) بينما هى تصل الى ٢٥ ٪ من قوة العمل فى الوطن التى بلغت نحو ١٢ مليون مشتغل عام ١٩٩٢.

فما هى الاسباب الكامنة وراء هذا النزوع الهروبى الجديد ؟

وما هو مستقبلة ؟

نستطيع هنا أن نرصد اساسين لهذا الاتجاه الجديد :

الأول : أساس سياسى تاريخى .

الثانى :أساس اقتصادى .

على اننا نبادر بالتأكيد بان هذين الاساسيين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض وانما نزولا على مقتضيات التجريد العلمى نحاول أن نتناول كلاً على حدا وان كان لتفاعلهما معا دوره الحاسم فى المظاهر الجديدة والمفاهيم الجديدة والسلوكيات الجديدة .

ooo

٢ - الاساس الاقتصادى لمظاهر الاغتراب .

فى أوج الانتصار العسكرى المصرى فى حرب السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣ شهدت الحركة الوطنية والقطاعات الشبابية نموا ملحوظا فى اتجاه التفاعل مع الحدث فاقبلت اعداد كبيرة منهم للتطوع فى الدفاع المدنى والجيش الشعبى بهدف الدفاع عن مدينة السويس المحاصرة ، بيد أن الامور على مستوى القيادة السياسية كانت تجرى فى مجرى مختلف وقد عبر اللواء طه المجدوب رئيس اللجنة العسكرية فى مفاوضات فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ عن هذه الحقيقة فى معرض رده على تساؤلات وزير الخارجية الامريكى وقتئذ الدكتور هنرى كيسنجر حول جدوى مراكز التدريب العسكرى للشباب قال اللواء المجدوب « هذا أفضل على أي حال لتفريغ طاقات الشباب داخل قنوات العمل الرسمى المخطط بدلا من انضوائهم تحت منظمات معادية للنظام ».

فجأة وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وخمدت نيران مدافعها بدت الصورة مختلفة بعض الشئ واتجهت رويدا رويدا لتصبح مناقضة للحركة الشبابية التى اتسمت فى سنوات الخمسينات والستينات بالمسئولية والنضالية . لقد جاء عصر النفط وتغيرت المسلمات وبدأ البحث عن الذات يأخذ مكانا مرموقا فى سلم القيم والاخلاق المصرية ولعبت القيادة التى افتتحت بشخصية الرئيس السادات عصر « البحث عن الذات » دورا محوريا فى هذا المضمار علي أيه حال يمكن تحديد عوامل ستة ساهمت فى هذه الانتقالة الكيفية وهذه العوامل هى :

١- ازمة اقتصادية يتسع مداها وتترسخ عناصرها يوما بعد آخر فى وقت تزايدت فيه سيطرة اسوأ فئات الرأسمالية المصرية واكثرها ارتباطا بمصالح الغرب ومفاهيمه على عملية صناعة القرار التنفيذى والتشريعى فى البلاد وما صاحب ذلك من تفشى مظاهر البذخ والفساد والفجور الاخلاقى والسياسى وتفاقم النزوع الاستهلاكى وفوضى الاسعار وتضارب السياسات النقدية والسياسات المالية ، وهكذا قفز عدد المصريين بالخارج من ٤٦٢ الفا عام ١٩٧٣ (بنسبة ١.٣ ٪ من مجموع السكان) واقل من ٥.١ ٪ من قوة العمل المصرية وقتئذ الى ٣.٢ مليون مواطن عام ١٩٨٢ بنسبة ٧.٣ ٪ من اجمالى سكان الجمهورية ونحو ٢٥ ٪ من قوة العمل المصرية فى ذلك العام (٢).

٢- ارتبط ذلك بتفكك التلاحم الوطنى بين الطبقات الشعبية والوطنية حول القضية الوطنية وتحرير الارض وانزلق الجميع الى وهم التسوية الامريكية وبداية عصر السلام .

٣- بداية دخول المنطقة فى عصر النفط وتراكم الثروات الطائلة لدى الاقطار العربية النفطية وبخاصة السعودية واقطار الخليج مما عزز المراكز السياسية والدور الاقليمى لهذه

الانظمة العشائرية وتوظيفها فى خدمة أهداف التسوية واجتذاب مئات الآلاف من العمال العرب والمصرين الى حقل دعايتها وايدلوجيتها .

٤- دور اجهزة الاعلام وبخاصة جهاز الهدم المنظم (التليفزيون) فى تعميق مفاهيم الاستهلاك البذخى وإعلاء شأن المال وقيم الفهلوة والشطارة على حساب قيم العمل المنتج والانتماء لمؤسسات العمل .

٥- استمرار القمع البوليس لقوى المعارضة السياسية والحزبية وشكلية التعددية السياسية وتفشى مظاهر وحالات التعذيب الجسدى للمعارضين وغياب المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى .

٦- دور مؤسسات التدريب الاجنبية وهيئات البحوث المشتركة فى تسريب قيم هدامة تستهدف هز ثقة الشعب المصرى وقواه الفاعلة - خاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة - في نفسها وتاريخها الحديث (٣).

قد يكون من المناسب التوقف قليلا أمام هذه المتغيرات بالشرح والتحليل فى محاولة لرصد مدى تفاعلاتهاوانعكاساتها علي تعميق مسار الاغتراب وترسيخ مظاهر اللامبالاه والانانية اللتين اكتنفتا سلوك الافراد فى مصرخلال هذه الفترة العصيبة .

١-٢ الازمة الاقتصادية وتأثيرها النفسى والاجتماعى:

كان من أبرز نتائج الفترة التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة وإعلان الدولة فى ابريل ١٩٧٤ انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى على الغرب الرأسمالى ارتفاع اسعار الحاجيات الاساسية واتجاه حلزون التضخم إلى مستوى يصعب اللحاق به بالنسبة للطبقات الشعبيةالمصرية وتشير كثير من الدراسات إلى أن هذا المتوسط السنوى لارتفاع الاسعار خلال الفترة الأولى (١٩٧٤ - ١٩٨١) قد بلغ نحو ٣٥ ٪ الى ٤٠ ٪ (٤) ثم أخذ فى التزايد السريع بعد ذلك التاريخ حتى بلغ ٦٠ ٪ سنويا حتى عام ١٩٨٦ والى اكثر من ١٥٠٪ فى السنوات الثلاثة التالية (٥). هذا فى الوقت الذى لم يزد فيه معدل زيادة أجور موظفى ومستخدمى الحكومة والقطاع العام (نحو ٤ مليون شخص) خلال الفترة الاولى عن ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ وبالاجمال فان هذه الاجور لم تزد خلال الفتره كلها(٧٤ - ١٩٨٨) عن ١٥٠٪ مقابل اكثر من ٦٠٠ ٪ لزيادة الاسعار(٦) .. هذه الفجوة قد واكبها اختلال فى هيكل توزيع الدخل القومى بين مختلف العوامل حيث انخفض نصيب كاسبى الاجور من ٥٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٩ ٪ عام ١٩٨٤ وبالمقابل تحسن نصيب عوائد الملكية (الحكومية والخاصة) من ٤٦ ٪ إلى

٧١ ٪ خلال نفس الفترة (٧)، كما تلاحظ زيادة اختلال الاوزان النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث تراجع الوزن النسبي للقطاعات الانتاجية والسلعية فى توليفة الناتج القومى لصالح الانشطة الخدمية والتوزيع والتجارة وهو ما صاحبه بالضرورة زيادة الفجوة بين أجور العاملين فى هذه القطاعات لصالح مستخدمي وعمال الانشطة الخدمية والتوزيعية على حساب العاملين فى قطاعات الانتاج (٨) .

ونفس النتيجة يمكن ملاحظاتها بين العاملين فى القطاعين الحكومى والعام (٤ مليون شخص) من جهة والعاملين فى القطاع المصرفى المحلى والاجنبى والمشترك وكذلك الشركات الاستثمارية الاجنبية والمشتركة من جهة اخرى بحيث افرزت هذه المعطيات الجديدة اتجاهات للقيم لدى العاملين فى شركات ومصالح حكومية بالموافقة على بيع واندماج شركاتهم (مقاولات وشركات صناعية وتأمين وبنوك .. الخ) فى مؤسسات او مشروعات اجنبية للتمتع بمزايا الاجور العالية .

وفى مجال تخصيص الموارد فى المجتمع برزت اتجاهات متنامية من جانب الحكومة والمنفذين فيها ترمى الى توجيه أفضل الموارد لصالح الاكثر ثراء فى المجتمع وعلى حساب الطبقات الشعبية فعلى سبيل المثال بينما انفتح الباب لاستيراد السيارات الخاصة دون تحديد* بحيث ازداد عدد السيارات الملاكى المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية من ١٢٩ الفا عام ١٩٧٣ الى ٣٣٦ الفا عام ١٩٨٠ (٩) واستمرت فى الزيادة حتى بلغت نحو ٧٠٠ الفا سيارة ملاكى عام ١٩٨٦ ثم الى ٨٧٧ الف سيارة عام ١٩٩١ ، فان سيارات النقل العام (الاتوبيس) ظلت على حالها تقريبا (من ١٩٠٠ سيارة اتوبيس عام ١٩٧٠ الى ٢٢٠٠ سيارة عام ١٩٨١) فى وقت تزايد فيه سكان المدن المصرية بصورة كبيرة بحيث ارتفع عدد مستخدمى هذه الوسيلة للنقل من ٣.٥ مليون راكب يوميا عام ١٩٧٠ الى ٤.٥ مليون راكب عام ١٩٨١ ومن ثم فقد ازداد متوسط عدد الركاب الذين يقوم على خدمتهم اتوبيس واحد يوميا من ١٧٦٠ راكب/ اتوبيس الى ٢٢٥٠ راكب/ اتوبيس (١٠) ؟

وقد ادى هذا التحميل المرورى للسيارات الملاكى على طرق محدودة ومصممة بصورة لا تسمح بمثل هذه الزيادة الى زيادة الاستثمارات المخصصة لتسهيل الحركة المرورية (كبارى علوية - توسيع طرق .. الخ) وهكذا فان ١.٥ ٪ من سكان العاصمة ونحو ٥ ٪ من سكان الجمهورية قد استحوذوا وحدهم على استثمارات قدرتها دراسة مشتركة بين خبراء نقل

---

* النظام السارى قبل عام ١٩٧٦ كان يقضى بان لا يزيد عدد السيارات المستوردة للشخص عن سيارتين فى السنة الواحدة .

وتخطيط مدن امريكيين ومصريين بنحو الف مليون جنيه سنويا خلال الفترة المحددة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ (١١) .

كما اظهرت الدراسة المشار اليها أن فاقد تشغيل السيارات الملاكى فى مصر يعادل ٥٥٠٠ مليون جنية سنويا بسبب الصعوبات المرورية وكثرة الحوادث وزيادة معدل استهلاك الوقود للمركبات فى مصر من ٤٤ لتر لكل مائة كيلو متر عام ١٩٧٣ الى ٥٤ لترا عام ١٩٨٢(١٢).

وأشار احد كتاب الاعمدة فى الصحافة المصرية الى حقيقة وجود اكثر من ٥٥ ماركة للسيارات الخاصة فى مصر بفعل هذه الفوضى مما يؤدى الى الضغط على حصيلة النقد الاجنبى للبلاد للحاجه الدائمة لتخصيص نحو ٢٥٠ مليون دولار لاستيراد قطع غيار لهذا الحجم الهائل من الماركات (١٣) .

وبالقطع فإن الاثر النفسى لا يتوقف عند هذه المظاهر الاجتماعية وإنما يتعداها الى الاحساس بعدم الاطمئنان فعلى سبيل المثال اظهرت احصاءات الامن العام ان عدد المصابين والقتلى من حوادث الطرق والمرور فى مصر قد ازداد بصورة مفزعة خلال العشرين عاما الماضية فبينما كان عدد القتلى عام ١٩٦٩ لا يزيد عن ٢٤١٥ قتيلا زاد العدد عام ١٩٨١ الى ٤٢٠٤ قتيلا اما عدد المصابين فقد ازداد ايضا من ١٣٨٨٤ شخصا الى ٢٠٩١٩ شخصا خلال نفس الفترة (١٤) هذا بخلاف العدد الكبير غير المسجل لدى مصلحة الامن العام سواء لبساطة التلفيات أو لبساطة الاصابة او للتصالح ولكنها بشكل عام تعكس درجة التوتر والقلق والعصاب الذى يحياه سكان المدن المصرية وكذلك فان هذا الحجم الهائل من السيارات قد اصاب القاهرة بدرجة من أعلى درجات التلوث فى العالم ووفقاً لدراسة النقل وتخطيط المدن المصرية » السابق الإشارة اليها فإن كمية عادم كل سيارة تصل الى ٨ قدم مكعب كل دقيقة تحوى على ٦٣ ٪ من غاز أول اكسيد الكربون السام ومع كثافةحركة المرور وضخامة أسطول السيارات الخاصة وغيرها فلنا ان نتصور حجم هذا الجحيم الذى يحياه سكان المدن المصرية وبخاصة العاصمة ؟.

هذا عن المواصلات .. فماذا عن الاتصالات ؟

تعززت بفعل الممارسة الحكومية القائمة على إعلاء قيمة المال كمقابل لتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين مشاعر الغربة وتكرست لدى الجميع مفاهيم انانية فنلاحظ هنا انه بينما ازداد عدد سنترالات وخطوط الهاتف (التليفون) من ٤٠٥ سنترالا عام ١٩٦٧ الى ٩٣٩ سنترالات عام ١٩٨٥ وكذلك الخطوط من ٣٠٠ الف الى ١.٣ مليون خط تليفونى خلال نفس

الفترة [١٥] فان سوء التوزيع واسبقية من يدفع فاتورة الالف جنية على حساب الطوابير البشرية المنتظرة منذ اوائل الستينات وما اظهرته محاكمات بعض اصحاب النفوذ (عصمت السادات) من فسادو محسوبية ورشاوى فى هذا القطاع كل هذا كان يكرس لدى قطاعات واسعة من المواطنين بان لافائدة من البقاء وان الحل الامثل هو البحث عن فرصة للسفر والعمل بالخارج للحصول على الكميات المناسبة من البنكنوت التى تحفظ لهم كرامتهم فى وطن اصبح يضيق بابنائه الفقراء .

ooo

وفى مجال الإسكان تبدو للمأساة اكثر من جانب فالكارثة تمس مصالح أكثر الفئات العمرية حيوية ونشاط (الشباب) وتدفع باحلامهم وطموحاتهم خارج حدود الوطن وطموحاته وأهدافه مما يصيب في مقتل حيوية المجتمع باكمله وفاعلية بقية الفئات الاجتماعية . بل ان الأزمة فى أحد جوانبها الاكثر درامية تؤدى الى انزلاق عدد ليس بقليل من هؤلاء الشباب الى مستنقع الجريمة بالمعنى القانونى للكلمة وتشكيل عصابات منظمة للسطو والسرقة والاغتصاب كما سيتبين بعد قليل .

فخلال الفترة الأولى من العهد الناصرى (٥٢ - ١٩٦٠) كان حجم الاستثمارات المخصصة لصالح قطاعات الاسكان تعادل نحو ٢٨ ٪ من جملة الاستثمارات القومية [١٦] وهكذا تمكن النظام والحكم من تنفيذ نحو ٥٢ الف وحدة سكنية سنويا معظمها من المستوى الاقتصادى والمتوسط كما كان للتشريعات المتلاحقة التى صدرت لتعديل وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ولصالح الاخيرين دورا في الحفاظ على توازن انفاق الاسرة على السكن فى الحدود المتعارف عليها دوليا (١٠ ٪ إلى ١٨ ٪ من الدخل الشهرى) **فماذا جرى بعد ذلك؟**

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٨ انخفضت نسبة استثمارات الدولة فى مجال الاسكان الى ٣ . ١٠ ٪ من جملة الاستثمارات القومية علما بان هذه الفترة شهدت جهود تعمير مدن القنال الثلاثة ثم بعد ذلك انخفضت الاستثمارات الحكومية فى مجال الاسكان إلى ٦ ٪ عام ١٩٨٠ [١٧] وخلال خطة مبارك الخمسية (٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) عادت وانخفضت إلي اقل من ٥ . ٥ ٪ وترك لقانون العرض والطلب وللقطاع الخاص ليحدد نقاط التوازن بين الملاك والمستأجرين .

وقد جاءت نتائج التعداد الاخير (نوفمبر ١٩٨٦) لتثبت حقائق اضافية فى مجال توزيع الموارد المحدودة لصالح الطبقات الرأسمالية في المجتمع وعلى حساب الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل .

ووفقا لهذه النتائج فقد تبين ان هناك نحو ٩٣٨ ألف وحدة سكنية خالية [١٨] فى وقت يعلم فيه الجميع أن هناك نحو ٣ مليون اسرة لا تجد مسكنا مناسبا بل ان هناك نحو مليون اسرة تقيم اقامة دائمة منذ عشرين عاما أو يزيد فى مقابر الموتى ؟.

كما أن تحليل التراخيص الممنوحة من وزارة الاسكان للملاك والتى تمكنهم من الحصول على حصص من مواد البناء (الحديد - الاسمنت - الطوب .. الخ) باسعار مدعومة تشير الي أن من التزم منهم ببناء وحدات اقتصادية قد انخفض من ٦٠ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٥٤.٨ ٪ عـام ١٩٨٦ وذلك لصـالح بناء الاسكان المتـوسط (من ٢٥ ٪ إلى ٢٧.٢ ٪ خـلال نفس الفترة)[١٩] والاسكان الفاخر وفوق المتوسط (من ١٥ ٪ الى ١٨.١ ٪) كما تبين ان ما يتم الحصول عليه من مواد بناء لغرض بناء وحدات سكنية من المستوى الاقتصادى يتم توجيهها فعلا إلى البناء بنظام الاسكان الفاخر والمتوسط (التمليك) والعقوبة - اذا كان هناك مجال لتطبيقها - لا تتجاوز الغرامة خمسمائة جنيها ؟!

والمدهش أن هذا التيار الانانى قد جرف فى سياقه العنيف شركات القطاع الحكومى العاملة فى قطاع المقاولات فأندفعت بدورها في مجال الاسكان الفاخر والتمليك ؟.!

وقد أدى كل ذلك إلى تأثير سلبى على العلاقات الاجتماعية والاسرية فى مصر فسن الزواج مثلا ارتفع ونسبة من لم يتزوج ابدا ارتفعت بدورها من ١٨ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٥.٩ ٪ عام ١٩٨٦ واستفحلت بالمقابل جرائم خطف الاناث واغتصابهن وهو ما اكدت عليه دراسة فى بداية عهد الانفتاح قام بها فريق عمل من مديرية امن الجيزة برئاسة العميد على حلمى [٢٠] .

وتعطينا النتائج الاولية للتعداد الاخير لوحة خرسانية لطبيعة علاقات القوى بين الملاك والمستأجرين فى مدن وريف الجمهورية فى مجال الاسكان والسكان .

فوفقا لهذه النتائج نجد الأتى :

١- أن عدد مبانى المدن وحضر المحافظات على مستوى الجمهورية قد زاد من ١.٥ مليون مبنى عام ١٩٧٦ الى نحو ٢.٣ مليون مبنى عام ١٩٨٦ . (منها ٢٠٠ الف مبنى حكومى) اى بزيادة ٦٠٠ الف مبنى وبالتالى ٦٠٠ الف مالك عقارى جديد فى المجتمع .

٢- هذه المبانى تشتمل على نحو ٥.٩ مليون وحدة سكنية وهذه الوحدات تتوزع علي النحو التالى :

أ - ٢.٦ مليون وحدة فى صورة إيجار (اى بنسبة ٤٤.٦ ٪) يسكنها نحو ١٣ مليون مواطن وهؤلاء يشكلون نحو ٦١ ٪ من جملة سكان حضر المحافظات .

ب - ١.٨ مليون وحدة سكنية اخرى فى صورة ملك (اى بنسبة ٣٨.٥ ٪) يسكنها نحو ٨ مليون مواطن فى المتوسط.

جـ - اما الحاصلون على شقق بنظام التمليك فعددهم ٢٥٩ الف وحدة (بنسبة ٤.٤ ٪) ويتصوران عدد شاغليها يصل الى مليون مواطن وهؤلاء في معظمهم نتاج طبيعى لحقبة الانفتاح والنفط .

هذه لوحة للعلاقات الصراعية مستقبلا فى مجال الاسكان بالمدن المصرية .

ooo

وفى مجال الخدمات الصحية والعلاجية تعرضت هذه الخدمة بدورها الى تدهور مفزع أدى فى المحصلة النهائية إلي تضاؤل الانسان الفقير كانسان فى مواجهة عجزة أمام توفير ثمن لعلاجة هو او احد افراد اسرته .

فاذا كانت السنوات التى اعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ قد شهدت تدهورا فى حجم الاستثمارات المخصصة للخدمات الصحية والعلاجية فان سنوات ما بعد اكتوبر ١٩٧٣ قد شهدت ماهو اسوأ وأشد مأساوية فقد انتعشت المشروعات الرأسمالية فى مجال الصحة والعلاج حيث ازداد عدد المستشفيات الخاصة من ١١٦ مستشفى عام ١٩٧١ بطاقة سريرية بلغت وقتئذ ٣٥٠٠ سرير [٢١] الى اكثر من ٢٨٢ مستشفى خاص بطاقة سريرية بلغت ٨ الاف سرير تقريبا وذلك عام ١٩٨٢ [٢٢] واذا اضفنا العيادات الخاصة بالقاهرة وحدها والبالغ عددها ١٢٥٠٠ عيادة لتبين ملامح وحجم القطاع الرأسمالى الفردى في مجال الصحة العلاجية فى مصر .

ويرز خلال هذه الفترة مجموعة من الظواهرالجديدة اثرت سلبيا على الخدمة العلاجية فى المستشفيات الحكومية نذكر منها :

١- نزوح اهم الكوادر الفنية فى مجال الطب والتمريض من المستشفيات الحكومية إلى المستشفيات الخاصة والى الهجرة للعمل بالاقطار النفطية (٣٠ الف ممرضة خبيرة واكثر من ٢٥ الف طبيب مصرى) معظمهم ممن زاول المهنة لاكثر من سبع سنوات [٢٣] .

٢- اندفاع المستشفيات الحكومية فى التوسع بنظام العلاج باجر من ٥٢٥٣ سرير عام ١٩٧١ (اى بنسبة ٧.٧ ٪ من اجمالى الأسرة العلاجية) الى نحو ٢٠ الف سرير عام ١٩٨٥ (اى بنسبة ٣٠ ٪ من اجمالى الاسرة العلاجية [٢٤] .

٣- كما ازدادت أسعار الأدوية بصورة غير مسبوقة في تاريخ البلاد بحيث ارتفعت خلال

الفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٧) باكثر من ٣٠٠ ٪ (٢٥) وساهم فى ذلك دخول شركات اجنبية وخاصة فى سوق الادوية وتكوين مافيا لها من القوة والنفوذ الذى امكنها من اقالة وزير للصحة رفض تلقى رشوة لتسيير اعمالهم فى مصر (٢٦) .

واذا كان هذا هو واقع الخدمات الاساسية التى تقدم للطبقات الشعبية فى مصر فان الملاحظ أن ذلك يتناقض تناقضا جذريا مع حقائق اقتصادية ومالية تتكشف كل يوم وترسخ فى أعماق البشر معانى وقيم وسلوك علي درجة عالية من الخطورة فعبء الضرائب العامة مثلا يقع فى معظمه على عاتق هذه الطبقات الشعبية تحديدا وبالمقابل فإن حسابا اجتماعيا صحيحا لمضمون الضريبة العامة في مصر سوف يكشف اوضاعا صعبه يحياها الفقراء وصغار المنتجين بينما تتمتع اكثر الفئات ثراءً فى المجتمع بمزايا ضريبة من اعفاءات وتخفيضات وتهربات لا حدود لها .

فوفقا للنظام الضريبى المصرى *فان حصيلة الضريبة العامة تتحصل من نوعين اساسيين من الضرائب هما :

أ – الضرائب غير المباشرة وهذه تنحصر فى ثلاثة مصادر هى :

١– الضرائب الجمركية .

٢– ضرائب الاستهلاك .

٣– ضرائب التمغة والملاهى ودور السينما .

ويتبين من واقع مراجعة حصيلة هذه المصادر الثلاثة خلال العشرين عاما الماضية ان ما نسبته ٦٠ ٪ من اجمالى الحصيلة يتحقق من ضرائب الاستهلاك والتى يتحملها في الأساس الفقراء فى المجتمع وذلك اما لقدرة المنتجين الرأسماليين والوكلاء التجاريين والتجار على نقل عبئها الى هؤلاء المستهلكين الفقراء . وأما بسبب كون هؤلاء المستهلكين الاكثر عددا فى المجتمع وبالتالى الاكثر استهلاكا (السجائر مثلا – الضروريات ... الخ).

اما الضرائب الجمركية فان النسبة الأكبر منها تأتى من تلك الرسوم الجمركية المفروضة على حقائب المصريين العائدين من الخارج . ونحن نعلم ان العدد الاكبر منهم عبارة عن عمال وفلاحيين هاجروا للعمل بالاقطار النفطية منذ مطلع ١٩٧٤ بينما لا تزيد نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات واجهزة التكييف عن ٤ ٪ من هذه الحصيلة (٢٧) .

---

* قبل مناقشة موضوع قانون نظام الضريبة الموحده .

ونفس الامر تقريبا بالنسبة لضرائب التمغة والملاهى ودور السينما ومن هنا فاننا نستطيع أن نشير إلى أن حصيلة الضرائب غير المباشرة والتى تتراوح بين ٦٥ ٪ الى ٧٠ ٪ من اجمالى حصيلة الضرائب فى البلاد يتحمل الجزء الاكبر منها (اى من ٦٠ ٪ الى ٦٥ ٪ من اجمالى الحصيلة) الفقراء فى المجتمع .

ب - الضرائب المباشرة وهذه الضريبة التى من المفترض انها تمس دخول الاغنياء تأتى من سبعة مصادر متنوعة بتحليلها سوف نستخلص نتيجة مغايرة الى حد كبير وهذه المصادر هى :

١ - ضريبة الاطيان الزراعية والمبانى العقارية .

٢ - ضريبة دخول الاعمال وودائع التوفير .

٣ - ضريبة الايراد العام .

٤ - ضريبة المهن الحرة من أطباء ومحامين وحرفيين .

٥ - ضريبة التركات ورسم الايلولة *

٦ - ضريبة المرتبات والاجور .

٧- ضريبة الارباح التجارية والصناعية تشتمل هذه علي الضرائب المفروضة علي شركات القطاعين العام والخاص.

هذه المصادرالسبعة لا تتعدى حصيلتها السنوية على مدار العشرين عاما الماضية (٣٠ ٪ إلى٣٥ ٪) ولكن بمراجعة البندين (٦) و(٧) اى ضريبة المرتبات والاجور والتي تستقطع من دخول العاملين (قطاع عام وخاص وحكومى) وكذلك ضريبة الارباح التجارية والصناعية والتى تستقطع من شركات القطاع العام (بالتالى تحّمل غالبا علي سعرالمنتج أو تتحملها الخزانة العامة) .

فإن هذين البندين لا يمكن اعتبارهما من مستقطعات الطبقات الثرية في المجتمع المصرى ومن ثم فان النتيجة المستخلصة أن حجم مساهمة الرأسماليين المصريين بكافه فئاتهم وشرائحهم فى المجتمع المصرى فى الحصيلة الضريبية لا تتعدى ٢٠ ٪ على احسن تقدير؟[٢٨]

وقد عززت التشريعات المتتالية فى مجال الضرائب (٣ قوانين فى سبع سنوات) منذ عام

* جرت خلال شهر ديسمبرعام١٩٩٢ فى مجلس الشورى وعلى صفحات الجرائد المصرية حملة عنيفة من اجل الغاء هذه الضريبة وتخفيف عبئها وهى من الضرائب التى تمس دخول الاغنياء وورثتهم مباشرة وقد تم الغائها فعلاً .

١٩٧٨ وعشرات غيرها من القرارات الوزارية والتعليمات الادارية من هذا الاتجاه حيث تلاحظ تخفيض معدل الوقع الضريبى على الاغنياء ورجال الاعمال [٢٩] .

جدول رقم (١)

معدل الوقع الضريبى على ضريبة الايراد العام خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ *

البيان	القانون ٤٦ / ١٩٧٨	القانون ١٥٧ / ٨١	القانون ٨٧ / ٨٣
الحالة الأولى			
الدخل الخاضع للضريبة	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
الضريبة المستحقة	٣٦٤	٢٧٠	٢٧٠
الحالة الثانية			
الدخل الخاضع للضريبة	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الضريبة المستحقة	٢٠١٣٤	١٠٢٢٠	١٠٨٢٠

وبرغم هذه التيسيرات والاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيرها فان ظاهرة التهرب الضريبى بين كبار رجال الاعمال والمهنيين آخذه في التفاقم بحيث أصبحت حديث الناس فى كل لحظة مما أصاب الكثيرين بالحيرة والاحباط .

٢-٢ عصر النفط وتفكيك الترابط الوطنى

طوال السنوات الستة التى اعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ وحتى اندلاع نيران حرب اكتوبر ١٩٧٣ ظلت المشاعر مكبوتة والطموحات الفردية للكثيرين من أجل حياة افضل تنتظر لحظة إعلان الميلاد وممارسة وجودها .

وفى اعقاب حرب ١٩٧٣ تعلقت آمال آلاف المصريين علي طول خطوط الجبهة والملايين

---

* يقصد بمعدل الوقع الضريبى حساب معدل $\frac{\text{الضريبة المدفوعة}}{\text{الحد الاعلى للشريحة من الدخل - حد الاعفاء}}$

خلفهم الى حياة أفضل وقد ادرك السادات ورجاله جوهر هذه المشاعر وتعامل معها بما يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية المصرية الحاكمة والراغبة للاندفاع الى التسوية واعادة صلات المودة بالغرب الرأسمالى وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

وبدلا من توظيف هذه المشاعر لاستكمال الحل الوطنى للقضية مستفيدا من زخم حرب اكتوبر كان إعلانه فى أتون نارها عن استعداده للذهاب الى جنيف (١٦ اكتوبر) وانه مش قد امريكا (٣٠) .

وهكذا انزلق السادات وطبقته وبوعى كامل فى سراديب التسوية الكيسنجرية ودبلوماسية الخطوة خطوة .

وساهمت التغيرات الجذرية التى طرأت على خريطة توزيع الثروة والنفوذ فى المنطقة العربية وفى أعقاب الحرب ورفع الاقطار العربية النفطية لاسعار نفطها الخام في توجية البخار المكبوت الى مسارب جانبية عبر فتح الباب واسعا لهجرة الملايين من الشباب المصريين للعمل بالخارج ودفعت اجهزة الاعلام المصرى فى اتجاه تدجين ودغدغة المشاعر وتوجية طموح الفقراء فى اتجاة الحل الفردى والخلاص الفردى من خلال مصباح علاء الدين النفطى .

يكفى ان نشير فى هذاالسياق إلى بعض النتائج لهذه السياسة وتلك الحقبة : -

١- فبينما كان عدد المصريين المهاجرين من مصر إلى جميع دول العالم حتى عام ١٩٧٣ لا يتجاوز ٣٠٠ الف مصرى (٨٥ ٪ منهم بالاقطار العربية والخليج) فان العدد قفز ليلة تعداد ١٩٧٦ الى ١.٤ مليون مواطن معظمهم فى سن العمل والانتاج (٣١) ثم ما كاد عام ١٩٨٣ يبدأ الا وكان العدد قد قفز - وفقا لبيانات وزارة الخارجية - إلى ٢.٩ مليون مواطن بخلاف هؤلاء الذين غادروا البلاد لاسباب اخرى (بعثات - حج - عمرة - سياحة ... الخ) وعددهم يربو على ٣٠٠ الف مواطن وبهذا يصبح عدد المصريين المهاجرين فعلا حتى ذلك التاريخ ٣.٢ مليون مواطن(٣٢) وهؤلاء يشكلون نحو ٧.١ ٪ من جملة سكان الجمهورية ونحو ٢٥ ٪ من قوة العمل الديناميكية فى البلاد .

٢ - وفى عام ١٩٨٥ وعلي أثر سريان مفعول القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بضرورة حصول العامل المصرى الراغب فى العمل بالخارج علي تصريح بذلك من وزارة الداخلية فان عدد الذين هاجروا ذلك العام وحدة بلغ ٦٠٠ الف مصرى معظمهم من عمال الانتاج (٤٢.٦٪) واصحاب المهن الفنية والعلمية (١٧.٠ ٪) وعمال الخدمات (١٧.٤ ٪) وعمال الزراعة والصيد وتربية الحيوان (٩.٢ ٪) (٣٣).

٣ - وقد بلغ حجم الكارثة أنه خلال الفترة الاولي من الانفتاح (١٩٧٤ - ١٩٨١) بلغ عدد جوازات السفر التى استخرجت لمصريين من قبل مصلحة الجوازات والجنسية نحو ٢٠ مليون

جواز سفر وفى الفترة الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٦) بلغ ما تم استخراجه من جوازات سفر ٣.٥ مليون جواز سفر [٣٤] أى أن نحو نصف المجتمع تقريبا يرغب فعلا في الهجرة وينتظم فى طابور انتظار تغريبى طويل ؟ وهو ما يعكس في أحد جوانبه انعدام الرضاء الوظيفى وافتقاد الكثيرين للرغبة والقدرة علي الاندماج فى اهداف مؤسسات العمل وتضاؤل الرغبة فى المشاركة فى العمل العام واللهاث الدائم وراء مكتب السفريات .

وقد واكب كل ذلك اتساع نشاط التشكيلات العصابية فى مجال تزوير المستندات بل ومشاركة أعداد كبيرة من الراغبين فى السفر فى هذه العملية (شهادات خبرة - معاملة عسكرية - جوازات سفر .. الخ).

وقد أدى هذا النمو الكبير فى أعداد المصريين بالخارج إلى فرض وقائع ومعطيات جديدة في الخريطة الاجتماعية والقيمية المصرية لعل أهمها : -

أولا : اتساع قاعدة الفئات الريعية فى المجتمع أى هؤلاء الذين يتكسبون من ريوع إيداع مدخراتهم لدى البنوك وشركات توظيف الاموال وقد قدرتهم دراسات عديدة بنحو ٢ مليون مواطن فى مصر (٣٥).

ثانيا : تنامى السلوك المظهرى والبذخي ونمط المحاكاه بين أعداد كبيرة من المصريين العائدين .

ثالثا : تقلص مشاعر الاهتمام بالقضايا العامة إلى حدود دنيا لم يشهدها المجتمع من قبل[٣٦] وتنامى مشاعر معادية بصورة غير مسبوقة للوحدة القومية وتحمل الكثير من المهاجرين بمشاعر غير ايجابية تجاة العرب عموما والفلسطينيون خصوصا بسبب نزاعات العمل ويرجع ذلك الى حقيقتين :

الاولى : تخلف وعى العمال المصريين لطبيعة العلاقة بين الرأسمال والعمل المأجور سواء فى مصر او الخارج مما ادى الي وضع المسألة على أرض اقليمية وشعوبية (عرب مستغِلين - مصريين غلابة) .

الثانية : استثمار اجهزة الاعلام العربية والمصرية وبعض اصحاب الاعمال العرب هذا التنافس بين العمال لضغط اجور العمال المصريين والسودانيين .. الخ .

بهذا التفكك حول الهدف الوطنى والقومى الواحد وزيف الاعلام انفتح الباب نحو ازمة عربية حضارية شاملة ستكتوى مصر اكثر من غيرها بنارها .

٣-٢ الجريمة المنظمة :

فى ظل هذا المناخ العام وسيادة الممارسات الانانية والتسلقية فى المجتمع المصرى نمت واستفحلت ممارسات إجرامية وازداد عدد التشكيلات العصابية واصبحت تمثل بؤرة استقطاب حادة للكثيرين من الشباب الذين يتعرضون لحالات الحرمان المادى فى المجتمع .

وبرغم التعليمات العديدة التى صدرت منذ عام ١٩٧٨ الى مصلحة الامن العام واقسام الشرطة ومديريات الامن لاظهار اعداد الجريمة باقل من الحقيقة بل وامتناع اقسام الشرطة فى حالات كثيرة عن تسجيل كثيرا من البلاغات الخاصة بالسرقة وغيرها فان المؤشرات المتاحة مفزعة وتدعو للتأمل : فجرائم الآداب والرشوة والاختلاس وغيرها شهدت قفزة كبيرة خاصة بعد عام ١٩٧٤ * بحيث اصبحت تشكل مصدرا للقلق والتوتر للكثيرين .

وسوف نتوقف قليلا عند جرائم المخدرات والبنوك وتجارة العملات وذلك بسبب ما تمثلة من مخاطر جدية على الاقتصاد المصرى وما تشكله من اضرار اجتماعية ونفسية وما تعكسه من دلالات لحجم المشاركين فيها اجتماعيا وانسانيا .

ووفقا لاحدى الدراسات فان عدد المدمنين على المخدرات بجميع أنواعها حتى عام ١٩٨٤ قد بلغ مليون شخص أى ما يعادل ٧ ٪ من البالغين لسن ١٦ عاما فاكثر (٣٧) كما تبين أن نسبة المتعلمين من المترددين على عيادة معالجة الادمان بالعتبة عام ١٩٨٤ قد زادت من ١٠٪ عام ١٩٧٩ من اجمالى العينة الى ١٥ ٪ عام ١٩٨٤ وقد جرت تغيرات هامة على هيكل التعاطى ذاته حيث تقلصت نسبة المتعاطين للافيون من ٣٣ ٪ إلى ١ ٪ خلال نفس الفترة مقابل زيادة نسبة المتعاطين للاقراص المخدرة من ٦ ٪ إلى ٥٦ ٪ وكذلك الحقن من ٤ ٪ إلى ١٦ ٪ (٣٨) .. والاكثر خطورة فى السنوات الاخيرة هى دخول عصابات دولية منظمة الى الساحة المصرية بل واستماتها من أجل نشر ادمان الهيروين والكوكايين بين قطاعات الشباب.

وتكشف إحصاءات الادارة العامة لمكافحة المخدرات مدى اتساع هذا النشاط الاجرامى وانضواء اكثر من ٥٠ الف شخص فى اطارة . كما تقدر الادارة ان ما يتم ضبطة سنويا - وهو كبير - لا يعادل اكثر من ١٥ ٪ من حجم ما يتم تسريبة فعلا فى داخل البلاد (٣٩) .

وبناء على ذلك فقد قمنا بتقدير الكميات المتداولة فعلا عام ١٩٨٤ وحجم هذه التجارة وتبين الاتى :

تجارة المخدرات فى مصر وفقا لتقدير عام ١٩٨٤

	الكوكايين والهروين	الحشيش	الأفيون
- الكمية المتداولة	٢٥٠ كيلو جرام	٢٦٤ طن	٢ طن
- القيمة النقدية	٥٥٠ مليون جنيه	٢٠٠٠ مليون جنيه	٤٠٠ مليون جنيه

أى ان تجارة المخدرات بأنواعها فى مصر تعادل نحو ٤ مليار جنية مصري إلى ٦ مليار جنيه اى ما يعادل ٢٠ ٪ من الدخل القومى الرسمى لمصر (٤٠) .

وقد ادت المكاسب الهائلة التى تتحقق لتجار هذه السموم الى اتساع رقعة زراعة الخشخاش والقنب فى مصر اللذين يستخرج منهما الحشيش والافيون وفى عام ١٩٨٢ وحده تم ضبط ٣٢٤٤ مليون شجرة خشخاش بالوجة القبلى (٤١) كما تظهر احصاءات الامن العام ان عام ١٩٨٢ قدم الى المحاكم نحو ٦٢٦١ قضية مخدرات (٤٢) معظمها لصغار التجار.

نأتى اخيرا الى تجارة العملات والتهريب عبر القنوات المصرفية الرسمية فقد كان من نتائج سياسة الانفتاح وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن حرية حيازة الافراد للنقد الاجنبى ثم اتباع نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (أي دون الرجوع للقنوات المصرفية فى تدبير العملات الصعبة) أدى الى فتح ثغرات هائلة نفذ منها تجار السوق السوداء للعملات واتسع النشيطون فيها حتى تجاوزوا العشرين ألفاً (الجلابين) وامتد نشاطهم من المدن الى الريف والقرى . وهو ما ادى في المحصلة النهائية الى تعميق الاختلالات ليس فى الهيكل الاقتصادى المصرى فحسب وانما في البنية الاجتماعية والقيمية المصرية .

إن دخول ومدخرات المصريين العاملين بالخارج والتي قدرناها بنحو ٨ مليار إلى ١٤ مليار جنية سنويا * كانت تجد مسارا لها الى هذا السوق الذى تضخم بصورة غير مسبوقة مدعوما ببنيه تشريعية جديدة (٤٣) .

ولعل ما أظهرته مأساة شركات توظيف الاموال فى مصر عام ١٩٨٨ يعكس مدى الاختلال وغلبة الطابع الريعى علي بنية الاقتصاد المصرى والمواطن المصرى ذاته (٤٤) .

سوف نتوقف هنا عند منفذ اخر لم يحظ باهتمام الدارسيين فى مصر حتى الأن وهو حجم التهريب الذى يتم برعاية قانونية ومن خلال المصارف المعتمدة (البالغ عددهانحو ٩٥ بنكا) فوفقا لتحليل المركز المالى للبنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار (جانب الخصوم والاصول) ومركز المراسلين فى الداخل والخارج تبين ان ما تم ايداعه لدى المراسلين فى الخارج عام ١٩٨٣ وهو العام الذى توافر فيه بيانات كاملة حول هذا الموضوع - يزيد على ما لدى هؤلاء المراسلين لدى البنوك فى مصر بنحو ٢٠٨٩.٥ مليون جنيه بالعملات الاجنبية (٤٥) ثم زاد عام ١٩٨٨ (مارس) إلى ما يربوا علي ٨٨٠٠ مليون جنية بالعملات الصعبة (٤٦).

هذا التهريب القانونى قد كشف جوهرة مسلسل فضائح البنوك عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

---

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع مؤلفنا « ازمة الانتماء فى مصر .. بحث فى الاساس الاقتصادى الاجتماعى » معد للاصدار.

وبخاصة فى قضية عبد الرحمن بركة فى بنكى الاهرام وهونج كونج ثم فى بنك الجمّال ترست.

كل هذه العوامل كانت تغذى بلاشك مشاعر ومفاهيم تعلى من شأن المصلحة الفردية والانانية وعلى حساب مصلحة المجموع وهو ما سيؤثر سلبا على حركة المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى وتدفع بنا الى مأزق تاريخى جديد.

ooo

---

* فى هذا الشأن يمكن الرجوع الى الدراسة الموسعة التى قمنا بها فى مؤلفنا السابق الاشارة اليه .

٣ - ازمة المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى :

لا شك ان هذا البعد الثقافى الذى يحاول الكتّاب والاكاديميون الرسميون التغاضى عنه وحصر ظاهرة النزوح شبه الجماعى للمصريين عبر عمليات الهجرة والعمل بالخارج فى ذلك المفهوم الضيق لعاملى الجذب والطرد وهكذا فبدلاً من تدعيم مشاعر الانتماء نحو الوطن شاهدنا على العكس من ذلك نموا مطردا فى الاحساس بالاغتراب ولم تقتصر حركة الهروب الجماعى هذه على فئة دون الاخرى فالجميع قد شارك فيها بدءً من أساتذة الجامعات في مختلف التخصصات حتى عمال البناء والتشييد بل وحتى الفلاحين المصريين الذين اتسمت علاقتهم بالارض الزراعية بطابع انكسار تاريخى حيث بلغ عدد مهاجريهم نحو ٤٠٠ الف فلاح بنهاية عام ١٩٨٠ ، ويكفى دليلاً علي ذلك أن عدد حاملى جوازات السفر فى مصر قد بلغ بحلول عام ١٩٨٢ نحو ٢٠ مليون مواطن ، أى ان هؤلاء الذين لم يصيبهم دور الهجرة بعد يطمحون ويركزون جهودهم نحو حلم سندباد الجديد أو مصباح علاء الدين النفطى .

فشكلية المؤسسات السياسية (مجلس الشعب ، مجالس محلية ، أحزاب محاصرة .. الخ) قد دفعت بالطموحات الجماعية ذات الطابع الكفاحى سابقا الى حالة من الاحباط واليأس ومن ثمّ الي توجهات فردية ونزوع استهلاكى مدمر بكل المقاييس كما انخرطت أعداد متزايدة فى ممارسة الجرائم التى يمكن ان نطلق عليها « جرائم ذاتية » مثل تزوير الاوراق الرسمية من جوازات السفر وشهادات المعاملة العسكرية وشهادات الخبرة .. الخ مرورا بالتحايل على القوانين للخروج من آسار وطن ضاق بابنائه فضاق ابنائه به .

ومما لا شك فيه ان اكثر الفئات العمرية تأثرا بتلك الاوضاع المأساوية هم الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ عاما وحتى الاربعين حيث انعكست الازمات الاقتصادية والسياسية عليهم بشكل معكوس فاتجهوا للبحث عن مخرج فردى لازماتهم بدلا من البحث عن مخرج جماعي لازمة الوطن وفى دراسة اعدتها احدى الباحثات الاجتماعيات تبين أن نسبة من يشاركون فى العمل العام والنشاط السياسى من الشباب المصرى لا تتجاوز ٦.٦ ٪ من جملة الشباب المصرى مقابل اكثر من ٨٠ ٪ فى الدول الاوربية (٤٧) .

○ ○ ○

لقد تبدلت ملامح الخريطة السياسية في مصر خلال العشرين عاما الماضية تبدلا عميقا فقد فتحت الاحداث المأساوية لصيف يونية الحزين عام ١٩٦٧ الباب لاعادة مناقشة البنية السياسية الناصرية واعادت بالتالى وبالحاح هذه المرة - الدعوة لضرورة فض الاشتباك بين مختلف القوى والتيارات السياسية التى ظلت تختفى تحت العباءة الناصرية (التنظيم

السياسى الواحد والعزل السياسى) ولقد اظهرت المناقشات التى جرت فى قمة الهرم السياسى الناصرى (اللجنة التنفيذية العليا) فى اعقاب الهزيمة ان الرئيس عبد الناصر نفسه كان اكثر ادراكا للصعوبات والمخاطر التى تهدد نظامه وصياغته القديمة لما اسماه الميثاق (تحالف قوى الشعب العامل) واخذ بالتالى في اعادة حساباته وبدأت تعبيرات سياسة ذات طبيعة حزبية تأخذ حيزا من تفكيره السياسى وقتئذ [٤٨].

صحيح ان دعوة الرئيس عبد الناصر كانت تجد معارضة قوية من جانب كهنة المعبد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بيد انها فى المقابل كانت تعبيراً عن تململ قوى اجتماعية وسياسية افرزتها الحقبة الناصرية نفسها الى جانب قوى قديمة من الصياغة الحديدية للممارسة السياسية القائمة وقتذاك .

لقد كان خطاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ اكمل تعبير عن طابع هذا التململ وبرغم ادراكنا بان الخطاب لم يكن من بنات افكار الرئيس السادات ولا يعكس قناعاته الحقيقية ولكنه كان محصلة تفاعل واتجاهات قوى اخرى تقف وراء الرئيس الجديد فى صراعه الشهير على مقاليد الحكم ضد جماعة علي صبرى وشعراوى جمعة فى السلطة .

إذن لم تكن التعددية السياسية الشكلية والمحكومة بالشروط الثلاثة الشهيرة (سلام اجتماعي - وحدة وطنية - اشتراكية) مقطوعة الصلة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على المجتمع المصرى منذ يونية ١٩٦٧ وإن تكثفت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبكلمة فانه كان حصادا لتغيرات داخلية ومطالب دولية غربيه قبل ان تكون توجها اصيلا لنظام حكم الرئيس السادات .

وقد انعكس ذلك بلا شك فى فاعلية النظام التعددى المصرى ودرجة اندماج المواطنين فيه والعمل من خلاله كحقيقة راسخة فى الحياة المصرية وعزز من هذا الشعور لدى الكثيرين ممارسات نظام السادات نفسه بعد احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وزيادة الحملات البوليسية الامنية على قوى المعارضة السياسية الرسمية وغير الرسمية واعتقال اكثر من ٥ الآف كادر من كوادرها بصورة دورية منذ ذلك التاريخ وحتى مقتل السادات ثم ما شهدته الساحة السياسية المصرية بعد ذلك الحادث من اتساع غير مشهود فى حملات الاعتقال لآلاف من السياسيين المعارضين لنظام الحكم (خاصة الجماعات الدينية) وما صاحب كل ذلك من ممارسة للتعذيب البدنى للمعتقلين .

لقد كان محصلة كل هذا انفضاضا جماهيريا متزايدا عن هذا العرس الديمقراطى المزيف برغم ما تظهره بعض البيانات الرسمية عن عكس ذلك .

وتعطينا نتائج انتخابات المجلس التشريعي للاعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ مؤشرات ينبغي التوقف عند مدلولاتها الاجتماعية والسياسية للتنبؤ بالمسار المستقبلي لنظام التعددية الشكلي في المجتمع المصري .

جدول رقم (٢) بمقارنة

بين نتائج الانتخابات التشريعية في مصر خلال الفترة

١٩٧٦ - ١٩٨٤

م	البيـــــان	١٩٧٦	١٩٨٤
١	عدد المقيدين بالجدول الانتخابي فعلا	٩.٥٦٤.٤٨٢	١٢.٣٣٩.٤١٨
٢	عدد البالغين فعلا لسن التصويت (١٨ عاما فأكثر)	٢١.٨٥٠,٠٠٠	٢٢.٧٨٥.٠٠٠
٣	عدد الحاضرين فعلا للتصويت	٣,٨٠٣.٩٧٣	٥.٣٢٣.٠٨٦
٤	نسبة المقيدين بالجدول الى البالغين (١ : ٢)	٪ ٤٣.٨	٪ ٥٤.٠
٥	نسبة الحاضرين الى المقيدين بالجدول (٣ : ١)	٪ ٣٩.٨	٪ ٤٣.٧
٦	نسبة الحاضرين إلى البالغين (٣ : ٢)	٪ ١٧.٥	٪ ٢٣.٦
٧	نصيب الحزب الحاكم من الاصوات	٢.٣٨٥,٠٩١	٣.٨٥٦.٣٧٢
٨	نسبة الحزب الحاكم إلى عدد الحاضرين (٧ : ٣)	٪ ٦٢.٧	٪ ٧٢.٤
٩	نسبة الحزب الحاكم إلى المقيدين بالجدول (٧ : ١)	٪ ٢٤.٩	٪ ٣١.٢
١٠	نسبة الحزب الحاكم الى البالغين (٧ : ٢)	٪ ١٠.٩	٪ ١٦.٩
١١	نصيب الاحزاب المعارضة من الاصوات	١.٤١٨.٨٨٢	١.٤٢٧.٣٩٦
١٢	نسبة احزاب المعارضة إلى عدد الحاضرين (١١ : ٣)	٪ ٣٧.٣	٪ ٢٦.٨
١٣	نسبة احزاب المعارضة إلى عدد المقيدين (١١ : ١)	٪ ١٤.٨	٪ ١١.٦
١٤	نسبة احزاب المعارضة الى عدد البالغين (١١ : ٢)	٪ ٦.٥	٪ ٦.٣

المصدر : التحليل من اعداد الباحث .

ويستطيع المحلل لهذه النتائج الاولية أن يستخلص مجموعة من المؤشرات (٤٩) :

الأول : مثلث عملية الانتخاب التى تمت عام ١٩٧٦ الافتتاح لهذا الكرنفال التعددى وهو بفعل شروطه الاقليمية ومحاولات نسج التحالفات المباشرة مع الولايات المتحدة والغرب الاوربى نموذج قريب من التعبير الصحيح عن ميزان القوى المختلفة للاحزاب والتجمعات السياسية في ذلك الحين وكمعيار للقياس يمكن القول بان نسبة النفاذ الى المجلس التشريعى فى ذلك العام كانت مرتفعة جدا بالقياس بما كان يجرى في المجالس التشريعية منذ عام ١٩٥٧ .

الثانى : وبرغم ذلك فيلاحظ المدقق للبيانات المنشورة أن الحزب الحاكم الذى حصل على ما نسبتة ٦٢.٧ ٪ من اجمالى الحاضرين لعملية التصويت لا يشكل واجهة للقبول العام حيث ان نسبة الحاضرين انفسهم لا يزيدون عن ٤٣.٨ ٪ من المقيدين بالجدول وبمعنى آخر فان هناك مقاطعة سلبية وغير واعية تعادل ٢ ، ٥٦ ٪ من اجمالى المقيدين بالجدول الانتخابى فى عام ١٩٧٦ ويزيد الأمرأن هؤلاء لايشكلون سوى ١٧,٥ ٪ من اجمالى البالغين لسن التصويت وفقا للدستور (١٨ عاما فاكثر) وبالتالى فان نسبة ما حصل عليه الحزب الحاكم من اجمالى البالغين لسن التصويت فى المجتمع لا يتعدى ١٠.٩ ٪ اى باختصار انها حكومة اقلية الاقلية فى المجتمع .

الثالث : ويمكننا أن نشير إلى الاختلاف النوعى بين الكيانات السياسية عام ١٩٧٦ والكيانات السياسية فيما بعد ذلك .

ففى عام ١٩٧٦ كان هناك المستقلون الذين شكلوا مركزا للثقل الانتخابى وللحركة السياسية (٩٠٨ مرشح مستقل من بين ١٦٦٠ مرشحا اى بواقع ٥٤.٧ ٪) وتعددت الرايات السياسية والفكرية التى يحملها هؤلاء المستقلون (٥٠) .

الرابع : انكمشت هذه الظاهرة فيما بعد ذلك وباستبعاد عام ١٩٧٩ الذى شهد الجميع فيه بتزوير الانتخابات بصورة فاضحه ثم بعد صدور القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٨٣ الذى اعاد تنظيم العملية الانتخابية وفقا لنظام القوائم الحزبية النسبيه وهو ما أدى بشهادة الكثيرين الى تآكل نشاط القوى السياسية الحية واختلاط الرايات داخل كيانات حزبية رسمية لا تعكس الثقل السياسى الحقيقى فى المجتمع .

الخامس : تلاحظ فى النتائج الاقليمية للانتخابات لاعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ان هناك علاقة طردية واضحة بين زيادة معدل الامية فى محافظة ودرجة المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ويتوقف عدد من المحللين عند هذه الظاهرة باعتبارها تشكك فى مدى سلامة النتائج الانتخابية المعلنة من جانب وزارة الداخلية حيث يقضى المنطق الطبيعى للامور بعلاقة عكسية

من زاوية كون المشاركة السياسية تمثل ارقى اشكال الوعى فى المجتمع وهو مالا يتصور بالنسبة لقطاعات امية ولم تنخرط فى انشطة الاحزاب السياسية المعلنة او غير المعلنة [٥١].

السادس : الظاهرة الملفتة - ايضا - للنظر انه بعد عام ١٩٨٤ شهدت الدوائر الرسمية أنشطة محمومة من أجل استخراج بطاقات انتخابية لذوى واهالى العاملين فى هذه الدوائر ومن ذلك زوجات العاملين بوزارة الداخلية والقوات المسلحة كرصيد اضافى لقوى الحزب الحاكم فى اي انتخابات قادمة وهكذا ارتفع عدد المقيدين بالجدول الانتخابى من ١٢,٣ مليون عام ١٩٨٤ الي اكثر من ١٤,٤ مليون عشية انتخابات ١٩٨٧ [٥٢].

السابع : وبدراسة السلوك الانتخابى خلال السنوات الخمسة الماضية بالنتائج التى تقدمها وزارة الداخلية نجد قدرا كبيرا من التناقض والتضارب خاصة فيما يتعلق بعدد الحاضرين فعلا للادلاء باصواتهم (٣٩,٨ ٪ و ٤٣,٧ ٪ ٥٠,٤ ٪) خلال اعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ على الترتيب وذلك ان دقة نتائج ١٩٧٦ وقربها من التمثيل الصحيح لموازين القوى السياسية والانتخابية في المجتمع وماتسمت به هذه الفترة من « هامش سماح ديمقراطى » واسع ومن ثم اتساع حجم المشاركين فى العملية الانتخابية تجعلنا نؤكد ان هذه النسبة كانت اعلى ما شهدته الحياة السياسية والحزبية المصرية خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ومن غير المتصور انه مع زيادة حدة القمع القانونى وغير القانونى الذى يمارسه نظام الحكم بعد عام ١٩٨١ أن تزداد مشاركة الافراد فى هذا العرس الديمقراطى الزائف .

ooo

٤ – مظاهر انقسام الجماعة الوطنية

غالبا ما يميل الكتاب والمثقفون المصريون في أوقات الشدة والمحن الوطنية ، إلى ابراز كل ما هو مشترك وموحد للجماعة الوطنية مستلهمين تاريخ الفترات التى شهدت فيها مصر ذلك التناغم الوطنى والتآلف الدينى والطائفى (ثورة ١٩١٩ مثلا) للتدليل على دوام التوافق الاجتماعى والثقافى ومتانة اللحمة الوطنية والقومية (٥٣) .

وبرغم صحة هذا الموقف من الناحيتين السياسية والتاريخية ، خاصة مع بروز مصادر للتهديد تسعى باستماته الى إحداث شرخ وانقسام تاريخى للبلاد وتحطيم الوحدة الثقافية والحضارية التى صهرت الثقافة التراثية لعنصرى الامة من المسلمين والاقباط فى بوتقة ثقافية وحضارية مشتركة فان البحث العلمى ، بقدر ما يحترم الدوافع والمتطلبات الوطنية لهذاالموقف السياسى فى جوهره فانه احرص من خلال التحليل الموضوعى والمنهجى للظاهرة محل الدراسة على الامساك بحقيقة العوامل والتيارات الكامنة فى أعماق البشر والجماعات العرقية والثقافية او الدينية عبر مجموعة من الظواهر البادية احيانا للعيان ، والمستترة خلف المفردات والكلمات المتناثرة هنا أو هناك احيانا اخرى ، ليس بهدف سكب البنزين على نار الفتنه بقدر ما يحاول الكشف عن العوامل والعناصر الفاعلة فى الظاهرة واحتمالات تطورها مستقبلا ثم وسائل مواجهتها وحصار تأثيرها الضار.

ومن هنا فان هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول ثلاثة جوانب اساسية :

الأول : مظاهر الازمة .

الثاني : العناصر الفاعلة فيها .

الثالث : السياسات المطلوبة وطنيا وقوميا لتجاوزها .

ويهمنا أن نشير الى حقيقة أن كثير من مظاهر الازمة عادة ما تعود لتمارس تأثيرها وحضورها فى تفاقم الظاهرة أى لتشكل عنصرا اضافيا من عناصر بقاءها واستمرارها فى حلقة دائرية شريرة ولذا فان التعامل مع هذه المظاهر المتنوعة لأزمة التطرف الدينى (الاسلامى أو المسيحى) وانقسام الجماعة الوطنية المصرية لن يتوقف عند حدود التوصيف الشكلى لهذه العناصر بقدر ما سنحاول التعرف على مدى تأثيرها فى الظاهرة ذاتها .

اولا : مظاهر الازمة :

تتبدى مظاهر ما يسمى « الفتنة الطائفية » والتعصب الدينى فى الكثير من السلوكيات واشكال من التحيز.

والحقيقة ان البحث الاجتماعى والثقافى ينبغى أن يميز بين مستويين ومرحلتين للظاهرة الطائفية فى مجتمع من المجتمعات المعاصرة.

المستوى الاول :

ويجسده وجود تيار من المشاعر الحذره بين الجماعات العرقية أو الدينية تعبر عن نفسها فى صورة توجس من نوايا كل طرف تجاه الطرف الأخر وتتصاعد هذه الحالة الى درجة من انتهاج التعصب من هنا أو من هناك لسلوك عدوانى وهو مادرجت صحافتنا وأجهزة اعلامنا علي تسميته « بالفتنه الطائفية ».

المستوى الثانى :

وبرغم خطورة الحالة السابقة ، فان استمرارها لمدة من الزمن دون ايجاد الارضية الحقيقية للتفاهم والتصالح الوطنى وانتهاج الدولة لسياسات جادة لاقتلاع الجذور السامة من أرض الوحدة الوطنية يؤدى الى تهيئة المناخ لمستوى اخطر من الظاهرة وهو ما نسميه **«انقسام الجماعة الوطنية »** فهنا تبدأ كل جماعة - خاصة جماعات الاقلية - فى انتهاج سلوك من المقاومة السلبية يتمثل فيما نسميه « الانغلاق الثقافى والتراثى » حيث تأخذ هذه الجماعة فى الانسحاب من النسيج الوطنى المشترك وتنتشر بين افرادها اكثر الدعوات تطرفا فى الانعزال والعودة الى الينابيع التراثية والدينية مستلهمه ثقافاتها القديمة وتاريخها القديم بل وحتى لغتها القديمة وغالبا ما يستثمر هذا الوضع جهات معادية فتدفع بهذه الروح الى اقصى ما يمكن فى محاولة مدروسة وممنهجة لتحويل هذا الواقع الجديد الى مطلب سياسى بالاستقلال او الانفصال اذا ما توافرت لهذه المطلب واقع جغرافي وظرف سياسى مناسب « كجنوب السودان او شمال العراق حاليا ».

وقد حاولنا فى أجزاء سابقة من هذه الدراسة ان نعرض للعوامل المساهمة فى إذكاء روح التعصب والتطرف الدينى فى مصر علي الجانب الاسلامى وما رادفها من تعصب وانغلاق مضاد علي الجانب المسيحى خلال عقدى السبعينات والثمانينات وفى ظل غياب مشروع قومى يوحد الجماعة الوطنية ويذيب الحساسيات التى قد تطفو الى السطح بين الفينة والاخرى .

والان نركز علي ملمح اخر من الصورة ودلالتها الثقافية والفكرية وانعكاساتها علي زيادة حدة انقسام الجماعة الوطنية المصرية وهى :

الأول : انتشار الاسماء ذات الصبغة الدينية بالنسبة للمواليد بين الكتلتين الدينيتين فى المجتمع .

الثانى : الخطاب الوعظى الدينى الاسلامى او الكنسى لابرز الممثلين لهاتين الكتلتين ومدى

ما تساهم به من حفر مجرى عميق من الانقسام فى الجماعة الوطنية وتنامي نغمة « نحن» و « هم » بين افراد عنصرى الامة .

الثالث : تزايد الاتجاه نحو تأسيس جمعيات أهليه ذات طبيعه دينيه اسلاميه ومسيحيه .

فاذا اخذنا الظاهرة الاولى ، وهى انتشار الاسماء الدينية بين المواليد خلال العقدين الماضيين ودلالات ذلك الثقافية والاجتماعية فالتسمية على حد تعبير الدكتورة سامية الساعاتى في دراستها الرائدة حول «اسماء المصريين والتغير الاجتماعى » فى منتصف السبعينات لها منطق وهى تعبر بصورة مختزلة ومركزه عن القيم الشائعة فى ثقافة المجتمع (٥٤).

وهكذا فان التحليل الاجتماعي للاسماء يمكن ان يقودنا الى استقراء خصائص تعد من أبرز الخصائص القومية للثقافة المصرية حيث انها تعكس قيم من يقومون باختيارها فمن يختار أسماء دينيه يختلف فى تفضيله القيمى عمن يختار اسماء جمالية (٥٥) وتعد من اهم وظائف البحث الاجتماعى الكشف عن القيم التى تشكل جوهر ثقافة اى مجتمع فى لحظة او مرحلة تاريخية (٥٦).

ووفقا لدراسة سامية الساعاتى فقدتم اجراء تصنيف الاسماء يقوم علي ثلاث مرتكزات هى:

الأول : تصنيف الأسماء انطلاقا من مضمون الاسم او محتواه.

الثانى : تصنيف الاسماء انطلاقا من مقصد التسمية .

الثالث : الاهتمام بالقيم المتضمنه فى الاسماء.

وبناء على ذلك تم وضع الاسماء فى فئات رئيسية وفرعية وخلصت الدراسة إلي تصنيفها الي اربع عشرة مجموعة ابرزها الاسماء الدينية والاسماء العصرية والقومية والقيادية والملتزمة والغربية او النادرة والاسماء الموقفية ... الخ.

ومن واقع سجلات المواليد لعامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فى قرية ريفية هى شمياطس (منوفية) ومنطقة حضرية (مصر الجديدة بالقاهرة) امكن التعرف على النمط السائد فى كل مرحلة للتسمية التى يطلقها الآباء هنا أو هناك على مواليدهم والتى تعكس درجة من درجات الامتزاج الوطنى والقومى والاتجاه نحو المعاصرة وهو ما يظهره الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٤).

جدول رقم (٣)

تصنيف اسماء المواليد بقرية شمياطس (منوفية) خلال عامي ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

م	تصنيف الاسماء	ذكور		اناث	
		١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠	١٩٧٥
١	اسماء دينية	٧١.٤٪	٢٥.٧٪	٣٤٪	١٥.٩٪
٢	اسماء عصرية	١.٨٪	٣٣.٩٪	٦.٨٪	٥٠٪
٣	اسماء موقعية	٧.٢٪	٨.٩٪	٩.١٪	٦.٨٪
٤	اسماء غربية	٥.٤٪	١.٨٪	٢.٣٪	٢.٣٪
٥	اسماء لقبية	٥.٤٪	٧.٢٪	١١.٤٪	٤.٦٪
٦	اسماء فألية	٣.٦٪	١.٨٪	-	٢.٣٪
٧	اسماء فولكلورية	٣.٦٪	١.٨٪	٢٢.٧٪	٩.١٪
٨	اسماء قومية	-	-	٤.٥٪	-
٩	اسماء قيادية	١.٨٪	٨.٩٪	٩.١٪	٩.١٪

المصدر : د. سامية الساعاتي : المرجع السابق الاشارة اليه .

ويبدو واضحا من البيان رقم (٣) مجموعة من التطورات الاجتماعية وما تتضمنه من دلالات ثقافية وقيمية نوجزها علي النحو التالي :

١ - ان اطلاق الاسماء الدينية عام ١٩٥٠ وما قبلها علي المواليد بالريف المصرى بشكل عام وهذه القرية بشكل خاص كان يمثل سمة اساسية سواء بين الذكور او الاناث .

٢ - ان هذه الظاهرة قد أخذت في التقلص خلال العقدين اللاحقين على عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٥ حيث انخفضت بمعدل النصف تقريبا بالنسبة للذكور وكذلك للاناث وهو ما يمكن تفسيره بالتطورات والتغيرات الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية التى شهدتها مصر بعد عام ١٩٥٢ ودخول مصر عصر التصنيع وانتشار اجهزة الاعلام والثقافة خاصة البث التليفزيوني.

٣ - وفى نفس الوقت نجد أن اطلاق الاباء الاسماء العصرية على مواليدهم قد اخذ فى التزايد بعد عام ١٩٥٠ بمعدل كبير للغاية حتى عام ١٩٧٥ سواء بالنسبة للذكور أو الاناث وهو ما يعكس تضاؤل المكون الدينى فى الثقافة السائدة لصالح قيم الثقافة المعاصرة.

ولا يقتصرهذا التطورعلى ماجرى فى الريف المصرى، بل ان المدينة المصرية تعرضت

بدورهاالى مثل هذه العوامل فشهدت نفس الاتجاه وهو ما يظهره الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

تصنيف اسماء المواليد بحي مصر الجديدة خلال عامي ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

م	تصنيف الاسماء	ذكور		اناث	
		١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠	١٩٧٥
١	اسماء دينية	٪ ٤٧.٣	٪ ٤١.٥	٪ ١٦.٧	٪ ٦.٤
٢	اسماء عصرية	٪ ٢٠	٪ ٤٥.٣	٪ ٣٣.٣	٪ ٦١.٧
٣	اسماء موقعية	٪ ٤.٦	–	٪ ١.١	–
٤	اسماء غريبة	٪ ٠.٩	–	–	–
٥	اسماء لقبية	٪ ٥.٥	٪ ٥.٧	٪ ٥.٦	٪ ١.١
٦	اسماء فالية	٪ ٥.٥	–	٪ ١.١	–
٧	اسماء فولكلورية	٪ ٠.٩	–	٪ ١١.١	–
٨	اسماء قومية	٪ ٠.٩	٪ ١.٩	٪ ٥.٦	٪ ١٣.٨
٩	اسماء قيابية	٪ ٣.٦	–	٪ ١٧.٨	٪ ٨.٥
١٠	اسماء مسيحية	٪ ١٠.٩	٪ ٢.٨	٪ ٥.٦	٪ ٦.٤

المصدر : د. سامية الساعاتي ، مرجع سابق .

ويهمنا هنا ان نشير إلى مجموعة من الحقائق :

أولاً : مثلما ان الأمثال الشعبية هي نشاط اجتماعي – نفسي ومظهر ثقافي جوهري يعكس تفكير المجتمع وقيمة ويشكل تداولها بذلك أداه من أدوات الضبط الاجتماعي والتأثير علي سلوك الافراد والجماعات [٥٧] فإن الخلفية الثقافية للافراد والمناخ الاجتماعي السائد من الحرية أو القهر يظهر تاثيره الفعال في مجموعة القيم السائدة في كل لحظة تاريخية .

ثانيا : إن الحكم الادراكي للفرد يميل الى التغير وفقا لاتفاق واتجاهات الجماعة ، [٥٨] كما ان السياق الاجتماعي والمناخ الثقافي يؤثر في توجهات الافراد القيمية ولذا فمن المتصور ان ما جرى في مصر من تنامي نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة في الجانب الاسلامي وبرعاية نظام السادات منذ عام ١٩٧١ قد ادى لنزوع مقابل ومكثف لدى الجانب المسيحي تمثل في زيادة قبضة الكنيسة على اقباط مصر وفي تزايد روح الاستلهام الماضوى لدى كثير من الاقباط فاتجهت أعداد متزايدة منهم الى أطلاق أسماء فرعونية وقبطية علي مواليدهم وهي

عوامل كلها تصب فى اتجاه مجرى الانقسام التاريخى للجماعة الوطنية المصرية (٥٩) .

ثالثا : ويعزز من هذه المسلكية ظاهرتان اضافيتان احداهما تتمثل فى سلوك جهاز الاعلام المصرى وخاصة جهاز التليفزيون والثانى الحظر غير الرسمى لشغل وظائف معينة على ابناء الطائفة القبطية وكذلك وجود ما يسمى الخط الهمايونى لبناء كنائس العبادة المسيحية (٦٠).

○ ○ ○

ويكشف تحليل مضمون الخطاب الوعظى الاسلامى او المسيحى فى العقدين الاخيرين عن اتجاهات سلبيه بصورة عامة على النسيج الوطنى التاريخى لعنصرى الامه المصريه ويصرف النظر عن النفى الذى يصدر من هنا او من هناك عندما يحتد الجدل وتتصاعد حدة الأزمه بين الطرفين ، فان إفساح المجال فى اهم وسائل الإعلام المصريه (التليفزيون) لأحد الدعاه الاسلاميين البارزين ، للتشكيك فى جوهر واسس الايمان المسيحى (عقيدة التثليث والربوبية ليسوع المسيح والصلب والقيامة) وتنامى نفوذ وانتشار كتابات لدعاة من أمثال احمد ديدات وعمر عبد الكافى ركزت فى جزء من خطابها الوعظى على التشكيك فى الجوهر العقائدى والايمانى للاقباط فى مصر (٦١). ولم تتوقف الظاهره عند حدود الخطاب النخبوى (اى الكتب الدعائيه والدينيه) وانما امتد الى التأثير الجماهيرى الواسع من خلال شرائط الكاسيت واعتلاء منابر المساجد الاهليه وتناول هذه العقائد عبر مكبرات الصوت .

كل هذا وغيره من ممارسات الجماعات الدينيه المسلحه (الاعتداء على بعض الكنائس) قد ادى لتحول همهمات السخط ومشاعر التوجس لدى قطاع كبير من الاقباط فى مصر الى ارض صالحه لنشر دعاوى مشبوهه ومدفوعه من الخارج من جانب بعض الكهنه المسيحيين وسهل لبعض البعثات التبشيريه التحرك بحرية اكثر وسط هذه الكتلة الانسانية (٦٢)، فوجدنا دعوات واصوات تطالب بدوله قبطية مستقله (٦٣)كما كثر الحديث فى الاوساط المسيحيه عن الاصل الفرعونى لمصر باعتباره بديل عن الانتماء العربى والاسلامى .

وفى دراسة قام بها احد الباحثين الاقباط الشباب عن "الثقافة السياسيه لدى الاقباط" لتحليل مضمون محاضرات مدارس الأحد نجد ان قضية فلسطين وانتماء الاقباط للعروبه لاتحظى باهتمام فى الخطاب الوعظى لمدارس الأحد(٦٤) .

سوف نلاحظ ان هذا المناخ العام والشعور الحذر والاحساس بالقلق والارتياب من جانب كل طرف تجاه الطرف الأخر ، برغم إمكانية احتواءه والسيطره عليه اذا ما تحلت الدوله والقائمين عليها بنظرة مسئولة واستراتيجية وطنية فى أطار مشروع وطنى وقومى قادر على استنفار روح التحدى والمواجهة الحضارية قد أخذ يوما بعد يوم فى التبلور فى اشكال

تنظيمية وجمعيات أهلية ذات طبيعة دينية وهو ما يشكل ملمحاً جديدا في الحياة الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسة المصريه .

○ ○ ○

تأسست اول جمعيه أهلية فى مصرعام ١٨٢١ لتضم اكبر جاليه اجنبيه بالاسكندرية فى ذلك الحين وهى الجاليه اليونانية ، وبعد ذلك بنحو ٣٨ عاماً شهدت البلاد بدايه جديده فى نشأة الجمعيات الاهليه ذات الطبيعه الثقافيه والخيريه مثل جميعة " معهد مصر" للبحث فى التاريخ المصرى القديم (١٨٥٩) ثم جمعية المعارف (١٨٦٨) فالجمعية الجغرافية (١٨٧٥) ثم جاءت نشأة الجمعية الخيرية الاسلاميه عام ١٨٧٨ورأسها عبد الله النديم لبث الروح الوطنية اثناء الثورة العرابية (٦٥) وبعدها بثلاث سنوات تأسست جمعية المساعى الخيريه القبطية لنبذ التعصب الدينى ثم انشئت الجمعية الخيرية للموارنة الكاثوليك (١٨٨٠) بيد أن احتلال بريطانيا لمصر قد أنعش لفترة من الزمن النشاط الخاص بتأسيس جمعيات أهلية مسيحية فتأسست الجمعيه الخيرية للاقباط الكاثوليك(١٨٨٦)وجمعية التوفيق القبطيه(١٨٩١)والتى شارك فى تأسيسها كل من الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار وعبد الله النديم لتدعيم الوحده الوطنية ومواجهه خطر الإرساليات التبشيريه وخاصة من الكنيسه الانجيليكانية ، وجمعية نهضة الطلبة المصريين البروتستانتية (١٩٠٨) وجمعية Hassed Meenet اليهودية (١٩١٩) ثم جمعية الدفاع عن الكنيسة (١٩٣٦) .

وتزامن مع هذه الحركة النشطة بداية بلورة نشاط لجمعيات الطرق الصوفية التى يرى بعض الدارسين انها تزيد عن ٤٠ طريقة صوفية (٦٦) بينما تراها باحثة أخرى أنها تزيد عن ٦٥ طريقة (٦٧) ويتفق معظم الدارسين للطرق الصوفية فى مصر أن عدد المتصوفين تحت لوائها يتراوح بين ثلاثة ملايين الى خمسة ملايين شخص (٦٨) وصدرت أول لائحة رسمية للطرق الصوفيه فى البلاد عام ١٩٠٢ وتكون مجلس اداره لهذه الطرق .

ويشير أحد الدارسين الى ان عدد الجمعيات الإسلامية عشية اندلاع الحرب العالميه الاولى لم تكن تزيد عن ٢٠ جمعيه أهليه وان عدد الجمعيات القبطية لم تتجاوز ١١ جمعية فى ذلك الحين (٦٩) ولم تكن هذه الجمعيات الاهليه المسجله وقتئذ وهو ما يظهره البيان التالى :

بيان (٥)
تطور الجمعيات الاهليه خلال الفتره ١٩٠٠ حتى ١٩٤٩

الفتره	عدد الجمعيات التى تأسست خلالها
قبل عام ١٩٠٠	٦٥
١٩٠٠ - ١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥ - ١٩٤٤	٦٣٣
١٩٤٥ - ١٩٤٩	٥٠٨
المجموع	١٤٠١

المصدر : وزارة الشئون الاجتماعية ، دراسة تقييم الجمعيات على مستوى الجمهورية، ١٩٦٧ نقلا عن د. امانى قنديل ، مرجع سابق .

وقد تميزت الجمعيات الأهليه خلال هذه الفتره التاريخيه بأنها كانت بمثابه الجسر بين كتل عريضه من الشعب المصرى والحركة الوطنية والاحزاب السياسية [٧٠] كما برزت منذ منتصف عقد الثلاثينات الجمعيات ذات التوجه القومى العربى مثل جمعية توحيد الثقافة العربية (١٩٣٧) وجمعية الدراسات العربية (١٩٣٨) وجميعة المؤتمر الطبى العربى (١٩٣٨) وجمعية الرابطة العربية (١٩٣٦) وجمعية الوحدة العربية (١٩٣٦) وجمعية مؤتمر الطلاب العرب (١٩٣٨) .. الخ .

وعشية صدور قانون مصادرة النشاط الأهلى وتأميمه لصالح الدولة (قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) كان عدد الجمعيات الاهلية قد قارب الاربعة آلاف جمعية . والمدهش انه برغم ما تضمنه القانون من قيود ورقابة من جانب الدوله واجهزتها على نشاط هذه الجمعيات بحيث افقدها الكثير من حرية الحركة * فإن حركة إنشاء جمعيات جديده قد زادت بصورة غير مسبوقة مما يشير إلى تغيير كبير فى دورها الوظيفى والإجتماعى وتسلق عناصر إنتهازية لتلك الجمعيات بهدف تحقيق مكاسب ذاتية أو مهنية وتوارى الخدمه العامة المجردة كهدف أساسى لهذه الجمعيات .

---

* تضمن القانون رقابه الدوله على تكوين الجميعات ورقابه على نشاطها وسلطه وزاره الشئون فى حل هذه الجمعيات .

بيان رقم (٦)

تطور عدد الجمعيات خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١

السنوات	العدد الاجمالى للجمعيات
١٩٧٦	٧٥٩٣
١٩٧٧	٧٦٣٧
١٩٧٨	٨٤٠٢
١٩٨٥	١١٤٧١
١٩٨٦	١١٧٧٦
١٩٨٧	١٢٠١٣
١٩٩٠	١٢٨٣٢
١٩٩١	١٣٢٣٩

المصدر : د. امانى قنديل ، مرجع سابق .

والملفت للنظر فى الوضع الجديد ، هو انتشار الجميعات الاهليه ذات الطبيعه الدينيه منذ عام ١٩٧٥ ، ووفقا للدراسه المسحية التى قامت بها د. امانى قنديل عام ١٩٩١ تبين ان نسبة الجميعات الاهليه الاسلاميه قد بلغت ٣٤٪ من اجمالي الجمعيات لذلك العام (اى ٤٥٠١جمعيه) وان نسبة الجمعيات القبطية قد بلغت ٩٪ (أى نحو ١١٩١ جمعيه) .

ويكشف التوزيع الجغرافى لتلك الجمعيات ذات الطبيعة الدينيه جانباً آخر من الصورة حيث التركز من الجانبين في مناطق التوتر الساخن بمحافظات الصعيد كما يشير ذلك إلى زيادة أهميه المكون الدينى فى ثقافة الاقليم .

بيان رقم (٧)
التوزيع النسبى للجمعيات الدينيه فى بعض المحافظات خلال عام ١٩٩١

المحافظات	الجمعيات الاسلاميه	الجمعيات القبطيه
القاهره	٢١,٣٪	٣,٢٪
الجيزه	٢٣٪	٢,٠٪
الاسكندريه	٣٣,٣٪	٥,٦٪
القليوبية	٤٣,٣٪	٣,٤٪
المنوفية	٣٩٪	٢,٩٪
الشرقية	٣٥,٥٪	٢,١٪
البحيره	٣٢,٢٪	٥,٢٪
الفيوم	٢٤,٢٪	٦,١٪
سوهاج	٢٩,٥٪	١٣,١٪
المنيا	٥١,٠٪	٩,٩٪
قنا	٢٦,٦٪	٩,٩٪
اسيوط	١١,٠٪	٩,٤٪

المصدر : د. أمانى قنديل ، مرجع سابق

وقد كان واضحا خلال عقدى السبعينات والثمانينات أن هناك سياسة ثابته لنظام الرئيس السابق انور السادات بالسماح بحرية الحركة للجماعات السياسيه الدينيه وخاصة الاخوان المسلمين فى إطار لعبة توازنية مقصودة لضرب قوى اليسار والناصريين ولمد الجسور بالنظم الخليجية والسعوديه

إذن يستطيع المحلل لهذه الظاهره أن يستخلص مجموعه من الحقائق :

الأولى : ان مناخ التوتر الذى ساد فى العلاقات بين عنصرى الأمه منذ تولى الرئيس السابق انور السادات للحكم عام ١٩٧١ قد تحول شيئا فشيئاً الى مشاعر حذره وارتياب

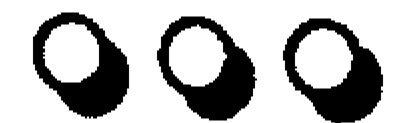
متبادل .

الثانيه : إن هذه المشاعر قد انتقلت فى مرحلة تاليه مع دخول مصر حقبة الهيمنة الأمريكية والسعوديه الى نزوع انطوائى من جانب الطائفه القبطيه ثم نزولاً الى حاله من حالات العزله الثقافيه فانتشرت دعوات مثل فرعونيه مصر وقبطيتها ثم حركة إحياء للتراث القبطى واللغة القبطية ثم انتشار الاسماء القبطيه والفرعونيه على حساب الاسماء المعاصره والوطنيه ونجد سلوكاً مشابهاً لدى قطاعات واسعه من المسلمين .

الثالثة : ثم إن تلك المشاعر والممارسات قد اتخذت تدريجياً إطاراً تنظيمياً تمثل فى انتشار حركة إنشاء جمعيات أهليه إسلاميه ملحقه معظمها بالمساجد الاهليه (تحفيظ القرآن ... الخ) والتى زاد عددها خلال العشرين عاماً على ٦٠ ألف مسجد أهلى ، وبالمقابل نشطت البعثات التبشيريه الغربيه لإختراق الكنائس الوطنيه المصريه ، ثم زادت حركة تأسيس جمعيات أهليه قبطيه وتركزت هنا او هناك فى مناطق توتر طائفى من الناحيه التاريخية .

الرابعة : وبالقدر الذى نشطت فيه حركة تأسيس جمعيات أهليه ذات طبيعه دينيه (إسلاميه ومسيحيه) نشطت بالمقابل حركة إنشاء تنظيمات دينيه سريه ذات طبيعة سياسية سواء على الجانب الاسلامى (الجماعة الاسلامية - الجهاد - الاخوان المسلمين .. الخ) والكنائس المنزليه على الجانب المسيحي خارج اطار الكنائس الرسميه كما نشطت الارساليات التبشيريه بدعوتها الألفيه ذات النزعة الصهيونيه الواضحه .

الخامسة : إن تلك الجمعيات والتنظيمات الدينيه ذات الطبيعة السياسية باستنادها الى النص الدينى (الاسلامى والمسيحى) وتأويلاته الانسانيه فى فترات الاحتقان السياسى وفى ظل مناخ التوتر والارتياب والشك المتبادل لا تنتج ممارسه سياسيه صحيه او ذات صله بتطورات العصر بقدر ما تمارس أنماط إستبداديه فى داخلها ونافيه للآخر من خارجها وهى فى المحصله النهائية تضيف لتيارات التعصب والانغلاق باكثر ما تتيح للتعدديه الثقافيه والسياسيه بل وحتى الدينيه امكانية للتحقق والوجود .



الفصل الثانى

المشروع القومى
ومستقبل التطرف الدينى

١ - تيارات الرفض الدينى .... كيف يفكرون ؟

٢ - لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية ؟

٣ - ملامح المشروع القومى لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى ؟

١ - تيارات الرفض الديني .. كيف يفكرون ؟

ظلت العقيدة الدينية لقرون طويلة تمثل الاطار الثقافي والايدلوجي للجماعات البشرية في منطقة المثلث الحضاري الذهبي (الحوض الجنوبي الشرقي للبحر الابيض - الصين والهند) وتكاد تجمع الوثائق التاريخيه وجهود المؤرخين على ان حركة الافراد والجماعات منذ فجر التاريخ في هذه المنطقة قد تمحورت حول المعطى الديني بالاساس .

وبرغم ان هذه الشعوب والجماعات والقبائل قد استبدلت دياناتها اكثر من مرة كل بضعة قرون تقريبا فانها لم تكن لتستطيع ان تعيش وتستقر دون وجود عقيدة ونظام كهنوتي خاص.

ومما لا شك فيه ان كثافة تأثير هذه العقيدة يزداد كلما تعرضت هذه الجماعات لمخاطر حياتيه تهدد كيان الجماعة ، وتعرضها للذبول والاضمحلال وفي ظل بنيه اقتصادية واجتماعية بدائية عاجزه عن تقديم اجابات حاسمه إزاء التحديات الجديدة وهنا تظهر على مسرح التاريخ مفاهيم " الجيتو " وسلوك العزلة ، وتبرز " الانا" الجماعية هذه المره في مواجهة الاخرين او " الأغيار " مصحوبا بوهم التفوق والتعالي على الاخرين في استناده بعقدة نقص لا تجد متنفسا لها الا من خلال ترديد مقولة " التفوق الروحي " على " الحضارة المادية " *.

والحقيقة أن المعمار الفلسفي (الايدلوجي) للعقائد الدينية يمنح معتنقيها قدرا عاليا من التفوق النفسي/ البيئي ، بمعنى قدرة هذه الافكار والمعتقدات الدينية على التلائم من واقع تنوع الاجتهادات والتفسيرات - مع هذا الواقع المعاش سواء بالرفض او القبول .

بيد ان منحنى الرفض عندما يتمكن من بعض افراد أو جماعات " المؤمنين " يتحول الى نوع من " الانتحار الاستشهادي " وداخل هذا الاطار يمكن فهم ظاهرة التيارات الاسلامية السلفيه وعلاقتها ليس فحسب بالمحتوى الايدلوجي للعقيدة الدينية وانما في علاقتها كذلك بوتيره الصراع الاجتماعي والسياسي الذي شهدته مصر منذ مطلع القرن الحالي .

واذا كانت ظروف نشأة وتطور الحركه السياسية الاسلاميه المصريه في انبعاثها الاول (١٩٢٨ - ١٩٥٤) قد باتت معروفه للمؤرخين والمحللين السياسيين الآن [٧١] ، فان ظاهرة الانبعاث الثاني " للجماعات الاسلامية " في مطلع السبعينات من هذا القرن وحتى الآن مازالت تخفي الكثير من أسرارها وخباياها عن المؤرخين والممارسين للحياة السياسية بحيث

---

* ينطبق هذا الوصف على الدعوات الدينية الثلاث الكبرى مثل انتشار الكنائس المسيحية في قلب الصحراء بعيدا عن مراكز التجمعات البشرية الرومانية وكذلك عصور اضطهاد اليهود وفي السفلية الاسلامية المعاصرة والدعوة الى محاربة مظاهر الحضارة الصليبية الحديثة .

يصعب فى أحيان كثيره على خصومهم السياسيين تحديد الملامح الفكريه والسياسيه والتنظيميه لهذه الجماعات الاسلاميه .

ويزيد الامر صعوبه أن الأنبعاث الثانى لحركة جماعات الرفض الدينى، بكل ما يحيط بها من منعرجات حادة فى شكل تضاريس الخريطه الطبقيه والسياسية والاقتصادية المصرية والعربية . قد جاءت منقسمه على نفسها متباينه فى افكارهاومختلفه فى وسائلها وطرق نشاطها . وذلك على العكس من حركة التيار السلفى الاسلامى فى انبعاثه الاول .

واذا كان من المعروف حاليا مدى العلاقة الوثيقة بين النظام السياسى فى مصر وأجهزته الامنيه من جهة ومؤسسة الازهر والجمعية الشرعيه وجماعات الطرق الصوفيه من جهة اخرى فان العلاقة بين " الجماعات الاسلامية " فى مطلع العقد السابع من هذا القرن وبين النظام السياسى وأجهزته الامنية يشوبها الكثير من التقلبات من النقيض إلى النقيض فى اطار التناقض الاشمل داخل المجتمع المصرى برمته .

ونستطيع أن نصنف تيارات الرفض السياسى الدينى حالياً إلى قسمين اساسيين :

الاول : ما نسميه " التدريجيون " وفى طليعة هؤلاء تنظيم الاخوان المسلمين وبعض الجماعات الصغيرة المستقلة عن الاخوان المسلمين (النهى بالمعروف ، جماعة طه السماوى .... الخ الخ) .

الثانى : ما نطلق عليه " الانقلابيون " وفى مقدمة هؤلاء تنظيم الجماعة الاسلامية الجهاد وجماعة التكفير والهجرة واخيراً وليس آخر فرع حزب التحرير الاسلامى في مصر (٧٢) .

وبرغم وجود نقط اتفاق عديده بين التيارين كشعارات (الشريعة الاسلامية - رفض الحضارة الغربية - عودة المرأة الى البيت - نبذ التعامل مع الاقباط - محاربة العلمانيه ...الخ الخ) فان موقف كليهما من السلطه وأداتها من ناحيه ودرجة تجهيل وتكفير المجتمع من ناحية أخرى تجعل من الصعب الالتقاء بينهما وتدفع بكل منهما الى اتباع اساليب مغايره واحيانا كثيرة مناقضة لأساليب وتكتيكات الطرف الاخر .

وبالقدر الذى كان للمسار المنحدر للصراع العربى الاسرائيلى منذ يونيه ١٩٦٧ تأثيره على تعميق شعور الرفض للغرب ومؤامراته (٧٣) كان " للحقبة النفطية " وانتعاش المشروع الخاص الصغير (البورجوازية الصغيرة) تأثيرا كذلك على خلق الشروط الموضوعية لنمو بذور القياده الدينيه فى الأوساط الجماهيريه ذات الاصول البورجوازيه الصغيره (الاوساط الطلابية - وسكان الريف) مع ما صاحب ذلك من انهيار نفوذ اليسار وتدهور مركزه السياسى والفكرى والتنظيمى خلال السنوات العشر الماضيه .

تعطينا القراءة المتأنيه لبعض صحف ومجلات ووثائق هذه التجسدات السياسيه والفكرية لمحة عن مركزهم الاجتماعى على مسرح السياسة المصريه .

فبينما يعتبر الاستاذ عمر التلمسانى المرشد العام للاخوان المسلمين وكاتب افتتاحيه مجلة الدعوة - الاخوان المسلمين (كلمة الله على الارض وخلفائه فيها) (٧٤) وانهم (المعارضة النزيهة بل الربانية) (٧٥) يعلن المرشد العام بوضوح موقفه من الحكم والنظام السياسى بقوله (أنا لا اقر الثورة على الحكام) (٧٦) ويستطرد (إن خسائر الشعب فى الاصطدام بالحاكم وانشغال كل منهما بالآخر اضر على الوطن من المطالبه بالحريات فى اصرار وتؤدة وصبر واحتمال) وفى افتتاحية العدد (٥١) من مجلة الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين - يقول الاستاذ عمر التلمسانى (اننا لا نتآمر على حكم ولا ننضم لجبهة ضد حكم ولن نثير طلبه او غير طلبة على الحكم ولن نلوث ايدينا بمال حرام لنشاغب الحكم) .

واذا عرفنا ان هذه الملاطفة والتودد تأتى فى يوليه ١٩٨٠ وبعد ان كان نظام الرئيس السابق قد ذهب الى أبعد مدى فى مسار التسوية الامريكية الصهيونية فإنه سيكون من السهولة تحديد مركز هذه الجماعة التى تشكل الوعاء الاكبر فى حركة التيار الاسلامى الراهن فى الخريطة السياسيه المصريه ولكن اذا كان ذلك كذلك فما هو اساس معارضة هذه الجماعه للنظام والحكم ؟ وما هو الأساس الاجتماعى الذى ترتكز عليه فى حركتها العامه ؟

إن افتتاحيه العدد (٢٣) تفصح عن النقطة الاساسية فى معارضة الاخوان المسلمين للحكم والنظام وهى تتحصر فى تطبيق الشريعه الاسلاميه فإن من شأن تطبيق الشريعة الاسلامية والتى فيها وحدها البرء والشفاء من كل ما أصابنا من علل وأمراض) (٧٧) هذا فى الوقت الذى يفصح فيه كاتب الافتتاحيه بالعدد (٤٧) فى معرض تشريحه لمظاهر الأزمه الاقتصادية كما يراها - عن فهمه المتحيز للملاك وعلى حساب فقراء الفلاحين ذلك عندما يقول (والفلاح يستغل المالك اسوأ استغلال والمستأجر يتعب المالك كل التعب وكل هذا جنته علينا الشيوعيه والإشتراكية) (٧٨) .

كما يقرر أحد القاده البارزين فى هذا التيار - الشيخ صلاح أبو إسماعيل - نفس المعنى فى معرض استنكاره لانتساب الاشتركية الى الإسلام بقوله (كيف يؤيد الاسلام الحراسات والمصادرات واكل اموال الناس بالباطل) (٧٩) بل ويصل الكاتب بنفسه الى مدى بعيد فى اطار فتواه بأن (تجارة العملات الاجنبية حلال) (٨٠) وفى وضوح تام يحدد المرشد العام للاخوان المسلمين موقف جماعته من نظام الرئيس السادات بقوله (إن غيرنا من الاحزاب والهيئات ينازعكم ويريدون سلبكم اياه .. اما الاخوان فانهم يتمنون الطمأنينه من أعماق قلوبهم ليكونوا لكم أنصارا اذ يدعونكم الى الاصلاح فتستجيبون) (٨١) .

أما موقف الجماعه من القضية الفلسطينية والمنظمات الفدائيه ، فقد كان أسوأ ما شهدته الساحه السياسيه والفكرية المصريه وهو بجملة ترديد اجوف وغير مسئول للحرب النفسية الصهيونية والامبرياليه والتى استخدمها الرئيس السادات فى معرض هجومه على المقاومة الفلسطينية كتمهيد لاستسلامه المهين فى كامب ديفيد .

يقول المرشد العام للاخوان المسلمين عن المنظمات الفلسطينية الفدائية (انها منظمات لا عمل لها الا الاجتماعات والتصريحات والتنقل بين موسكو ونيويورك ولندن وباريس والحياة حياة بذخ ونعيم فى الفنادق الفاخرة) .....؟!!! (٨٢)

وهكذا يتحدد بوضوح موقف الاخوان المسلمين فهم :

اولا : خلفاء الله على الأرض .

ثانيا : انهم ليسوا فى صدام مع النظام الرأسمالى الحاكم بل انهم اعوانه اذا ما استجاب لمشورتهم وطبق الشريعة الاسلامية ؟ !!

ثالثا : وهم ضد الاشتراكية والديمقراطية ومع الملاك ضد المستأجرين ودفاعهم عن حرية الرأى تقتصر فقط على حريتهم وحدهم فى هذا المجال وهو ما اكده المرشد العام بقوله(ولا يدافع الاخوان عن ديمقراطية وحريه اراء القوى الاخرى انما تدافع وتتبارى للدفاع عن نفسها فقط) (٨٣) .

وهذا الموقف ثابت لهذه الجماعات الدينيه منذ زمن طويل وفي هذا يقول حسن البنا اول مرشد للأخوان المسلمين إلى الشباب (نحن لا نعترف باى نظام حكومى لا يرتكز على اساس الاسلام ولا يستمد منه ولا نعترف بالاحزاب السياسية ولا بهذه الاشكال التقليديه التى أرغمنا أهل الكفر واعداء الاسلام على الحكم بها والعمل عليها) (٨٣) .

اما جماعات " الانقلابيون " فرغم ندرة كتاباتهم العلنية التى تعكس اتجاهات افكارهم في مختلف القضايا، فان ما أتيح – او تسرب – بصورة أو بأخرى تبين الخطوط العريضة لافكارهم واتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية والتى يمكن ان نلخصها فى النقاط التالية :

اولا : تكفير المجتمع وأفراده ومؤسساته حيث تتفق معظم هذه الجماعات على جاهلية المجتمع الراهن وباستثناء تنظيم الجهاد الذى يقصرها على جاهلية مؤسسات الدوله وعصيان افراد المجتمع فإن بقية التنظيمات الانقلابية تتفق على جاهلية المجتمع الراهن(٨٤) .

ثانيا : رفض كافة الصيغ والاطر الحزبية والدستوريه والبرلمانية الراهنه ورد الحكم والتشريع الى الله وحده او ما يطلق عليها ابو الاعلى المودودى " الحاكميه لله " وفى هذا يقول

مفتى تنظيم الجهاد " الشيخ عمر عبد الرحمن " (فحق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق ، غير ممنوح لهيئة من الهيئات ولا لحزب من الاحزاب ولا لبرلمان ولا لمجموع البشريه فمصدر الحكم هو الله) (٨٥)

ثالثا : ان التغيير من المجتمع الجاهلى (الكافر) الى المجتمع الاسلامى لن يتم الا عبر أنقلاب اسلامي وبممارسة أقصى أشكال العنف وهنا تختلف الجماعات الانقلابيه عن جماعات التدريجيون فى أن الاخيرون يقبلون اللعبه الانتخابية والبرلمانية والعمل من داخل مؤسسات النظام لاصدار قوانين الشريعه الاسلاميه " واسلمه " المجتمع ، وتتنوع سبل استخدام العنف من جماعه لاخرى فبينما ترى جماعه (التكفير والهجرة) أن المرحلة الحالية هى مرحلة " الاستضعاف " وبالتالى على المسلمين ان يهجروا هذا المجتمع ويتجمعوا فى مجتمعات مغلقة فى الصحراء وفى غيرها للاستعداد لغزو المجتمع الجاهلى - اسوه بما فعل رسول الله (ص) مع اهل مكه وهى ما يطلق عليها فى ادبيات هذه الجماعة ؛ مرحلة التمكن " .

ترى جماعات اخرى استخدام اساليب الاستنزاف وحرب العصابات أو الصدام السياسى بأجهزة السلطه كلما اتاحت الظروف ذلك لخلخلة البنية السياسية والعسكرية للنظام تمهيدا للقيام بانقلاب عسكرى أو قيادة عصيان مدنى كما حدث فى ايران (٨٦) .

رابعا : رفض كافة المصطلحات السياسية الحديثه التى تنتمي الى حضارة الغرب ومضامينها الاجتماعية مثل الاشتراكية والديمقراطية والقومية والوحدة العربية ... الخ الخ فى الوقت الذى لم تقدم فيه هذه الجماعات برامج أو أفكار فى اتجاه إجابات محدده وواضحة عن القضايا والمشكلات المعاصره مثل العلاقات الناتجة عن التصنيع والعلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الريف والمدينة واشكال ضبط الاسعار - وادارة الاقتصاد الوطنى.. الخ الخ

خامسا : العمل من أجل استعادة الخلافة الاسلامية ، باعتبارها مركز النظام الاسلامى وغايته ونبذ أى دعوة للتوحيد القومي والاستناد فى مشروعية النظام الاقليمى على العقيدة الاسلامية وحدها .

سادسا : برغم الموقف الذى تتخذه هذه الجماعات من " إسرائيل " باعتبارها كيانا يهوديا (وليس استعماريا) والنظر للصراع على أساس أنه صراع اسلامي يهودى فان التركيز الاعلامي والعملى لهذه الجماعات وغيرها من جماعات " التدريجيون " كان يتجه فى السنوات الساخنة فى الصراع العربى الصهيونى (١٩٧٩) فصاعدا فى اتجاه الغزو السوفيتى لافغانستان ، والدعوه الي التطوع بالمال والنفس لدعم صفوف من اسموهم " المجاهدين الافغان" وتناسوا عمليا ما جرته اتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة (السادات بيجين)

من تغيرات استراتيجية عميقه فى ادارة الصراع وسياده اسرائيل المطلقة على المنطقة ومقدرتها وتكررها لغزو لبنان اكثر من مره (مارس ١٩٧٨ ثم يونيه ١٩٨٢) حتى وصل الامر الى احتلال اول عاصمه عربيه ولم يكن للجماعات الدينيه (التدريجيون والانقلابيون) اى موقف عملي فى هذا الاتجاه بل ان موقف مجلة الدعوه (لسان حال جماعة الاخوان المسلمين) ظلت تراوح فى المكان لاكثر من ستة شهور بعد زيارة السادات للقدس المحتله قبل ان تعلن رفضها للاتفاقية وتبرز محاكمة " خالد الاسلامبولى ورفاقه " إن البعد الوطنى لعملية اغتيال رئيس الجمهورية السابق لم تكن وارده بقدر الالحاح الذى يفرضه البعد الدينى لتكرار استهزاء رئيس الجمهوريه بالزى الاسلامى ورجال الدين الاسلامى .. الخ .

○○○

٢ - لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية ؟

لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية فى مصر وبعض الاقطار العربية برغم اتساع وعمق المواجهة الامنية من جانب جهاز الدولة لهذه الجماعات ؟

ولماذاننظر الي هذه الجماعات ومشروعها الحضارى باعتبارها خطر على مستقبل الوطن ؟

هذا هو السؤال المركزي الذى ينبغى أن يشغل الفكر الاستراتيجى العربى والمصرى فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ امتنا وشعبنا .

فبرغم كثرة الكتابات والمقالات التى حاولت تناول هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية والثقافية الشديدة التعقيد والتداخل فقد ظل هناك بعد غائب أو مغيب فى اطار الجدل الفكرى الدائر حاليا على الساحتين السياسية والفكرية .

ولعل البداية الصحيحة فى معالجة داء هو التوقف بالفحص والتشخيص أمام العوامل الكامنة وراء المرض أو العناصر الفاعلة فى الظاهرة الاجتماعية/ الثقافية والتى تمدها باسباب الحياة واسرار الوجود .

وفى تقديرنا فان التغيرات التي طرأت على المجتمع العربى عموما والمصرى على وجه الخصوص منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، كانت بمثابة ينبوع الحياة ونبع التجدد والنمو لهذه الظاهرة السياسية والاجتماعية ونستطيع أن نشير الى أبرز هذه التغيرات :

١ - إن الدولة المصرية - والعربية - فى محاولتها تغيير اسس التوجهات الاجتماعية والسياسية والاتجاه الى آليات السوق والنظام الاقتصادى الرأسمالى والاحتماء بالنموذج الغربى وبخاصة الامريكى قد اسقطت من حسابها تفاعلات وتداعيات مثل هذه التحولات العميقة على مختلف القوى والطبقات الشعبية ، التى تاثرت مستويات معيشتها من جراء هذه التحولات فانتقل قطاع هام ومؤثر من أبنائها وشبابها لكى يصبح خميرة للتمرد الاجتماعى بعد ان أصيبت فى مقتل كل طموحاتهم وآمالهم فى مستقبل افضل بعد نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣ وفى ظل الحملة المحمومة بانتهاء عصر الحروب وبداية عصر الرخاء والسلام .

٢ - ان الدولة وهى تتجه هذه الوجهة قد اسقطت ثوابت مستقرة في الضمير الجمعى المصرى - والعربى - حيث جاءت سياستها الاعلامية وخاصة الجهاز الاكثر تاثيرا وحضورا (التليفزيون) بنسخ مشوهة لاسوأ ما انتجته الامبراطورية الفنية والتليفزيونية الامريكية . فجاء رد الفعل الطبيعى لبيئه شرقية - اميل الى التدين بالفطرة - فى اتجاه الرفض والانطواء باعتبار ذلك من اعمال الشيطان [٨٧] .

ولم تفلح ساعات بث هنا أو هناك لهذا الداعية الاسلامى أو ذلك من تغيير النظرة الجماعية خاصة لدى الفئات الشعبية والشبابية باعتباره جهاز للهدم المنظم لكل ما اعتقدوه من قيم مطلوبة لذاتها وفى ذاتها .

٣ - وفى نفس الوقت الذى ازداد فيه بث الجهاز الاعلامى المصرى لمفاهيم وانماط الحياة الغربية والامريكية لم تحظَ الافكار العلمانية والديمقراطية واشكال الحوار بين الثقافات والاتجاهات السياسية والفكرية بادنى قدر من التشجيع والاهتمام بل ان الدولة نظرت الى تلك الافكار واصحابها نظرة ريبة وشك ووضعت انصارها فى قائمة المعارضين لسياساتها والمهددين بالتالى لأمن واستقرار النخبة الحاكمة ، وهكذا ضيقت على هؤلاء الخناق فخلت الساحة تقريبا لانصار الجماعات السياسية الدينية التى نجحت فى بناء اكثر من ٤٠ الف مسجد أهلى على مدار عشر سنوات فحسب (٧١ - ١٩٨١) وتحولت الى مراكز للدعاية والتحريض ونشر الافكار المتطرفة فى طول البلاد وعرضها .

٤ - وتزامن مع كل هذا اضطرابات اجتماعية وشبابية رافضة لسياسات الحكومة الجديدة فدخلت الدولة بأجهزتها وأعلامها فى معركة شرسة ضد قوى المعارضة اليسارية والليبرالية فانهكت قوى الطرفين طوال عشر سنوات كاملة بينما كانت الجماعات السياسية الدينية الانقلابية والتدريجية تبنى مؤسساتها وهياكلها التنظيمية ومخازن تسليحها ومصادر تمويلها بهدوء وروية من خلف ظهر الاجهزة الامنية التى سبق لها أن دعمت هذه الجماعات فى مطلع السبعينات .

٥ - وساهمت عوامل الصراع الاقليمى وتوحش آلة الحرب الاسرائيلية وتكرار اعتداءاتها العسكرية فى طول البلاد العربية وعرضها فى ظل صمت عربى ومصرى مهين من تعزيز مركز الرفض الدينى الإسلامى الذى طرح نفسه كبديل قوى وثورى لهذه الأنظمة العربية ، وعارضا نفسه كمشروع دولة قادر على مواجهة الصلف الاسرائيلى والغطرسة الامريكية وانسحبت هذه التناقضات الاقليمية على ارضية دينية ، فصورت هذه الغطرسة والعدوانية الامريكية والاسرائيلية على انها حملة صليبية جديدة ضد بلاد الاسلام والمسلمين .

هذه هي بعض أهم العوامل التى ساهمت ومازالت تساهم فى تمدد وانتشار الوجود السياسى والانسانى للجماعات السياسية الدينية ويبقى أن نتساءل لماذا ننظر الى هذه الجماعات الدينية ومشروعهاالحضارى باعتبارها خطرا على مستقبل الوطن ؟

الحقيقة أنه برغم ما يتميز به شباب هذه الجماعات السياسية الدينية من إخلاص لافكارهم، وتفانى فى الدفاع عن معتقداتهم ، وولاء غير مسبوق لقياداتهم وإمرائهم فان

التحليل العلمى لما تطرحه فصائل هذه الكتلة السياسية والاجتماعية تشير الى الاخطار والأضرار التى ستصاحب تولى هذه الجماعات الدينية للحكم فى مصر او غيرها من الاقطار العربية والتهديدات الجدية للكيان التاريخي للوطن بمجموعه وذلك لعدة اسباب نذكر منها :

١ - لعل أخطر نتائج تولى هذه الجماعات للحكم فى مصر ، هو مايحمله المستقبل من استبعاد للآخر سواء كان هذا الاخر ممثلا فى الطائفة القبطية وتحويلهم الى أهل ذمة - اى رعايا لامواطنين - أو نفى الآخر العلمانى والليبرالي والقومى انطلاقا من نظرة هذه الجماعات الدينية الي الفكر القومى الرامى الى وحدة شعوب المنطقة العربية باعتباره وريث استعمارى ومعتقد صليبى واستبدلوه بما اسموه دولة الخلافة الاسلامية وهو ما يعنى استبدال التركيبة الاجتماعية والعرقية الاكثر تجانسا بتلك الاكثر تعدوا والاكثر تناقضا .

٢ - ان هذه الجماعات الدينية ، برغم صدق رفض شبابها لنتائج النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على قوانين البقاء للاقوى وآليات السوق وكذلك رفضهم للنظام الاشتراكى المستند الى فكرة التخطيط المركزى لمجتمع يعانى من ندرة موارده وتعدد حاجات سكانه ومواطنيه لا يملكون اى مخطط لنظام اقتصادى بديل بل تتسم نظرتهم للنظام الاقتصادى الاسلامى بطابع طوباوى وفوضوى سيؤدى بالضرورة الى سيادة الفوضى وزيادة معاناة الفقراء على المدى المتوسط والبعيد .

٣ - ان هذه الجماعات وشبابها وهم يرفعون شعارات الحرب الدينية (الجهاد) ضد اسرائيل واشكال السيطرة الاستعمارية الغربية والامريكية على مواردنا العربية إنما يضعون المنطقة على حافة بركان لن يبقى على أحد ، خاصة وإن التجربة العملية والتاريخية للدولة الاسلامية فى إيران أو الباكستان أو غيرها قد اظهرت امكانية تعايش هذه النظم مع وجود اسرائيل بل وتبادل المصالح معها وفقا لمنهج براجماتى يقوم على إعلاء المصلحة الوطنية -حالة ايران وتسليح اسرائيل لها- على حساب المنطلقات العقائدية والدينية.

٤ - ان هذه الجماعات الدينية وفقا لمفهومها الفقهي لدار الحرب ودار السلام تنظر الى الأخرين نظرة عداء مستحكم مما يضع الدولة الدينية فى مأزق حقيقى فى تعاملاتها الدولية وفى عطائها الحضارى وسط عالم يتميز بالحوارية والانسانية والتفاعلات الحضارية وفى هذا يقول حسن البنا احدأهم القيادات التاريخية ذات التأثير الممتد على فكر وعقل القيادات الدينيه وخاصة الاخوان المسلمين (ونريد بعد ذلك أن تعود رايه الله خافقة عاليه على الاندلس وصقليه والبلقان وجنوب ايطاليا لأن كلها مستعمرات إسلاميه ويجب أن يعود البحر الابيض والبحر الاحمرر بحرين اسلاميين كما كانتا من قبل) (٨٨).

○ ○ ○

٣- ملامح المشروع القومى لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى

كيف يمكن لمصر إذن الخروج من شبح الحرب الاهلية التى تخيم بظلالها الكئيبة فى سماء البلاد ؟

وكيف يمكن للمجتمع المصرى والعربى الخروج من المأزق التاريخى الراهن ؟

للاجابة على هذا التساؤل .. ينبغى ان نحدد بوضوح موقع ظاهرة التطرف الدينى فى اللحظة الراهنه فى إطار التطور التاريخى الذى تشهده المنطقة العربية ومسار الصراع السياسى والاجتماعى الشامل الذى تحياه شعوبها .

فاذا كان من الصحيح وصف الظاهرة فى أحد جوانبها باعتبارها تعبير وانعكاس لحالة يأس واحباط من جانب قطاعات واسعة من شباب الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا فى المجتمع لما وصل اليه حال بلادنا ، فهو من زاوية اخرى محاولة للبحث عن مشروع حضارى بديل مازال يبحث لنفسه عن أرض للاستقرار فيها .

وتعد هذه الحالة النفسية/ والسياسية من أصعب وأكثر الفترات حرجا فى تاريخ الشعوب العربية والشعب المصرى حيث تختلط فيها الطموح للجديد بالرغبة فى الاستشهاد من اجل تحقيقه وهو مايؤدى الى إنزلاق المجتمع الى حافة الحرب الاهلية طالما غاب عن الساحة المشروع القومى القادر على استقطاب قطاعات واسعة من السكان والقوى الشبابية خلفه ، فيخفف من حدة الاحتكاك بين نظام الدولة من ناحية وجماعات الرفض الدينى من ناحية اخرى ويحولها في النهاية الى بؤر معزوله يمكن السيطرة عليها واجتثاث جذورها .

والمقصود بالمشروع القومى هنا تلك الأهداف والسياسات التى تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة والتى تستهدف تحقيق مصالح فئات واسعة من السكان تستنهض فيهم روح التحدى والكبرياء القومى ، وقد يكون طموح المشروع أكبر من قطر واحد كمشروع التوحيد القومى بين دولتين او اكثر ، وقد يكون مشروع بناء قطر واحد تنصهر فيه التمايزات العرقية والدينية . وتتقلص فيه الخلافات الاجتماعية والتناقضات الطبقية .

وليست المسألة مجرد دعوى أوصيحة اوشعارات معزوله عن سياق الممارسة اليومية للنظ والحكم (كشعار الصحوه الكبرى او النهضة العظمى !) وانما يتطلب فاعلية ونجاح وفاعلية هذا المشروع القومى مدى صدق ومصداقية القائمين عليه والمشاركين فيه .

فهل يمكن ان تنجح الدعوة لحملة قومية للتبرعات لسداد ديون مصر ورائحة فساد كبار رجال الحكم وأبنائهم تزكم الانوف ؟!

فنجاح أى مشروع قومى فى استقطاب غالبية السكان فى دولة ما وقواها الشبابية يعتمد بالاساس على كلمة واحدة وهى " المصداقية " .

وتتعزز المصداقية بمجموعة من السياسات والاجراءات تؤكد صدق النوايا وفاعلية التحرك نحو الهدف بحيث يتأكد لقطاعات من الشباب تتسع رويدا رويدا الحاجة الى جهدهم لنجاح المشروع القومى .

وفى هذا الصدد نستطيع ان نشير الى مجموعة من السياسات الضرورية اذا كان من المرغوب فيه سحب البساط من تحت أقدام هذه الجماعات الدينية وتخفيف حدة المواجهة الامنية وهى :

أولا : فى المجال السياسي :

ينبغى بداية أن نحدد اتجاهنا ، بمعنى ما هى الاهداف السياسية المعلنة للدولة والمجتمع وما هى بوصلة توجهاتنا ، هل هي الانصياع لمطالب الولايات المتحدة وسياساتها المعادية للوحدة العربية والمنحازة دائما الى اسرائيل ام ان سياستنا تستند على دعم سيادة واستقلال الاقطار العربية والعمل على تحقيق الوحدة بين شعوبها ؟

وفى هذا الاطار يجدر الاشارة الى أهمية تغيير لغة الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية الحالى ومعاونيه والتى تعكس درجة من الخضوع والاستسلام المفرط لمطالب الغرب والولايات المتحدة دائما وهو ما يصيب فى مقتل الكبرياء الوطنى والقومى لقطاعات من الشباب الاكثر حيويه فى المجتمع المصري والذين يشكلون بطبيعتهم الخميرة الاجتماعية لكل القوي السياسية النشطة في المجتمع وبخاصة الجماعات الدينية المتطرفة .

ولا يعنى ذلك ان لغة الخطاب السياسي المطلوب ينبغى أن تتشابه مع لغة الخطاب فى العهد الناصرى فى الخمسينات والستينات فعلاوه على تغيير الظروف السياسية والبيئة الدولية فإن الخريطة الاجتماعية والطبقية فى البلاد قد تبدلت بدورها تبدلا كبيرا وانما المطلوب من الخطاب السياسى هذا أن يتحلى بروح الثقة بالنفس والحرص على الكبرياء القومى والعمل علي سد ثغرات الانهيار العربي الراهن .

ومن ناحية أخرى فان تعميق لغة الحوار السياسى بين مختلف الأطراف المكونة للبنية السياسية والدستورية المصرية وخاصة القوى الديمقراطية من شأنها ان ترسخ مفهوم المشاركة الواسعة فى صنع واتخاذ القرارات الحيوية ، فلا يعقل الحديث عن مشروع قومى ومصالح قومية عليا ينفرد بتقريرها جماعة واحدة أو حزب واحد بدعوي انه صاحب الاغلبية فى وقت يعلم فيه الجميع بانه ليس هناك أى مختبر حقيقي للاوزان السياسية بين هذه القوى والاحزاب في اللحظة الراهنة .

ثانيا : فى المجال الاقتصادى :

لا يمكن لمشروع قومى ان يستقطب جهد وطاقة القوى الشبابية الحية فى المجتمع دون ان يواجه بحسم جوهر وجذور الازمة الاقتصادية التى تعانيها البلاد ، وتعد المسئوله عن حالة

المهانه القومية التي نحياها حاليا ، فكيف يمكن لمجتمع ان يواجه التحديات الخارجية ويمارس دوره الاقليمى بفاعلية وهو لا يملك خبز يومه واحتياجات سكانه من الغذاء ؟ وبالمثل فان العجز المزمن فى الميزان التجارى او ميزان المدفوعات المصرى يرتبط بالفشل الراهن فى السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام ١٩٨٢ - وبالقصور في فهم ودراسة هيكل الاسواق الدولية واتجاهات التجارة العالمية ونظم التكتلات الاقليمية المعمول بها على صعيد العالم فى وقت تتفتت فيه السوق الاقليمى العربي الذي يُعَد ملجأ وملاذا للصناعة التصديرية المصرية .

وأخيرا فان نجاح اى مشروع قومي يتوقف - ومنذ اللحظة الاولى- كما أثبتت التجربة التاريخية لمصر فى عهد محمد علي وفى اوربا واليابان بل ودول النمور الاربعة فى جنوب شرق اسيا علي تحديد مركز الدولة فى هذا المشروع ، فكلما كان دور الدولة متعاظما على الصعيد الاقتصادى فى البداية وتتبع سياسات حمائية Protectionism فان فرص نجاح مواجهتها للضغوط الخارجية والتغلب عليها تظل قائمة وتكشف دراسات لنا ومن واقع دراسة ومعايشة التجربة اليابانية عن قرب أن نجاح المشروع القومى اليابانى قد اعتمد منذ اللحظة الاولى علي دور الدولة الاقتصادى وعلى اتبع سياسات حمائية لحماية الصناعه المحلية وتشجيعها لبناء قاعدة صناعية متقدمه (٨٩) .

وترتكز عملية الاصلاح الاقتصادى على محاور أساسية هى :

أولاً : فى المجال الزراعى :

ينبغي من الآن وحتى خمس سنوات قادمة إجراء تغيير جذرى فى السياسة الزراعية وانتهاج استراتيجية انتاجية جديدة بدلا من استراتيجية التصدير التى اعتمدها وزير الزراعة الحالى/ يوسف والى والذى شهدت الزراعة فى عهده أسوأ النتائج والانعكاسات على مركز مصر الاستراتيجى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وتستند هذه الاستراتيجية الانتاجية على إحداث تغيير فى التركيب المحصولى الراهن بحيث تزداد الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذره والأرز خلال خمس سنوات حتى ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٣ ٪ من احتياجات سكان مصر حاليا الى ٧٥ ٪ بنهاية الخطة الخمسية مما يوفر على مصر قدرا هائلا من العملات الصعبة المخصصة للاستيراد ويرفع عنها الضغوط السياسية الامريكية والغربية وبالمقابل تقليص المساحة المخصصة للخضروات والفاكهة والنباتات العطرية بما يكفى لحاجة السوق المصرى فحسب (٩٠) .

وفى الإطار نفسه يجب تغليب الاعتبارات الاستراتيجية والقومية على الخلافات السياسية المحدودة والآنية بين النظم الحاكمة فى المنطقة وذلك بخلق آلية عمل عربى جماعى ومؤسسى

للتعاون فى مجال استصلاح الاراضى فى السودان تحديدا وتمويل عمليات الاستصلاح هذه لنحو ٥ مليون فدان اضافية لتوفير احتياجات الغذاء العربى فى مجال القمح والمحاصيل الاساسية .

ولا ينفى هذا التوسع الافقى المطلوب للمساحة الزراعية القطرية والقومية تدعيم مراكز البحوث الزراعية وتمويل مشروعات الابحاث الرامية إلى إجراء تحسين فى سلالات بعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح وإحداث توسع رأسى فى انتاجية الفدان .

وستؤدى هذه السياسة الزراعية الانتاجية والرشيدة على المدى المتوسط والطويل الى تقليص الفجوه القائمة فى الميزان التجارى المصرى وبالتالى تخفف من حده الضغوط السياسية التى تمارسها مؤسسات التمويل الدولية ومن ورائها الولايات المتحدة والغرب على القرار السياسى والاقتصادى المصرى لأن جزءا كبيرا من قروض هذه المؤسسات تتجه الى تمويل هذا العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وبخاصه فى الميزان التجارى .

ثانياً: فى المجال الصناعى والتصدير :

تؤكد كل التجارب فى مجال التصنيع والتنمية على حقيقة أساسية وهى أن توافر دفعة قوية Big Push بالتعبير الاقتصادى لإدارة دولاب الانتاج بفاعلية لا يمكن ان تتحقق بمعزل عن دور مؤثر وفعال للدولة واستثمارتها فى مجالات التصنيع وتعتمد حركة الدورة الاقتصادية والانتاجية على طبيعة اختيارات الدولة للقطاعات الانتاجية والتصنيعية الاكثر تأثيرا على بقية القطاعات والصناعات المغذية . ففى اليابان على سبيل المثال والتى يحلو للبعض من أنصار الراسمالية والخصخصة فى مصر الإشارة اليها والإشادة بها لم تصل اليابان إلى ماو صلت إليه إلا من خلال مرتكزين اساسيين :

الاول : اتباع سياسات حماية لاغلاق السوق اليابانية فى مواجهة الواردات الغربية .

الثانى : اختيار قطاعى صناعات النسيج والسفن كقطاعات قائدة فى الاقتصاد اليابانى قبل الحرب العالمية الثانية وصناعات الاليكترونيات والسيارات بعد الحرب الثانية (٩١) .

لذا فان الدعوة لبيع اصول القطاع الانتاجى الحكومى وطرحها فى البورصة وسوق الاوراق المالية بحجة تعزيز الراسمالية المصرية هو إهدار لهذه الأصول من ناحية واضعاف لاحتمالات النمو الصناعى فى المستقبل من ناحية أخرى ، فمن المؤكد ان وجود طبقة رأسمالية مصرية جادة تتحلى ببعد النظر وروح الانتماء الوطنى كافية لكى تخلق هذه الطبقة حركة تصنيع موازية لما هو موجود وقائم تحت سلطة الدولة .

ويستطيع المحلل الاقتصادى أن يلاحظ ارتفاع نبرة ودعوة كثير من ممثلى الرأسمالية

المصرية فى اتحاد الصناعات وفى غيرها إلى حماية السوق المحلى من الواردات الاجنبية بحجة عدم القدرة على منافسة المستورد وهذه النبرة تذكرنا بما كان قائما فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ وكأن مصر تعود القهقرى !؟

وهكذا فإن عقلاء الطبقة الرأسمالية المصرية - وهم محدودى العدد للاسف - يدركون أن نجاح نشاطهم واستثماراتهم بل وحتى قدرتهم على فتح أسواق فى أوربا ودول العالم الثالث والعالم العربى فى قلبه يعتمد بصفة اساسية على وجود دوله قوية فى مصر لها من الهيبة والنفوذ ما يضمن لهم الوصول الى هذه الاسواق فى ظل صفقه شامله مع التكتلات الدولية والاقليمية [٩٢] .

هذا هو جوهر المشروع القومى فى المجال الاقتصادى بشكل عام ، ومما لا شك فيه ان هذه اللوحة الاجمالية تحتاج الى الكثير من التفاصيل وهو ما نجد انه يخرج عن اطار تحليلنا الاجمالى .

ثالثا : تغيير السياسة الاعلامية بصورة جذرية :

اذا كانت الاصلاحات الاقتصادية تمثل قاعدة المثلث فى المشروع القومى فان السياسة الاعلامية تمثل احد أهم أركانه واضلاعه الثلاثة على الاطلاق فبدون سياسة اعلامية تعيد الثقة بالنفس وتستنهض روح التحدى والكبرياء القوميين فان الانجازات الاقتصادية والاصلاحات السياسية ستحصد السراب .

وبالمقابل فان أى سياسة إعلامية لا تستند الى انجاز حقيقى فى مجالى السياسة والاقتصاد ، مهما علت صراخاتها وارتفعت نبراتها ستكون بمثابة عزف نشاذ وسط جمهور من الاصماء .

ومنذ عام ١٩٧٥ انتهجت السياسة الاعلامية المصرية سياسة ترمى الى إضعاف الروح الوطنية والقومية لدى المواطنين واستحوذ جهاز التليفزيون المصرى بكل سطوته على عقل ملايين المشاهدين فى اتجاهات بعيدة تماما عن الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية الساخنه " كالقضية الفلسطينية " وتكثفت ساعات الإرسال التليفزيونى والبث الاذاعى لتغطى كل دقيقة من حياة المواطنين ليل نهار وهو ما أثر تأثيرا خطيرا على القيم السائدة لدى الاجيال الجديدة بحيث استحوذت قيم المال والحصول عليه على النصيب الاعظم وتضاءلت مساحة الاهتمام الشبابى بالقراءة والاطلاع كما تقلصت المساحة الزمنية المتاحة للإسرة المصرية للانسجام واقامة علاقة اجتماعية واسرية سوية ومتوازية ومتوازنه [٩٣] .

ومن هنا فان اى مشروع قومى جدى يحرص على استنهاض روح التحدى والطموح

الوطنى ينبغى أن يتبع سياسة اعلامية جديدة تكون من أهم إهدافها :

(١) تقليص ساعات الارسال التليفزيونى الى نصف ما هو معمول به حاليا (أى ١٥ ساعة يوميا) بحيث تتمكن الألة التليفزيونية من انتقاء واختيار الاعمال الجيدة والبناءه سواء بالنسبة لبرامج المنوعات او البرامج الثقافية والدرامية .

(٢) الاهتمام بالندوات الحوارية والسجالية بين مختلف التيارات السياسية والفكرية والعلمية وإتاحة مجال أوسع للمناقشات العلمية وتعميق روح المناقشة والجدل واحترام الأراء .

(٣) اتاحة الفرص للافكار والبرامج العلمية والثقافية للعرض على شاشات التليفزيون واجهزة البث الاذاعى .

(٤) فى حال اعتماد برامج دينية إسلامية يتاح فى نفس الوقت عرض برامج دينية مسيحية.

(٥) تقليص الاهتمام بنقل مباريات كرة القدم وعرضها فى إطار عرض البرامج الرياضية ككل وذلك بهدف حصار روح التعصب الكروى السائده فى هذا المجال والتى تعتبر احد روافد التعصب عموما فى المجتمع .

رابعاً : السياسات والمناهج التعليمية .

لم يكن عام ١٩٧٤ هو عام اختيار مصر بين قضية الحرب والسلام . بقدر ما كان عام اختيار قيادة السادات السياسية بين مشروعين واختيارين جرى الصراع بينهما طوال عقدى الخمسينات والستينات .

فأما الانصياع والانضواء داخل منظومة التبعيه للولايات المتحده والغرب وأما تحدى المصالح الأمريكية والوجود الأسرائيلى ولعب دور اقليمى متعاظم بهدف توحيد شعوب المنطقة العربية تحت لواء الزعامه المصرية .

وباسقاط السادات للإختيار الأخير وانصياعه لشروط المصالح الأمريكية واتخاذه لسياسات تهدف لإجراء تسويه سياسيه وإجراء تنازلات إستراتيجية لصالح إسرائيل ، انفرط عقد المنظومه الحاكمة للمجتمع المصرى والعربى وتاهت فى زحمة إندفاع كتل البشر للبحث عن الخلاص الفردى كل الطموحات المصرية والقومية ، ومع تزايد الضغوط الاقتصادية إزداد اندفاع هذه الكتل وتساقطت كأوراق الخريف كل البديهيات والمسلمات الوطنية والقومية ، وإنكشفت الأجيال الجديدة أمام رياح عاصفه وطوفان من التيارات والأفكار استهدفت بالأساس مسخ وعيها القومى وتشويه تاريخها الحديث والاستخفاف بكل انجازاتها التى

حققتها فى فترة سابقة .

وكان النظام التعليمى المصرى أول ضحايا هذه التغيرات المفاجئة والعنيفة ، ووجد أبناء هذا النظام أنفسهم أمام أوضاع جديده أبرزها :

١ – إن التكدس بفصول المدارس الحكوميه أصبح لا يطاق .

٢ – وإن اخلاقيات العملية التعليمية فى تدهور .

٣ – وإن تكاليف التعليم آخذه فى التزايد بصوره مرهقه .

٤ – وإن غياب الأباء بالخارج قد أسقط عاصم من عواصم الجنوح .

٥ – وإن المجتمع لم تعد تشغله قضيه وطنيه أو قوميه تستقطب الأهتمام .

٦ – كما إنعكس سوء الأداء اكثر فأكثر على الأنشطة الأبداعية كالموسيقى والرسم والرياضة وغيرها من الأنشطة الفنية .

٧ – وإزاء تعاظم دور القطاع الخاص فى التعليم أصبح هناك إحساس غير إيجابى من جانب الأبناء والأباء تجاه المدارس الحكومية فأصبح للفرز الأجتماعى أساس جديد وعبء نفسى وإقتصادى أضافى على الجميع .

٨ – وبرغم كل التغيرات العاصفة فقد ظلت المناهج التعليمية كما هى حيث روح التلقين والحفظ فخلقت اجيال غير قادره على المناقشة الحرة والأبداع والأستقلال .

٩ – وتحت ضغط الحاجه سقطت قيم الأستاذيه فى أنظار ملايين الأطفال فكان بمثابة سقوط لأخر خطوط الدفاع الذاتية فى النظام التعليمى ككل .

١٠ – وزاد الأمر سوءا حملة إعلامية وسياسيه غبيه جرت لسنوات تحت دعوى إلغاء مجانية التعليم أو ترشيده فالقت بظلالها الكئيبة على نفوس ملايين من النشء والشباب فاحسوا أنهم قد صاروا عبئا على وطن فتحول الوطن بدوره داخلهم الى عبء .

ساهمت هذه المحرمات العشرة فى خلق حالة من الخلخله النفسيه والقيمية لدى ما يزيد عن ١٠ مليون طفل وشاب استثمرها تيارين أساسيين لأغراضهما الخاصة وهما :

التيار الأول : تيار التغريب الغربى فأنتشرت حالات التحلل الأخلاقى ونوادى الديسكو وإدمان المخدرات .

التيار الثانى : جماعات الرفض الدينى التى مثلت نموذج للخلاص الأخلاقى لدى مئات الآلاف من الشباب والنشء الذين تعطلت مواهبهم عن التفكير المستقل فأصبح التمسك بإهداب

الأخلاق والدين مرادفا للأنضواء داخل هذه الجماعات الدينية فتمثلوهم أمراء خلاص .

ومن بين أنصاف المتعلمين تكونت أقوى وأخطر كتائب العمل السياسي والعسكرى للجماعات الدينيه فى صعيد مصر وهوامش مدنها الفقيره .

والآن كيف يمكن الخروج من هذا النفق المظلم ؟

وكيف يمكن سد فجوة الخطيئة فى بنائنا القومى ؟

وبرغم إقرارى بقدرات وزير التعليم الحالي ، والذى استطيع ان اصفه بأنه أفضل وزير للتعليم المصرى خلال الربع قرن الماضى ، فإن أزمة التعليم فى مصر ربما تتجاوز قدرات رجل واحد لارتباطها بأزمة المجتمع الشامله إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا .

وربما كانت الميزه الوحيده التى أتى بها زلزال الثانى عشر من أكتوبر١٩٩٢ هو انه بقدر ما كشف الفساد الإدارى المنتشر ، بقدر ما استنهض روح وطنية وقومية جديدة لدعم النظام التعليمى ببناء مدارس جديدة بدعوه تبنتها حرم رئيس الجمهورية .

فإذا ما أفلتت هذه الفرصة النادره ، فأخشى ما أخشاه أن يأخذ منحنى الأنهيار الراهن للنظام التعليمى فى التسارع بصوره غير مسبوقه . مما يمثل فرصه إضافيه ورصيد إضافى للجماعات الدينية من جهه وتيارات الغرب الهدامه من جهه اخرى .

فما هى الإجراءات والسياسات المطلوبه فى هذا المجال ؟

أولا : التكدس بالمدارس الحكومية

١ - العمل بأقصى طاقة لتخفيف حدة التكدس الراهن بالمدارس الحكومية سواء بالريف أو المدن ، ويحتاج الأمر إلى بناء نحو ثلاثة آلاف مدرسه جديده بطاقة تعليمية تعادل ثلاثة ملايين طفل ، وهو ما يعتبر أول خطوة على طريق رد الأعتبار الأدبى والمعنوى للتعليم الحكومى فى مواجهة التعليم بالقطاع الخاص الباهظ التكاليف إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا .

٢ - توسيع مساحة المشاركة الشعبيه الأختياريه فى هذا الأطار وهو ما نجحت فيه حتى الأن حملة بناء ١٠٠ مدرسة التى تبنتها حرم رئيس الجمهورية ووزير التعليم الحالى ودفع الشركات ومختلف المصالح الحكومية إلى وقف الأنفاق من بنود الأعلانات والعلاقات العامة لمدة عام وتحويل هذه المبالغ لصالح هذه الحملة لبناء المدارس .

٣ - ستكون من أكبر الأخطاء أن تتحول هذه المدارس بأى حال من الإدارة الحكومية إلى أن تصبح مدارس خاصه أو بمصروفات . مما سيصيب سمعة ومصداقية القائمين على هذه الحمله فى مقتل ، كما سيساهم بذلك فى زيادة مشاعر الأحباط واليأس لدى الطبقات الشعبيه

المصريه .

٤ – سيؤدى تخفيف حدة التكدس بالمدارس الحكومية الى :

أ – محاصرة سرطان النظام التعليمى غير الرسمى – أو الموازى – الذى يجرى حاليا بالمناطق الشعبية عبر مجموعات التقويه .

ب – سيساهم فى محاصرة نفوذ الجماعات الدينيه التى تشارك فى هذه العمليه تحت ستار مجموعات التقوية بالمساجد الأهلية التى تقع تحت سيطرتهم المباشرة والبالغ عددها أكثر من أربعين ألف مسجد .

جـ – سيؤدى ذلك إلى إيجاد علاقه صحية إجتماعيا وثقافيا بين المعلم وتلاميذه ، ومن ثم خلق فرصه حقيقيه لمفهوم القدوة .

د – سيساهم تخفيف حدة التكدس فى تحسين مستوى الأداء التعليمى للأطفال والنشء كما سيمكنهم من التعبير بصوره أفضل عن إمكانياتهم وقدراتهم وملكاتهم وشخصيتهم وتمكن بالتالى من الفرز المبكر للطاقات الأبداعيه لهذا الطفل أو ذاك .

هـ – سيساهم ذلك فى إتباع نظام اليوم الكامل ، ومن ثم إيجاد فرص أفضل لعلاقات إجتماعية بين التلاميذ وبعضهم البعض من ناحية وبين هيئة التدريس والتلاميذ من ناحية أخرى .

٥ – كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى نظام التوطن الراهن للمدارس ، خاصة فى مرحلتى التعليم الأساسى والأعدادية لتخفيف حدة التوتر النفسى للأباء بشأن إنتقال أبنائهم لمسافات بعيده للوصول إلى مدارسهم وهى كلها عوامل تصب فى إتجاه التوتر العصبى السائد فى المجتمع المصرى الذى يدفع غالبا إلى إنتهاج حالات العنف لحل المشكلات اليوميه سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الأفراد وأجهزة الدولة وممثلى السلطه العامه عموما

ثانياً :المناهج التعليمية وبناء شخصية مصريه جديده

مما لاشك فيه أن المناهج الراهنه وطرق وأساليب التدريس السائده تعد بمثابة أفضل منبع لبناء شخصية إنسانية نصيه وغير قادره على الحوار والمناقشة والأستقلال ، وبالتالى تعتبر خامه جيده لتبنى الأفكار المطلقة والمتطرفه وتسليم قيادها إلى ذلك الشخص الأكثر حفظا للنصوص والأكثر تسلطا .

ولذا فإن جوهر وفلسفة المناهج الجديده ينبغى أن ترتكز على :

١ – التخلص من الحشو الزائد فى المقررات التعليمية بمختلف المراحل .

٢ - إتساع المجال للمناقشة داخل قاعات الدرس والعمل على مشاركة أكبر عدد من الطلبه والنشء فيها ، وإعداد المدرسين أنفسهم لهذه المهمه الحيويه .

٣ - الأهتمام وبقدر متساوى ومتوازن بالأنشطة الفنية والموسيقية والرياضية بالمدارس مع المقرارات العلميه ، فالفراغ النفسى هو نبت شرعى لأهمال طويل فى مجالات الأبداع الفنى والرياضى .

٤ - الأهتمام بتنظيم المسابقات بين المدارس والمناطق التعليميه ، وتخصيص جوائز قيمه للمتفوقين فى المجالات العلميه والثقافيه والموسيقيه والرياضيه والعمل على إستعادة الأحتفال الوطنى بعيد العلم كعيد للمتفوقين من الطلبه وهيئات التدريس على المستوى الوطنى وتخصيص مساحه إعلاميه لهذه المسابقات وهذا الأحتفال السنوى يتناسب مع أهميته .

ثالثا : إصلاح أحوال المدرسين

سيظل إصلاح النظام التعليمى فى مصر مجرد وهم ما لم يرتبط ومنذ اللحظة الأولى بإصلاح أحوال المعلمين ماديا وثقافيا . فلا يتصور بناء علاقه صحيه بين المعلم وتلاميذه تستند على الأحترام والمحبه وقيم الأستاذيه والقدوه فى ظل الأجور والمرتبات الحاليه التى تدفع المعلم إلى خطيئة الدروس الخصوصية بإعتبارها طوق النجاة للحفاظ على مستوى معيشى مناسب .

ومن ناحيه أخرى فلا يمكن بناء شخصيه مستقله وفعاله للأطفال والنشء قادرة على المناقشه وإحترام أراء الأخرين دون أن يكون المعلم نفسه على نفس المستوى من الفهم والأدراك والأستعداد الثقافى للحوار مع فكر الأخرين وإحترام مساحات الخلاف بين فهمه ومدركاته وقناعاته وعقائده وبين فهم وعقائد وأراء وقناعات الأخرين ، وهى مسألة معقدة يتداخل فيها كل النسق الأجتماعى والسياسى والثقافى والأعلامى السائد فى المجتمع المصرى فى المرحلة الحاليه .

ولذا تصبح المسأله أكبر من قدرات وزير للتعليم لتمس فى الصميم كل نظامنا الأجتماعى والسياسى الراهن .

ومع ذلك فهناك مجموعه من الأجراءات الملموسه ينبغى إتخاذها بصوره عاجله ومن أهمها:

١ - ينبغى وضع كادر خاص لسلك التدريس ماقبل الجامعى مستندا إلى فكرة أن العاملين فى هذا الحقل لا يخضعون لتسعير الشهادات إلى طبيعة الدور الأجتماعى الحيوى الذى يؤدونه والذى لايقل - إن لم يكن يزيد - عن دور أفراد القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الأهتمام بتنظيم دورات تدريبيه فى مجالات علوم الطفوله وعلم النفس للمدرسين فى

المرحلتين الأبتدائية والأعدادية كجزء من نظام علمى متكامل لتسليح هيئات التدريس قبل الجامعى بمعارف ومهارات سلوكيه فى مجالات التربيه الحديثه .

٣ - تكثيف حملات التفتيش التعليمى والتربوى بهدف متابعة مستوى الأداء فى المدارس الحكومية بصفه خاصة والتخلص بصوره حاسمه من العناصر غير الصالحة فى سلك التعليم لما يمثله وجودها من مخاطر بعيدة المدى على سلوك جيل بأكمله وربما أجيال متعدده .

٤ - تطهير سلك التعليم من العناصر التى يثبت إرتباطها بالفكر المتطرف أو تلك العناصر التى تحاول فرض زى معين على الطلبة أو الطالبات بالمراحل التعليمية الأساسية باعتبار ذلك مدخلا لنشر الأفكار والممارسات المتطرفة فى الأجيال الجديده سواء كانت هذه العناصر من المدرسين أو نظار المدارس .

٥ - ربط عمليات الترقى والحوافز والمكافآت بمستوى النتائج السنوية للتلاميذ والطلبه اعتبارها الوسيلة الموضوعية للحكم على كفاءة المعلم بصرف النظر عن المدد الوظيفيه لشغل درجه معينه .

خامساً : الشباب والرياضة

خلال سنوات طويله شكلت نظرية " ملء الفراغ " حجر الزاويه فى النشاط الشبابى والرياضى فى مصر .

وفى إطار المنظور البيروقراطى والمكتبى ، انحصر النشاط الشبابى بمفهومه الواسع إلى مجرد نشاط رياضى ، ثم وبفعل العادة والتراث البيروقراطى تحولت المخصصات الماليه لتمويل الأنشطه الشبابيه والرياضيه من إعتمادات لعام كامل إلى مجرد مهرجان للإنفاق والأسراف غيرالمبرر خلال شهور الصيف المحدوده فحسب .

وشيئا فشيئا تحول الخطأ إلى خطيئة ، حينما تسربت معظم هذه المخصصات من دعم أنشطة الشباب فى أحياء مصر وقراها إلى تعزيز أنشطة أندية الدرجة الأولى لأبناء الطبقة الأرستقراطية المصرية تحت تأثير الدعاية والأعلام أحيانا أو تحت ضغط وإبتزاز مراكز السلطه والنفوذ فى هذه الأندية أحيانا أخرى ليزيد بذلك من الأختلال الحادث فى توزيع الدخول والمزايا فى المجتمع المصرى ، وليدفع ملايين الشباب الفقراء إلى حاله إضافيه من اليأس والأحباط .

ولذا فإن منظورا قوميا يتسم ببعد النظر والجرأه السياسيه ينبغى أن يعيد النظر فى سياسات الشباب والرياضة من جهه وبالجهاز القائم عليها من جهه أخرى بحيث يتفهم القائمين على هذه الأنشطه الحيويه فلسفة " العمل الأيجابى " للشباب والرياضة نقيضا لفلسفة

" ملء الفراغ " .

ويقوم فهمنا " للعمل الإيجابى " على فكرة إستثمار طاقات الشباب فى عمل قومى يحوز القبول ويلهب الحماس بين مختلف فئات الشعب المصرى ، وسط حمله إعلاميه مخططه بذكاء وفى إطار تمويل سخى يستند على التبرعات الإختياريه للمؤسسات والمصالح الخاصة والحكومية التى تهمها حماية مصر من طوفان الجهل والتخلف المصاحب للفكر الدينى المتطرف.

ويتطلب هذا الأمر إختيار مجموعة من المشكلات الهامه فى المجتمع المصرى ودفع الشباب لإقتحامها ، ومن أبرز هذه المشكلات :

١ - ما جرى من ترميم للآثار المصريه بجهود شباب مصر .

٢ - حمله قوميه لمحوالأمية لفئات شعبية وفلاحية .

٣ - تنظيف وتجميل وتشجير العاصمه والمدن الأخرى تحت شعار " فلنجعل بلادنا أجمل بلاد الدنيا " .

٤ - تنشيط جمعيات « أصدقاء » السائح ومرافقة مجموعات صغيره من الشباب المصرى للأفواج السياحيه الأجنبيه مما يحقق هدفين فى آن واحد ، هدف حماية السائحين وهدف تعرف أكبر عدد من الشباب على تاريخنا القديم وآثارنا القديمه .

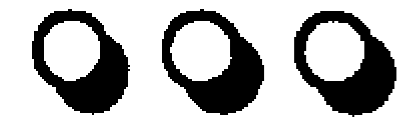
كما يتطلب الأمر من جهاز الشباب والرياضة والمؤسستين الأعلامية والتعليمية العمل على إنجاز الأتى :

١ - تركيز جهاز الشباب والرياضة لجهوده خلال السنوات الثلاثه القادمة فى استكمال مبانى وتجهيزات مراكز الشباب المهجوره منذ سنوات بعيده بالأحياء الشعبيه والقرى المكتظه بالسكان ، وأن تشتمل هذه المراكز على كافة الأنشطة الشبابيه - وليست الرياضيه فحسب - بحيث تصبح منارات ثقافيه وإجتماعيه للمنطقه أو القريه ككل ، وأن تتسع بنشاطها لتكون ملتقى للأسر والعائلات من خلال إقامة أمسيات ثقافية وندوات علمية وحفلات سمر تتميز بالجديه والأبتكار .

٢ - تدعيم جهاز الشباب والرياضة للمدارس والجامعات والمساهمين فى هذه الأنشطة الشبابية .

٣ - اهتمام جهاز الأعلام وخاصه التليفزيون بأنشطة الشباب التى تجرى فى هذه المراكز الشبابيه وتبنى البراعم الجديده والواعده .

٤ – وفى هذا الصدد ينبغى الإشاده بالجهود التى جرت خلال السنوات الثلاثة الماضيه لبناء مكتبات عامة للقراءة والإطلاع بالأحياء المختلفه والتى تبنتها حرم رئيس الجمهورية ووزير التعليم وهى حركة إذا أمكن ربطها ببقيه توجهات المشروع القومى التى نتحدث عنه فى مجالات التعليم والأعلام والشباب والأصلاحات الأقتصادية فسوف يوفر قاعدة صلبة لتغيير ملموس ومحسوس في توجهات الشباب وحصار انتشار نفوذ التيارات الدينيه المتطرفه فى المجتمع المصرى .



الفصل الثالث

مصر تبحث عن بطل

الوعى والاسطورة

فى الضمير المصرى المأزوم

لماذا تحلق المصريون على مدى اسابيع وعلى مدار عامين كاملين حول اجهزة التليفزيون يتابعون بشغف ويرصدون باهتمام احداث مسلسل رأفت الهجان ؟

ولماذا تجمع الناس فى المقاهى وفى المنازل يراقبون عن كثب نتائج معارك رجل المخابرات المصرى " جمعه الشوان " فى مسلسل دموع فى عيون وقحه ؟

ولماذا ذرف المصريون دموع الحزن المكبوت تعاطفا واشفاقا على ذلك النموذج البطولى النادر والمثالى الذى جسدته سيدة الشاشة العربية فاتن حمامه فى مسلسل " ضمير أبله حكمت " ؟

ولماذا تركزت أفئدة الملايين من المصريين على مدار أربع سنوات متواصلة بأحداث وابطال المسلسل التاريخى الدرامى " ليالى الحلميه " ؟

ولماذا تضامنت أفكار وعقول المصريين مع ذلك الرجل المكافح « أبو العلا البشرى » ؟

ولماذا تدفقت مشاعر التعاطف والتأييد لذلك الجندى المصرى البسيط " سليمان خاطر " فى خريف عام ١٩٨٥ عندما انتشر نبأ اغتياله فى السجن الحربى ، وهو الذى عز عليه ضرب الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير فى تونس واختطاف الطائرات الحربية الامريكية لطائرة مدنيه مصريه فوق البحر المتوسط ، فأطلق النار على مجموعة من السائحين الإسرائيليين العرايا الذين استباحوا لانفسهم دخول الاراضى المصرية فى رأس بركه دون إذن أو استئذان ؟

ثم أخيراً وليس آخراً ، لماذا تعاطف قطاع كبير من الجمهور المصرى - والعربى - رغم كاريكاتورية الموقف ومأساويته مع ذلك الحاكم الديكتاتور " صدام حسين " لمجرد أنه ارتدى ثياب الأسد ومارس لعبة التحدى العلنى فى مواجهة صلف وغطرسة وغرورالقوة الأمريكية فى أزمة أغسطس ١٩٩٠ ؟

هل هذه الظواهر الإجتماعية - النفسيه التى يحكمها اتجاه واحد للمشاعر مجرد مصادفة تاريخيه ؟

هل تقتصر هذه المشاعر على حالات فرديه أم تمثل اتجاه اجتماعى واحساس شبة جماعى من جانب فئات وطبقات اجتماعيه عريضه فى المجتمع المصرى ؟

ثم هل يمكن اخضاع هذه الظاهره الى البحث العلمى الموضوعى ، استناد ا الى ماتقدمه مناهج علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى الحديث لتفسيرها واستخلاص النتائج المترتبه عليها والمحدده لمسارها ؟

لقد تعددت مناهج البحث فى مجال علم النفس الاجتماعى ، وتبلورت فى آتون نار البحث والعلمى والتطبيقى فى هذا الاطار الكثير من الاساليب والوسائل ، وتأثر الكثير منها بوسائل وادوات علوم اجتماعية عديده ومن ابرزها علم السلالات البشرية، او ما يسمى " الانثروبولوجيا " .

وتعد وسائل او مناهج تحليل المضمون للمأثورات الشعبيه او للفلكلور الشعبى او للاعمال الادبيه والفنيه من اهم مناهج البحث الاجتماعى لتحليل اتجاهات القيم السائده فى مجتمع ما خلال مرحلة معينه وقد اعتمد الكثيرين من الباحثه وخبراء علم الاجتماع المصرى والعربى (وفى طليعتهم الدكتور سيد عويس ، وحسن الساعاتى) على هذا الاسلوب فى الكثير من دراساتهم وابحاثهم (٩٤) .

كما شهدت السنوات الخمس عشر الاخيرة تزايدا ملحوظا لاستخدام الدارسين المصريين لمنهج السؤال المباشر وغير المباشر والاختبارات الاسقاطية واستمارات الاستقصاء لتحديد اتجاهات القيم والسلوك لدى فئات اجتماعيه عديده (٩٥) .

كما تأثرت وسائل وادوات البحث الاجتماعى بما قدمه علمآء الانثروبولوجيا الغربيين (ردفيلد ، مورجان ... الخ) بمنهج الملاحظة سواء كانت الملاحظة المشاركة او الملاحظة غير المشاركه (٩٦).

وتستند دراساتنا هذه الى المنهج الوصفى التحليلى المقارن حيث نحاول هنا وصف وتحليل وتفسير ظاهرة للسلوك الاجتماعى شبه الجماعى المصرى ومدى تأثرها بحالة من الاحساس بالقهر والوهن فى الكيان والدور السياسى التاريخى لمصر منذ عام ١٩٦٧ .

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض نظرى يستند الى مقولة أن فترات القهر والضعف القومى وتهميش الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا فى المجتمع والتى تشكل الاغلبية الكاسحه فى النسيج الوطنى تتزايد فيها مشاعر واحساس هذه الفئات بالحاجه الى بطل قومى يجسد حالة البطوله الجماعيه وامل النهوض الوطنى من جديد ، ولا يتأتى هذا الافتراض من مجرد اسقاطات للباحث بقدر ما يتأسس على قراءة تاريخية لعلاقة اساطير شعبية مؤثره مثل ابو زيد الهلالى سلامه ، والزناتى خليفه ، وسيف بن ذى يزل ، فى العصور الوسطى او ما اضفاه واقع القهر للمصريين القدماء على قصة ايزيس واوزوريس فى العصور الفرعونية او غيرها من القصص الشعبى التى انتشرت وذاع صيتها واضاف الناس اليها بحجم تمنياتهم وطموحهم الانسانى للقوة وانتصار المظلوم .

١ - تعريف الاسطورة :

باديء ذى بدأ ما التعريف العلمى للاسطورة ؟ وما علاقتها بمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى بلغه ذلك المجتمع او ذاك ؟ ولماذا تضاؤل دور الاسطورة فى عصرنا الراهن حيث غزو الفضاء وتفتيت الذرة واجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال عن بعد واجهزة نقل الصور والمعلومات ؟ وما هى الاشكال الجديدة التى تتخذها مشاعر ملايين البسطاء من المحرومين والمقهورين والمضطهدين للبحث عن منقذ او بطل مخلصٍ يواجه نوازع الشر واسباب الضعف والقهر ؟

والحقيقة أن الباحثين وعلماء الانثروبولوجيا يكاد يكونوا قد اتفقوا على مجموعة من المعايير لتعريف الأسطوره ، والتى ظلت لعهود طويلة وقبل تبلور العقائد والدعوات الدينيه أحد أهم ادوات التواصل الثقافى بين الجماعات البشرية .

فالاسطورة قصة او حكاية تحمل فى الكثير من الاحيان بعضا من الحقيقة من حيث وقائعها واشخاصها بيد ان تناقل الافراد لها جيل بعد جيل وجماعة اثر جماعة غالبا ما يضيف اليها بالتحوير والتحويل وحيث تبدو الاسطورة مرتجله ظاهريا فانه يعاد انتاجها مع نفس المزايا وغالبا بذات التفاصيل فى شتى مناطق العالم (٩٧) .

خذ مثلا ما رصده المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد توينبى - فى موسوعتة التاريخية العظيمة " تاريخ الحضارة الهيلينية " حيث يشير إلى الكثير من تناقل الاساطير وتداولها بين المجتمعات البشرية فالألهة السومرية " انيانا " التى اشتهرت باسمها الأكادى " ايشار " ورفيقها " تموز " تعود للظهور فى مصر باسم اخر وبنفس المضمون تقريبا فى أسطورة " ايزيس وازوريس " ثم ظهرت فى كنعان تحت اسم " عشتروت " وادونيس " وفى العالم الحيثى تحت أسم " كوبيلا واتيس " وفى اسكندنافيا تحت مسمى " نانا والدر " (٩٨) .

وغالبا مانجد استنساخا لها فى قصص معجزات بشرية أو قدرات ادعى البعض استنادها إلى قدرات ألهية مثل صعود البطل " هيراكليس " فى الاسطورة اليونانية من فوق جبل " اوتيا " الى السماء وفى التاريخ العبرى القديم صعود " اليشع النبى " إلى السماءوهو ماكانت تألفه مخيلات المسيحين الاوائل .

ويلحظ ول ديورانت فى كتابه الموسوعى " قصة الفلسفة " حالات مشابهة لاستنساخ الاساطير القديمة (٩٩) .

وتتميز الأسطورة - انطلاقا من ذلك - بأنها ذات قدرة على تحويل الشىء الى شىء للصالحين أى ما يعرف بالظاهرة التحويلية والقدرة الاعجازية " كالنبى الغائب الخضر او لدى

اليونانيين "جور جيوس" أو لدى المسيحيين الشرقيين مارجرجس " (١٠٠) .

أى أن الأسطورة ذات بنيه مزدوجة تاريخية ولا تاريخية فى آن واحد ، فالاسطورة كالفلسفة – وليدة التصور الفكرى للبشر وهى بالتالى على اتصال وثيق ودائم ومباشر باحوال الانتاج وبنى المجتمع وتغيراته (١٠١).

ونستخلص من ذلك أن الاسطورة تتميز بالخصائص التالية :

١ – الاسطورة تحمل جزء من الحقيقة الواقعية .

٢ – الناقلون لها قد حوروا فيها وجعلوها اقرب الى ما يرغبون او يطلبون او يحلمون .

٣ – وليدة الاحساس بالقهر ومحاولة البحث عن بطل يوازن بين ضعف الحاكى لها والمتلقى لها وبين ضعفهما فى مواجهة المظالم .

٢ – موقع الاسطورة فى الضمير المصرى :

لم يخل التراث الثقافى الشعبى لجماعة بشرية من وجود للأسطورة الشعبية بالمواصفات والخصائص التى سبق واشرنا اليها أنفاً وينطبق هذا الحكم المطلق على الشعب المصرى بل ان الحالة المصرية تتميز بسمات ساهمت بدورها فى اتخاذ الأسطورة ابعادا اكثر عمقا واكثر ذيوعا وانتشارا لعدة اسباب هى :

الاول : الطبيعة الزراعية والنهرية للمجتمع المصرى مما جعل انتشار الأسطورة أمرا ممكنا وسريعا .

الثاني : طول فترات القهر البدني والاقتصادى الذى عانى منه المصريون سواء تحت حكم الفراعنه والطبقة البيروقراطية والحاشية والملكية او الكهنوت الديني .

الثالث : ارتباط العقائد الدينية لقدماء المصريين بالملك الإله الذى تتجمع فى شخصه الصفات الدينية والدنيوية مما استدعى اضافة هالة من المعجزات المصطنعة والمحكومة حول هذا الملك الإله لضمان ولاء الرعية من الفلاحين والبسطاء (١٠٢) .

فالتكوين النفسى الاجتماعى لشعب من الشعوب – ومنها الشعب المصرى – يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الوجود الاجتماعى لهذا الشعب ، بمعنى اخر كيف يتوزع سكان هذا الشعب بين الانشطة الانتاجية المختلفة (زراعة – رعى – حرفة – صناعة .. الخ) وكذلك على المستوى الاجتماعى الذى يتوزع سكانه (رجال الحكم والارستقراطيين – كهانه ورجال دين – تجار – فلاحين .... الخ) ويمارس هذا الوجود الاجتماعى تأثيره على طبيعة

المفاهيم والقيم السائدة بين أفراد هذه التجمعات الاجتماعية المختلفة وعلى النسيج الشعبى فى مجموعة .

وهكذا يتحدد المزاج النفسى للجماهير وفقا لمستويات ثلاثة تتداخل فى تأثيرها وهى (١٠٣):

* مستوى الشعور او الوجدان
* مستوى الوعى الذاتى للافراد
* سلم القيم الجماعية والفردية

وبقدر ما يرى البعض القيم كضرورة اجتماعية من حيث كونها عناصر وجدانية وعقلية غامضة تعتمد على الشعور الداخلى للشخص وعلى تأملاته الباطنية ومزاجه وذوقه وهواه مما يجعل القيمة غير خاضعة للقياس (١٠٤) .

يراها آخرون " حكم عقلى او انفعالى على اشياء مادية او معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة (١٠٥) .

وبهذا تصبح القيم جزءا من التكوين النفسى - الاجتماعى للافراد وتتداخل بدورها مع الايدلوجيا السائدة والعقائد الدينية فى طليعتها ليشكلا معا الوعى الاجتماعى للافراد والجماعات .

وبصرف النظر عن الاسس التى تستند اليها فكرة " المُخَلِّص " لدى العقائد الدينية الشرقية فان داخل البنية العقائدية واللاهوتية للديانتين الاساسيتين (المسيحية والاسلام) نجد هذه الفكرة الإيمانية راسخه فى الضمير الايمانى لدى معتنقى هاتين الديانتين ، حيث نجدها فى المسيحية تتمثل فى قيامة المسيح " وعودته " وفى الاسلام فى فكرة " المهدى المنتظر " بل ان العقائد الدينية المصرية القديمة (العصور الفرعونية) - باستثناء عقيدة التوحيد لاخناتون - قد اعتمدت بصورة كبيره على فكرة القدرات الخارقة للآلهة المختاره حيث ارتبطت عبادة البقرة " حاتور " بالخصوبة فى الحضارة المصرية القديمة كما استمدت اسطورة " ايزس واوزريس" سطوتها على ما ادعى به من قدرات خاصة فى مجال الانتاجية الزراعية وخاصة محصول القمح (١٠٦).

أذن فان الضمير المصرى مثقل تاريخيا بفكرة البطل " المُخَلِّص " أو بلغة توفيق الحكيم "المستبد العادل " .

وقد نجح المصريون طوال تاريخهم الطويل فى خلق مجريين عميقين لاحداث التوازن النفسى للأفراد وتحقيق درجة من التوازن الاجتماعى فى تيار المشاعر الجماعية فعن طريق

" النكتة " ذات الطبيعة السياسية زوجد المصريون شكلا مميزا " **للتنفيس الاجتماعي والسياسي** " وتصريف مخزون المكبوت من الإحساس بالظلم والقهر السياسي وعن طريق " الاسطورة " ذات البطولة الفردية صاغ المصريون حلمهم بالعدل وطموحهم للاخلاص الجماعي.

ويمكن للمرء أن يلاحظ هذه الأزدواجية النفسية فى الكثير من سلوكياتنا الراهنة فمقابل انتشار السلوك التعصبى فى الحياة اليومية ورفض الحوار مع الآخر (التعصب الرياضى – التعصب الدينى – التحيز السياسى المبالغ فيه ....الخ) ، نجد انتشارا مقابلاً لحالة من اللامبالاه والسلبية لدى قطاع واسع آخر من المصريين أو مايطلق عليهم فى حياتنا السياسية الاغلبية الصامته .

٣ – المنظور الحديث لمفهوم البطولة :

صاغت نظريات علم الاجتماع السياسى مفهوم البطولة فى صياغتين هامتين الاولى تمثلت فيما اسمته نظريات العلوم السياسية بالظاهرة " الكاريزمية " والثانية تجسدت فى مفهوم كارل ماركس للظاهرة " البونابرتية " .

ووفقا لمفهوم " البطل الكاريزمى " فان هذا الشخص الذى تدفع به الضرورات السياسية او المصادفات التاريخية ينجح فى ان يجسد فى مرحلة تاريخية روح الأمة أو الشعب وطموحاته الوطنية فتتجمع من حوله قطاعات واسعة من مواطنيه فيصبح بذلك بمثابة " البطل المُخلِّص " والنماذج البشرية والتاريخية لهذه الحالة تعد ولا تحصى ومن امثلتها الزعيم سعد زغلول وجمال عبد الناصر فى مصر ، وبيرون فى الارجنتين ، وديجول فى فرنسا ، وماوتسى تونج فى الصين ... الخ .

أما الظاهرة " البونابرتية " فى التحليل الماركسى فهى وإن كانت الاكثر تعقيدا فى تناولها فهى الاكثر عمقا فى شرحها وتحليلها ، ذلك أن وجود صراع اجتماعى بين قوى اجتماعية عديدة ودخول المجتمع فى دوامات الحرب الطبقية والأهلية يؤدى الى احدى نتيجتين فاما أن تنجح احد هذه القوى الاجتماعية (الطبقة العمالية او الطبقة الرأسمالية) فى حسم الصراع والسيطرة على السلطة السياسية وإدارة دفة الحكم والدولة بما يتناسب ومصالحها ويحقق طموحاتها واما ان تعجز أحداهما فى تحقيق ذلك بما يستدعى ظهور قيادة بونابرتية (نسبة الى لويس بونابرت أو ما اطلق عليه فيما بعد بونابرت الثالث) يستند الى قوى اجتماعية مختلفة (غالبا البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة) فيستولى على جهاز

السلطة السياسية ويدير دفة الحكم فى إطار ما يسمى " اللعبة التوازنية " بمراعاة مصالح هذه الطبقة الرأسمالية وبعض مصالح الطبقة العمالية (١٠٧).

ومن أبرز الامثلة على هذه الحالة نموذج نابليون الثالث فى فرنسا بعد الحرب الاهلية عام ١٨٤٨ ونموذج جمال عبد الناصر فى مصر ١٩٥٢ .... الخ) (١٠٨).

هذا التزاوج بين ضرورات الصراع الاجتماعى وما وصل إليه بعنصر المصادفة الشخصية وما يعنيه تعد من افضل ما قدمته مناهج التحليل الماركسى للأدب السياسى وفى تفسير ظاهرة البطل القومى أو " البطل المخلصٌ " .

وعلينا هنا أن نتساءل ..أين ظاهرة اهتمام الناس فى مصر بحكاية رأفت الهجان من هذا كله ؟ واين نجد فى التحليل الاجتماعى تفسيرا لشجن الناس فى مصر لضمير أبلة حكمت ؟.

ذكرنا ان الضمير المصرى مثقل تاريخيا بفكرة البطل " المخلصٌ " سواء كان مصدرها العقائد الدينية او الاساطير الشعبية او الفلكلور الشعبى .

وهكذا جاء تلاقى شوق ووجدان ملايين المصريين للبطولة باحداث المسلسل التليفزيونى " رأفت الهجان " وبالشجن المفعم فى مسلسل " ضمير أبلة حكمت " ليعبر بصدق عن مكنون المشاعر المصرية فى فترة من أدق وأصعب فترات التاريخ المصرى الحديث .

ولكن لماذا هذه الفترة التاريخية بالذات ؟

٤ - اسباب تفشى حلم البطولة :

حفلت السنوات التى اعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ بالكثير من المتغيرات والمستجدات وبقدر ما كان لتلك المتغيرات الحزينه فى جوهرها من تأثير على ملامح الخريطة السياسية وشكل توزيع القوى الاقليمى فى المنطقة بقدر ما كان لها من تأثير عميق فى وجدان الناس وسلوكهم الفردى والجماعى ، ولعل ما فتحته هذه الهزيمة من تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية كان اشد غورا من نتائجها السياسية والعسكرية المجردة .

ويمكن أن نشير الى هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والنفسية والتى شكلت ووجهت الضمير الفردى والجماعى ، كما حفرت مجرى عميق فى الوجدان والشعور المصرى على النحو التالى :

أولا : فعلى عكس حالة الاعتزاز الوطنى والقومى التى شعر بها المصريون ومعظم الشعوب العربية نتيجة انكسار العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وانكسار رايات لاكبر

امبراطورتين استعماريتين خلال القرون الثلاثة السابقة ومن هنا نشأت أسطورة البطل الحديث التى جسدتها شخصية الضابط الشاب « جمال عبد الناصر » الذى نجح فى المنظور الشعبى المصرى والعربى فى الخروج من هجوم امبراطورتين استعماريتين منتصرا وفائزا ، فإن ظلّ الهزيمة العسكرية القاسية التى عانت منها جيوش مصر وسوريا والاردن عام ١٩٦٧ كان كئيبا ومحزنا خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم وكثافة الحملة الإعلامية والدعائية المصرية التى استمرت منذ بداية ازمة مايو ١٩٦٧ حول حجم القدرات ألعسكرية المصرية وتفوقها وما صاحبها من طرح امنيات عريضه بشأن سحق اسرائيل وقرب تحرير فلسطين .

وهكذا فبقدر ما استنفرت الهزيمة فى المصريين والعرب روح التحدى والصمود لمواجهة الهزيمة ونتائجها بقدر ما تكسرت اسطورة البطل القومى التى جسدتها قيادة " عبد الناصر " طوال السنوات العشرة الممتدة من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ .

وبوفاة " ناصر " انشرخ فى الجدار الشعبى والكيان النفسى للمصريين آخر ما بقى من رموز وابطال عظام امتد بهم التاريخ المصرى الحديث منذ احمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس حتى جمال عبد الناصر .

ثانيا : وبرغم ان سنوات الانتظار والترقب (٦٧ - ١٩٧٣) كان يمكن أن تعيد حلم البطولة وصورة البطل الاسطورى فى صيغة شبه جماعية تجسدت فى الاداء البطولى للمؤسسة العسكرية المصرية اثناء حرب الاستنزاف ثم فى حرب اكتوبر ، وبعض رموزها (الفريق سعد الشاذلى وحسن ابو سعده واللواء احمد بدوى .. الخ) فإن الأدارة السياسية للجهد العسكرى ثم النتائج السياسية الاجمالية للحرب كانت أقل كثيرا مما كان متوقعا واسفرت فى المحصلة النهائية عن إجهاض حلم البطولة الاسطورى ، ولم يفلح جبروت الآلة الاعلامية المصرية وضجيجها وصخبها العالى فى إظهار التراجع السياسى لمركز مصر الاقليمى بعد عام ١٩٧٧ على أنه بمثابة انتصار سياسى وبراعة استراتيجية كما لم تفلح هذه الآلة الدعائية الضخمة بكل خبراتها من تحويل السادات من مجرد رئيس للدولة الى مركز لزعامة الامة .

ثالثا : وزاد الامر سوء أن حلاوة الانتصار العسكرى المحدود فى معارك اكتوبر ١٩٧٣ قد طغت عليها مرارة الازمة الاقتصادية وموجات التضخم وارتفاع الاسعار غير المشهود فى تاريخ البلاد الحديث الذى اخذ فى التصاعد مع تباشير عام ١٩٧٥ وانتهاج الدولة لما سمى "سياسة الانفتاح الاقتصادى " مما أخل بالتوازنات الاجتماعية الهشة التى أقامها وحافظ عليها لفترة طويلة نسبياً النظام الناصرى وهو ما انعكس بالتبعية فى حدوث اختلال فى التوازنات النفسية والسلوكية لفئات اجتماعية محدودة الدخل تمثل الشريحة العظمى فى

النسيج الوطنى العام ، وهو ما اسفر فى النهاية عن انفجار الشارع الواسع يومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة غير معهوده فى تاريخ البلاد ووضع علامات استفهام عديدة حول مستقبل النظام الاجتماعى والسياسى فى مصر .

رابعا : ووسط هذه التغيرات الداخلية ، التى أخذت تجرى بسرعة غير مسبوقة كان هناك تغيرات اقليمية على درجة عالية من الأهمية ، فقد تفجرت على ضفاف نهر الدم المصرى والسورى فى معارك اكتوبر ١٩٧٣ ، انهار من التدفقات المالية للاقطار العربية النفطية خلال عامين فحسب (٧٣ - ١٩٧٥) لأكثر من سبعة أضعاف ، فتحركت كتل بشرية مصرية فى معظمها للبحث عن الرزق فى تلك الاقطار فى وقت تزامن فيه ذلك مع تدهور مركز مصر السياسى بعد إقدام السادات على زيارة القدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ مما عرض مئات الآلاف من المصريين فى الغربة الى الانكشاف السياسى والمضايقات والاستفزازات المتنوعه فى بعض هذه الاقطار دون قدرة من الدولة المصرية على حماية مواطنيها فى الخارج فحفر بذلك مجرى عميق من الامتهان الشخصى والوطنى لدى الكثيرين .

خامسا : وفى الوقت الذى كثر فيه الحديث حول السلام وإعلان السادات بأن حرب اكتوبر هى آخر الحروب شهدت المنطقة العربية أكثر الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية وحشية على لبنان وجنوبه والعراق ومفاعله الذرى وسوريا ومواقع صواريخها وتونس وقصف مقر منظمة التحرير فيها هذا علاوة على عشرات العمليات السرية لفرق اغتيالات مدربة لتصفية علماء عرب وقادة فلسطينيون وخبراء أجانب تعاونوا مع بعض الدول العربية فى تطوير صناعاتها العسكرية .

مسلسل طويل من توحش آلة الحرب العدوانية الاسرائيلية وزاد الامر مهانه ما جرى من الولايات المتحدة حين أقدمت طائراتها الحربية فى اكتوبر ١٩٨٥ على اختطاف طائرة مدنيه مصرية فى الاجواء الدولية واجبرتها على الهبوط فى أحد المطارات الايطالية للقبض على بعض من فيها .

وبرغم أن الإحساس بالمهانه الوطنية قد فجر مظاهرات عارمة فى الجامعات المصرية فان عمق الجرح كان قد رسب فى الوجدان المصرى مشاعر من العجز والغضب وخلق حالة من الأمنيات الهائمة والحائرة للبحث عن بطل وطنى وقومى يحفظ للوطن عزته ويصون للشعب المصرى كرامته .

سادسا : وصاحب حالة السيولة الاجتماعية فى البلاد بفعل موجات الهجرة والتدفقات المالية للمصريين العاملين بالخارج فوضى اقتصادية ومالية هائلة فتحت أبواب جحيم الفساد

على مصراعية ، فأصبح لمفردات الفساد وضبط حالات الإنحراف بين كبار رجال المال والاعمال وكبار رجال الحكم والادارة وأقربائهم مكانا يوميا فى أحاديث الناس فى المقاهى والمنازل وانتشرت منها إلى قمة ورأس الدولة فاصاب الناس " بأزمة ثقة " اخذت دوائرها فى الاتساع لترسم معالم قطيعة كامله مع نظام الحكم وكل القيم الايجابية المتوارثة والمتعارف عليها فى المجتمع المصرى .

وزاد الأمرسوءا فضائح محاكمة انحراف بعض القيادات المصرفية والبنكية عام ١٩٨٢ ثم كارثة انهيار شركات توظيف الاموال بقدر ما كشفت عن عمق الازمة الاخلاقية فى المجتمع بالقدر نفسه والتى أهدرت مئات الملايين من الدولارات كان يمكن أن تساهم فى بناء الاقتصاد المصرى متحررا من قبضة مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولى) وبعيدا عن الاذلال الامريكى السنوى عند اعتماد ميزانية المعونات والقروض الامريكية لدول العالم المختلفة .

سابعا : وساهمت وسائل الإعلام المصرية ، وخاصة جهاز التليفزيون الذى بات مهيمنا على عقل ووجدان وسلوك ملايين المصريين من جميع الاعمار فى زرع اسوأ نماذج للقيم المستمدة من النموذج الحياتى الامريكى المتسم بالتحلل الاخلاقى (مسلسلات فلكون كرست ، نوتس لاندنج ، عائلة كولبى ، دالاس ، الجرىء والجميلة) والمستند الى مفهوم فلسفى نفعى ومصلحى يعلى من شأن القوة والمال بصرف النظر عن وسائل استحواذهما واخلاقية استخدامهما ، فأنتشرت بين الشباب خاصة نفس منظومة القيم ونزع سلوكهم الى العنف والقسوة فازدادت جرائم بين الشباب المصرى لم تكن موجودة من قبل وتفاعل كل ذلك مع مناخ ثقافى " باروكى " وهجين وفى ظل غياب لمشروع وهدف قومى للمجتمع ككل .

وقد عكس الالتفاف الجماهيرى الواسع - فى لحظة نادرة وصافية - حول بعض الاعمال الدرامية الوطنية بالتليفزيون المصرى (رأفت الهجان - دموع فى عيون وقحه - ليالى الحلمية - ضمير ابلة حكمت - فى المشمش - أبو العلا البشرى) مدى شوق المصريين الدفين لكل ما من شأنه استنهاض روح الكبرياء القومى والوطنى وعبر بوضوح عن مدى غثاثة ما يعرضه التليفزيون المصرى يوميا وعلى مدار سنوات طويلة .

ثامنا : وبرغم أن رياح السبعينات السياسية فى مصر كانت آتية فى معظمها من اتجاه الغرب مستلهمه نموذجة فى الحياة، ومبشرة بقيمة الديمقراطية فى الممارسة ومدعية بقرب انتهاء العصر الشمولى فى مصر وانتهاج التعددية السياسية والثقافية فإن النتيجة فى الواقع العملى كانت على عكس ذلك تماما . فمقابل التخلى عن دور الدولة فى حفظ التوازن الاقتصادى والاجتماعى والاعتماد المتزايد على آليات السوق (العرض والطلب) فى

تخصيص وتوجيه الموارد كانت قبضة الدولة تزداد عنفا على المعارضين وتتوحش آلة القمع البوليسى بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث .

ومقابل تراخى أجهزة الدولة عن تحصيل حق المجتمع من أصحاب الملايين الجدد والقدامى (الضرائب) وانتشار ظاهرة التهرب الضريبى وزيادة تحميل الفقراء بأعباء السياسات الاقتصادية الجديدة كانت المنابر الثقافية والفكرية الوليدة تغلق واحدة بعد الاخرى (الكاتب - الطليعة - الدعوة - الاهالى - صوت العرب ...الخ) فلم يعد النظام قادرا على تحمل نغمات المعارضة المتزايدة هنا أو هناك فمابالنا باصوات الرفض وصراخ المتضررين من ازمات الاسكان والمواصلات وارتفاع الاسعار .

وباختصار فأن " شيزوفرانياالنظام " مابين محاولة انتهاج النهج الليبرالى فى مجال الاقتصاد والنهج الاستبدادى والشمولى فى مجال السياسة كانت تغلق أى أمل حقيقى أمام الملايين والقوى الشبابية الجديدة فى اجراء تغيير سلمى ديمقراطى فى قمة أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية مما أضاف الى اليأس حالة من اللامبالاه وانتظار ان يأتى الخلاص فجأة على يد بطل تدفع به الظروف الى مقدمة الصفوف .

تاسعا : وكان من نتائج هزيمة يونية ١٩٦٧ أن اتسعت دائرة المتبنين للتفسير الغيبى للهزيمة ، فاذا كان النظام الناصرى من وجهه نظر هؤلاء نظاما شيوعيا أو أقرب الى الشيوعية فان الهزيمة تكون ضرورة آلهيه وناموسا طبيعيا وبهذا تهيأ المناخ الفكرى والثقافى لكى تتمدد الجماعات السياسية الدينية (الاسلامية) فى ظل دعم مباشر هذه المرة من أجهزة الدولة منذ عام ١٩٧١ فى اطار سياسة جديدة اتبعها الرئيس الجديد (أنور السادات) لضرب نفوذ التيارات الناصرية والماركسية فى الجامعات والتجمعات الجماهيرية المختلفة .

بيد ان تصاعد موجات المد الدينى (فكريا وسياسيا) وانتشار أفكارها بتأثير متزايد من التدفقات المالية من الخليج والجزيرة مرة ثم زخم انتصار الثورة الايرانية ذات الطبيعة الدينية مرة اخرى كان يدفع بفكرة البطل " المخلصْ " الى الظهور والانتشار متخذه هذه المرة رداءا دينيايتمثل فى فكرة " المهدى المنتظر " التى تجد أساسها فى المتواتر والمنقول من العقيدة الاسلامية فتتجلى شخصيات مثل شكرى مصطفى او عبد السلام فرج أو عمرعبد الرحمن أو عبود الزمر ... الخ وهى فى مجملها تؤكد عمق الازمة الوجدانية المصرية التى تلح على الافراد والجماعات بالحاجة الى بطل بصرف النظر عن المسوغ الفكرى أو العقائدى لهذه البطولة .

عاشرا : والأخطر من كل هذا ، أن مكثفات الفساد الاجتماعى وانهيار الهدف القومى

العام والمشروع الوطنى المصرى قد استقرت على ضفاف النظام التعليمى المصرى فاوغلت سكين الفساد فى صدر جيل وراء جيل .

والمؤشرات كثيرة والظواهر مفزعة والنتائج على مستقبل الوطن تع كارثة . فزحف قيمة المال مقابل التعليم المناسب (القطاع الخاص والمدارس الاجنبية والاستثمارية) صار بفعل التكرار والالحاح عليه منذ مطلع الانفتاح الاقتصادى وكأنه حقيقة مسلمه وبديهية لا ينبغى مناقشتها ناهيك عن مراجعتها .

وانهيار النظام التعليمى الحكومى قد أصبح هدفا ثابتا لفئات اجتماعية عديدة تتكسب ملايين الجنيهات من وراء هذا الانهيار (الدروس الخصوصية الكتب الخارجية .. الخ) وتشكلت مافيات شديدة القوى والتأثير على عملية صناعة القرار فى وزارة التعليم دخلت فى حروب شرسة من أجل ترسيخ وجودها والدفاع عن مصالحها بصرف النظر عن مصالح الوطن واجياله .

واستثمر تلك الحالة كل من يمتلك مخططا لتدمير مستقبل هذا الوطن ودوره الاقليمى فاستهدفت عصابات المخدرات هذه الشريحة العمرية ونجحت فى نشر تعاطى المخدرات بأنواعها المختلفة بين عشرات الآلاف من طلاب المدارس والجامعات المصرية .

كما تاه فى زحمة الحرمان من أى أمل فى مستقبل مناسب (وظيفة -زواج - سكن ..الخ) عشرات الآلاف من المراهقين وصغار السن فى صالات الديسكو وأندية اللهو المختلفة . فقد باتت اللذة الحسية الآنية هى البديل المقبول لمستقبل غير مضمون .

وعلى الجانب الآخر نشطت الجماعات الدينية السلفية بمختلف تياراتها ومذاهبها وفصائلها وتنظيماتها مستهدفة اختراق النظام التعليمى برمته والسيطرة على عقول النشء والشباب وتوجيهها لصالح أهدافها فى بناء دولة دينية .

وكان من الممكن فهم مشروعية ومبررات هذا المسعى الدينى السياسى ولكن مالم يكن مفهوما ان يكون ثمن هذا المسعى هو الذاكرة الوطنية والقومية لاجيال من الشباب والنشء فقد كان المعبر والجسر الذى تصورته هذه الجماعات الدينية السياسية للوصول لاهدافها هو اهالة التراب على تاريخ مصر وانجازاتها التاريخية القريب منها والبعيد ولم يسلم حتى رموز الحضارة الفرعونية وانجازاتها المعمارية !!

وهكذا اختلط كل شيء فى أذهان الأجيال الجديدة ما بين جهاز إعلامى ينشر العرى ويمارس النفاق الفج لكل صاحب سلطة الى ظروف حياتية تدفع إلى المجون والمخدرات إلى جماعات دينية تقدم نفسها كبديل لكل هذا فى نفس الوقت الذى لاتتورع فيه عن ممارسة اسوأ

أنواع التجهيل التاريخى وطمس الهوية والذاكرة الوطنية للنشىء والشباب .

حادى عشر : وأخيرا .. لم يبق من الحصون الأخلاقية فى المجتمع سوى القلاع العلاجية والطبية ، وبرغم الإقرار بسوء حالة التجهيزات الطبية والعلاجية فى مصرمنذ فترة بعيدة خاصة بعد عام ١٩٦٧ إلا ان الجديد فى الامر ان تحول هذا النوع من الخدمات الانسانية الى مجال التوظيفات الاستثمارية قد جرف فى طوفان الربح المنتظر كل المسلمات والاعراف والتقاليد التى حافظت عليها هذه المهنة الإنسانية طوال التاريخ البشرى وكان من المفهوم ان يكون الربح والكسب هو هدف الرأسماليين الجدد الذين اختاروا هذا المجال لنشاطهم الاستثمارى اما ان يتحول هذا الهدف وذلك السلوك الى القطاع الحكومى وأن تتحول الخدمات الطبيه والعلاجية للفقراء من المرضى الى وسيلة من وسائل تعظيم الموارد المالية للدولة فهذا مااصاب الملايين بالاحباط ، ودفع الكثيرين منهم الى تمنى الموت حماية من المرض ووقاية من فضيحة النفس والاهل .

واذا اضفنا الى كل ذلك ماوصل اليه حال النظافة بالاحياء الشعبية من تردى وتدهور مستوى الخدمات الوقائية بها والتى يقطنها ما يزيد عن ٨٠ ٪ من سكان البلاد امكننا ان نحدد بدقة الحالة النفسية والعصبية التى وصل اليها المصريين والتى تضيف لحالة الاحباط واليأس حلم هائم بالخلاص ولكن كيف ؟ ويمن ؟

وسط كل هذه المتغيرات السلبية ، ومن بين هذا المناخ المحبط ، جاء مسلسل " رأفت الهجان " و" ضمير ابلة حكمت " ليعزفا على أوتار حساسة فى الضمير الفردى والجماعى المصرى .

فها هى إحدى البطولات التى طواها النسيان وتراكم عليها من غبار معاهدة الصلح مع اسرائيل ونغمة السلام الدائم معها منذ عام ١٩٧٧ فى وقت كان حصاد رياح الصلح مهانه قومية فى طول الخريطة الجغرافية العربية وعرضها .

وها هى " أبلة حكمت " تتصدى ببطولة منقطعة النظير وبمثاليه تفوق التصور لفساد نظام تعليمى واجتماعى كامل ، كان بقدر ماهو فاسد بقدر ما ساهم فى افساد عقل جيل وراء جيل .

وها هى شخوص " ليالى الحلمية " تعيد لهذا الشعب ذاكرته الجماعية وبعض من رصيد كبريائه الذى بناه أجيال من الشباب والرجال الذين سطروا بالدم ملاحم الكفاح ضد الاستعمار البريطانى قبل عام ١٩٥٢ ومحاولات بناء مصر الحديثة بعدها .

اذن ... وبرغم كل تلك الجهود التى بذلت من جانب أطراف معادية منذ عام ١٩٧٤ لطمس

الذاكرة الجماعية للشعب المصرى ، ومحو سجل انجازاته البارزة خلال العقدين الماضيين على الانفتاح والصلح فإن لحظة صدق عبر عنها الالتفاف الواسع للجماهيرالمصرية حول هذه الاعمال الدرامية فى التليفزيون المصرى قد أسفرت بوضوح عن مخزون الغضب الكامن لشعب مجروح فى كبريائة الوطنى والقومى .

فكيف ينظر علم النفس الاجتماعى لهذه الظاهرة ؟

وكيف يتعامل علم الاجتماع السياسى مع هذه التيارات الوجدانية لتوظيفها لصالح سلوك سياسى ايجابى وبناء ؟

على المستوى الفردى يفسر علم النفس حالة " توحد " المشاهد أو الفرد بنموذج للبطولة بأنه محاولة من جانب الانسان الذى يعانى من الإحباط والعجز لاحداث توازن نفسى داخله يعوض به إحساسه القائم بالعجز عن مواجهة التحديات التى يواجهها فى حياته اليومية.

هذه الثنائية النفسية (العجز والتوحد) بقدر ما تحافظ على درجة من التوازن النفسى و العصبى لدى هؤلاء الافراد ، بقدر ما تمثل طاقة مختزنه للفعل الانسانى تبحث عن نماذج للتحقق ومجال للوجود .

ويستطيع المحلل والمراقب غير المتخصص أن يلاحظ ذلك السلوك الفردى والجماعى فى كثير من مفردات حياتنا اليومية ، فظاهرة التعصب الكروى والاندفاع المبالغ فيه لدى كثير من المشجعين لهذا الفريق أو ذاك ، وأن كانت تشكل أحد مظاهر الانتماء لجماعة حتى وانْ بدت متدنية فى الوعى محدودة العطاء المجتمعى فهى تعبر من زاوية أخرى عن شحنه مشاعر مخزونه لا تجد فى الوعى المتاح لهذا الفرد ما يدفعها أو يوجهها فى مسارها المفيد والايجابى .

وعندما يغيب دور العقل الذاتى للفرد ويغيب دور الوعى الذى تقدمه مؤسسات الدولة والمجتمع كالمدرسة وأجهزة الاعلام المختلفة (وبخاصة جهاز التليفزيون) فى مواجهة هذه السلوكيات واشكال الانتماء المعكوسة، يظل حلم الناس بالبطولة نقيضا لعجزهم واحباطاتهم هائم فى سماء الافراد بين اليقظة والمنام .

وبرغم ما قد يبدو على الافراد فى مصر من انفضاض عن الحياة السياسية والحزبية منذ سنوات بعيدة ، فإن ذلك لا ينفى ولا يعنى غياب التعاطى الشعبى لأحاديث السياسة وهموم الوطن ، فمازالت احاديث المقاهى قائمة ، ومازال اهتمام الناس بما تتداوله الاذاعات المحلية والاجنبية موجودا، ومازال شوق المصريين لزعامة كلية القدرة والحضور يلح بين لحظة واخرى

كلما ألم بالوطن مصيبة أو تعرض المصريين للامتهان (حادث خطف الطائرات الامريكية لطائرة مدنية مصرية مثلا) .

إذن ... لماذا ينفض الناس عن المعترك السياسي في مصر ليشاركوا في خلق البطل القومي المنتظر ؟

الحقيقة ان تاريخ المصريين الحديث يقدم إجابة معقوله لهذه الظاهرة المحيرة فعلى عكس كثير من المجتمعات الأوربية ، التى جاء فيها ظهور البطل القومى تتويجا لثورات ونضالات شعبية طويلة نسبيا كانت ظاهرة البطولة فى مصر هى المحرك فى الكثير من الوقائع الكبرى لغضب شعبى اتخذ أبعاد الثورة واحتضن فى كرم نماذج البطولة فيه .

فسعد زغلول ورفاقة على سبيل المثال - بقدر ما كانوا محصلة جهد وكفاح ممتد منذ احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ وحالة التعبئة التى حمل لواءها مصطفى كامل ومحمد فريد وحزبهما الوطنى ، فإن تقدم سعد زغلول ورفاقه فى لحظة سكون وترقب تاريخى فى مصر بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، الى دار المندوب السامى البريطانى لطلب استقلال مصر كان كفيلا بان يفجر لدى المصريين مشاعر مشحونة ومطالب للاستقلال مكبوتة وروح للتحدى مخزونة منتظره للحظة التحدى والمواجهة .

وبرغم ان سعد زغلول لم يكن قبل نوفمبر ١٩١٨ سوى واحد من افراد الطبقة الارستقراطية المصرية ووزيرا للمعارف فى عهد وتحت هيمنه الاحتلال فانه قد اصبح بعد هذا التاريخ قائد للطبقات المصرية بمجموعها ورمزا لكفاحها من اجل الاستقلال .

ويتكرر نفس المثال تقريبا فى حالة الضابط الشاب (جمال عبد الناصر) الذى ظلت مشاعر المصريين ازاءه مضطربة بل وحتى كارله منذ ظهوره على المسرح السياسى فى مصر عام ١٩٥٢ حتى خطبته الشهيرة على منبر الأزهر أثناء العدو ان الثلاثى عام ١٩٥٦ فمنذ تلك اللحظة الذى ابدى فيها قدرا عاليا من الجسارة باعلان تحدية لأكبر امبراطوريتين استعماريتين ، تحول الضابط الشاب لدى بسطاء المصريين إلى رمز للبطولة وتحلقت من حوله المشاعر والتفت حول قيادته أمانى المصريين وتعززت مكانته بانتصاره فى تحدى ١٩٥٦ ثم فى قيادته لاول تجربة عملية حديثة للوحدة العربية بعدها بعامين فحسب (الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨) .

وقد نجح " عبد الناصر" لسنوات طويلة فى توجيه هذه المشاعر المعززة بنجاح معقول على الصعيدين السياسى والاقتصادى المصرى ووسط صياغة إعلامية ودعائية ذكية لخدمة أهدافه السياسية وتعزيزا لمكانته التاريخية بين العرب ودول العالم الثالث .

وبرغم ما بدا خلال هذه الفترة الناصرية من حجم مشاركة سياسية واسعة للمواطنين في تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى (٦ مليون عضو) فان الواقع يؤكد أن المصريين كانوا قد تركوا " للبطل " أن يحقق لهم ويلبى مطالبهم دون أن يدفعوا ثمنا كبيرا لمكاسبهم .

هكذا يقدم التاريخ المصرى القديم والحديث إجابه مناسبة لتساؤلنا السابق .. لماذا ينفض الناس عن المعترك السياسى والحزبى فى مصر الآن ؟

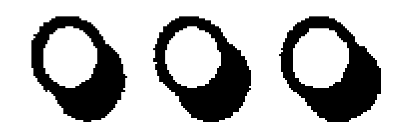
فالمصريون قداعتادوا على الالتفاف حول البطل .. ولم يعتادوا ان يأتوا به من أتون معاركهم .. لقد اعتادوا ان يسيروا خلف الرمز التاريخى لنضالهم لا ان يصنعوامن نضالاتهم رمزهم للبطوله .

صحيح ان البطل القومى هو فى النهاية محصله لمخاض وكفاح طويل ولكنه يظل كفاح يحدد الملامح العامة للبطل المطلوب دون ان يحدد تاريخ بزوغه واشكال وتفاصيل بطولته .

ومع تزايد الضغط المعيشى والاستبدادى الذى تمارسه اجهزة الحكم الراهنه وغياب أى بارقه امل لاصلاح دستورى وتغيير سياسى سلمى ، ينفتح مجالا واسعا للعنف الشعبى المضاد الذى قد يتخذ أشكال من الارهاب الفردى فى مواجهة الأرهاب المنظم الذى تمارسة اجهزة الدولة والامن ، ليتحول المجتمع الى عصابات منظمة فى مواجهة عصابة اكبر تغطى وجودها باسم القانون والنظام والدولة وإن كان ذلك كله لا يخفى الحقيقة المجردة باعتبارها عصابة اخرى .

ومن ناحية اخرى يمكن للمرء أن يتوقف لتفسير ذلك الاستقبال المتلهف للمشاهد العربى عموما لعمل مثل " رأفت الهجان " وترحيبهم به باعتباره تعبيريا شعوريا عاما عن الحاجة الى رموز للبطولة تخرج العرب من إحساس بالمهانه يتعاظم وشعور بالانكسار يتزايد ورغبة للخلاص تلح باصرار .

أذن .. نحن الان ازاء حلم شعب كامل بالبطوله ، يدرك فى العقل الباطن أن البطل الذى يبزغ نجمه فى مصر سيمتد بظله حتى حدود فارس شرقا وسواحل موريتانيا والمغرب غربا ، فهذا هو قانون عبقرية المكان المصرى وهذا هو قدر شعبها .



الفصل الرابع

مستقبل التغيير فى مصر

١ - التغيير .. وقفة عند المفهوم .

٢ - القاعدة الاجتماعية للتغيير .

٣ - السيناريوهات المحتملة للتغيير .

منذ فترة ليست بالقصيرة ، ومصرتعانى من أزمة مركبة تتداخل فيها خطوط ما هو محلى بما هو دولى واقليمى ، لتنسج معا قيودا تزداد مع الزمن إحكاما على حركة البشر من ناحية وحرية صناع القرارات من ناحية اخرى .

والحاصل إنه بزيادة وطأة الأزمة ، وتكثف مشاعر الاحباط ، اتسعت دائرة المنادين بإجراء « تغيير » يكون بمثابة مخرج من الأزمة أو ينقل الاحساس لدى قطاعات من المواطنين بان ثمة أمل فى الخروج منها .

والحقيقة أنه بقدر ما اتسمت الازمة المصرية بالعمق والشمول ، بقدر ما تعالت الأصوات المنادية « بالتغيير» لتجرف فى عنفوانها وضجيجها العالى ، أولئك المعادين أصلا لأجراء تغيير والمستفيدين فعلا من إبقاء أوضاع الأزمة ذاتها الحزب الوطنى ومؤسسات الحكم .

وهكذا صار العزف على نغمة « التغيير» سمة الحكم فى مصر منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ وحتى يومنا .

بيد أن سنوات الاحتقان السياسى والاجتماعى التى أعقبت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ والتى شهدت ذروتها بحادث المنصه الميلودرامى فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ والذى راح ضحيته الرئيس السابق أنور السادات ، قد نفخت الروح من جديد فى شعار « التغيير» واختلط هذه المرة بتحركات كتله سياسية واجتماعية (الجماعات الدينية) معبئة بأفكار انقلابية ومسلحة بروح الاستشهاد فتحركت الخريطة السياسية المصرية فى اتجاهات جديدة لم تكن فى حساب احد وطرحت بالتالى على الفكر السياسى والاستراتيجى المصرى معضلات جديدة وجدول اعمال للجدل السياسى والاجتماعى جديد كل الجدة .

فما التصورات المطروحه للتغيير فى مصر ؟ وما القاعدة الاجتماعية المطالبة بالتغيير والساعية لحدوثه ؟ وما السيناريوهات المحتمله للتغيير فى مصر وأفق حدوثه ؟ هذه عينه من تساولات كبرى ينبغى أن تحظى بالاهتمام والتحليل من جانب الفكر السياسى المصرى فى المرحلة الراهنة ، حتى لا تفاجئنا أحداث ووقائع المستقبل بما يشبه الطوفان.

١- التغيير .. وقفه عند المفهوم :

برغم تعدد ألوان الطيف فى الخريطة السياسية المصرية ، وبقدر تنوع الرؤى والاجتهادات والاطروحات الخاصة بالتغيير وضرورته ، فإن هناك حد أدنى متفق عليه بين التيارات السياسية والحزبية فى الساحة المصرية .

ففى اقصى اليمين هناك من يطرح قضية « التغيير الدستورى» أى بمعنى إجراء تغيير فى البنيه القانونية والدستورية بحيث تسمح بأحداث توازن بين السلطات الثلاث فى الدولة والمجتمع ويأتى فى طليعة هؤلاء حزب الوفد وبعض الاحزاب الصغيرة .

وفى أقصى اليسار هناك من يطرح اهمية تغيير السياسات الراهنة والتوجهات الاجتماعية للنظام والحكم والتخلى عن مجمل السياسات التى اتبعت منذ عام ١٩٧٤ أى التخلى عن سياسات الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق فى إعادة تخصيص الموارد والامكانيات فى المجتمع .

ونجد فى اروقة الحكم ودهاليزه من يطرح أهمية تغيير الاشخاص المناط اليهم إدارة شئون المجتمع والدولة كل فترة زمنية لاتاحة الفرصة لافكار جديدة ودماء جديدة فى السريان فى شرايين اصابها الجمود وأعياها التصلب.

وهكذا فان الجميع يكاد يجمع على استحالة استمرار الوضع الراهن وضرورة الحركة حتى لو كانت حركة من الثبات (بعض جماعات الحزب الحاكم واجهزة مؤثرة).

بيد أن اجراء تحليل لتوجهات الاحزاب السياسية المختلفة على الساحة المصرية سيكون مفيدا فى رسم صورة للتفاعلات السياسية فى المستقبل واحتمالاته .

فقد ذكرنا توا أن هناك حد أدنى متفق عليه بين أحزاب المعارضة المصرية بالنسبة لمطالب التغيير أو الاصلاح الدستورى ، ومن ابرز هذه النقاط :

أ - أن تجرى عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السرى المباشر ومن بين أكثر من مرشح اى التخلى عمليا عن طريقة التعيين المتبادل بين أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم وبين رئيس الجمهورية .

ب - وضع ضمانات قانونية بشأن نزاهة العملية الانتخابية وتنقية جداول الناخبين مما يعتريها حاليا من اخطاء مقصودة .

جـ - إعادة التوازن بين سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية - التشريعية والقضائية) بما يقلص من ثقل وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين الأخرتين ، فأمااتباع النظام البرلمانى (على الطراز الانجليزى) او اتباع النظام الرئاسى على الطراز الامريكى .

د - إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ وقوانين التجمهر والتظاهر والاضراب والمطبوعات واللوائح المقيدة للحركة الطلابية وغيرها من الأنشطة والتجمعات الجماهيرية والحزبية .

هـ - إباحة حرية تكوين الاحزاب السياسية واصدار الصحف دون الرجوع إلى مجلس الشورى وتعديل قانون الاحزاب (رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣) فى هذا الشأن .

بعد تلك الحدود يفترق الجميع حول مضمون التغييرات المطلوبة سياسيا واقتصاديا ، فاذا كان الجميع يكاد يتفق على أن هناك تدهورا فى مركز مصر الاقليمى والدولى فأنهم يختلفون بعد ذلك على كيفية تصحيح هذا الوضع فبينما يرفض حزب التجمع (ومعه بقية المجموعات اليسارية) وحزب العمل (ومعه بقية الجماعات الدينية) ارتماء مصر فى احضان الولايات المتحدة وارتهان سياساتها وقراراتها بالمطالب الامريكية والغربية ومؤسسات التمويل الدولية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ايضا؛ فإن حزب الوفد ومعه بعض المجموعات اليمينية (جمعيات رجال الاعمال واتحادات الغرف التجارية والصناعية) لا يرى غضاضة من إقامة هذه العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة مع بعض التحفظات على تنفيذ كل ما تطلبه وتقرره واشنطن اقليميا او داخليا فى مصر .

وفى حين تنتقد المجموعة الأولى ابتعاد مصر وتراجعها فى محيطها العربى الحيوى ، فان حزب الوفد والمجموعات اليمينية ترفعا وتزيدان شعار « مصر اولا» وكأن اولويات المصالح الوطنية القطرية لمصر تتعارض مع دور فعال ومؤثر على المستوى العربى والاقليمى .

أما اقتصاديا ، فبرغم صراخ جميع قوى المعارضة السياسية من ارتفاع الاسعار وتدهور مستوى معيشة الأغلبية الكاسحة فى المجتمع وسوء الادارة - الاقتصادية والمالية فأن المعارضة قد انقسمت بدورها فى تفسيرها لاسباب الازمة ووسائل علاجها إلى ثلاث تيارات متناحرة ومتناقضة :

التيار الأول:

ويمثله حزب التجمع وجماعات اليسار الاخرى حيث ترفض السياسات الاقتصادية الجارى تنفيذها منذ عام ١٩٧٤ (الانفتاح الاقتصادى) وكذلك اتجاه الحكومة نحو بيع وحدات القطاع العام (الخصخصة) كما ترفض اتباع الدولة لروشتة مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى لمايسمى بالاصلاح الاقتصادى مثل برنامج التعديل الهيكلى وبرامج التثبيت .. الخ وتطالب بالمقابل بالتخطيط القومى للاقتصاد المصرى ودعم الدولة لأسعار السلع الاساسية وبمركز مؤثر للدولة فى النشاط الاقتصادى .

التيار الثاني:

ويبرز فى طليعته حزب الوفد وكتله هامة من جماعات المصالح ورجال الاعمال واتحاد الغرف التجارية .. الخ ، ويطالب بسرعة إجراء التعديلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

واتباع برامج بيع القطاع العام الى الافراد والمؤسسات الخاصة - دون تحفظ كبير على المؤسسات الاجنبية - وهى ماتسمى برامج الخصخصة .

التيار الثالث:

ويمثله حزب العمل والجماعات الدينية المتحالفة معه (الاخوان وغيرها) حيث يجمعون على رفض السياسات الاقتصادية المتبعة دون أن يحددوا بديل لها او برنامج اقتصادى مختلف ، وتحفل أدبيات جريدة الحزب (الشعب) فى مجال الطرح الاقتصادى بالكثير من التضارب حيث ترتمى احيانا فى أفكار اكثر اقترابا للاشتراكية بمفهومها للتخطيط وقيادة القطاع العام للتنمية وتذهب احيانا اخرى الى التأكيد على اهمية «الخصخصة» ودور هام للقطاع الخاص.

وهكذا يبدو واضحا أنه برغم اتفاق جميع الفرقاء على الساحة السياسية المصرية بأهمية وضرورة التغيير فأن هناك تناقضا واضحا فى الرؤى واتجاهات مصالح متضاربة وباستثناء برنامج الاصلاح الديمقراطى والحريات العامة التى تكاد تكون محل إتفاق وإجماع جميع قوى وأحزاب المعارضة فى مصر فإن الاختلافات فيما عدا ذلك تكاد تكون كاملة .

٢ - القاعدة الاجتماعية للتغيير :

اذا كان هذا هو المناخ العام الذى يتحرك وسطه وتتنفس هواءه ، الكتل الاجتماعية والسياسية المختلفة فى مصر ، فإن مقتضيات التحليل السياسى تقضى بالتوقف عند رصد القاعدة الاجتماعية للتغيير أو بمعنى آخر الكتل الاجتماعية والسياسية التى تسعى للتغيير وتطالب به بل وبعضها الآن يحمل السلاح من اجل تحقيقة .

وهناك بديهية سياسية وتاريخية تشير إلى أن التغيير الذى يطرأ على بنية مجتمع سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى لابد أن تتولاه قوى وقيادة سياسية منظمة فكيف تسير التفاعلات السياسية فى مصر حاليا ؟ وما هى القوى المرشحة لقيادة هذا التغيير ؟ وعلى اى قاعدة اجتماعية تستند هذه القيادة السياسية ؟.

وبادىء ذى بدء علينا أن نحدد النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسات النظام الراهن والمستمره منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ويمكن تصورها على النحو الآتى : -

أ- فقد كان من نتائج هذه السياسة ارتفاع حلزون التضخم وارتفاع الاسعار لأهم ضروريات الحياة للطبقات والفئات الاجتماعية الادنى فى السلم الاجتماعى حتى بلغ متوسط التضخم لاسعار المستهلكين ما بين ٨٠٠ ٪ الى ٣٠٠٠ ٪ خلال الثمانية عشرة عاما الاخيرة

(٧٤ – ١٩٩٢) ومن اهم هذه السلع فى سلة الاستهلاك اليومى للمواطنين اسعار الطعام ومستلزمات الوقود والخدمات الصحية والعلاجية ورسوم المواصلات وخدمات الهاتف والبريد ورسوم التمغة ... الخ.

ب – وبالمقابل فان زيادة محدودة قد طرأت على مستويات المرتبات والاجور للعاملين بالحكومة والقطاع العام (وعددهم يصل إلى ٥ مليون مواطن) بمعدل بلغ ٣١٠ ٪ خلال نفس الفترة . وهكذا ظل التسابق المجنون بين الاسعار والاجور قائما تزداد فيه المسافة بينهما عاما بعد عام لتصيب فى مقتل استقرار الاسر وطموحها فى تحسين مستوى المعيشة .

جـ – كما أن التحسن الذى طرأ على ما نسميه « الفئات الريعية » والتى تتكسب من الفوائد المتحصلة من ايداعاهتم المصرفية والبنكية خلال الفترة الاولى (٧٤ – ١٩٨٠) قد تاكلت وتعرضت للانهيار لاسباب عديدة بعضها يعود إلى الصراع الضارى بين اجهزة الدولة وشركات توظيف الاموال والتى ادت على أثرها الى انهيار هذه الشركات وانكشاف ضعف مركزها المالى والاقتصادى مما أضر بالآف الاسر المودعة لأموالها فى هذه الشركات أو بسبب تخفيض أسعار الفائدة المصرفية لدى المصارف الحكومية والخاصة بدء من عام ١٩٨٩ من ١٧ ٪ الى اقل من ١٢ ٪ حالياً تنفيذا وانصياعاً لشروط برنامج « الاصلاح الاقتصادى » الذى يشرف عليه صندوق النقد الدولى فى مصر .

د – كما أدى تدهور المركز الاقتصادى للدول العربية النفطية بعد عام ١٩٨١ بفعل انهيار أسعار النفط وتآكل فوائضها المالية فى البنوك الاوربية والامريكية ثم بسبب نتائج حرب الخليج الأولى والثانية الى تضاؤل فرص توظيف العمالة المصرية بهذه الاقطار وانخفض بالتالى حجم تحويلاتهم النقدية ومدفوعاتهم الشهرية الى ذويهم فى مصر مما ساهم فى اتساع دائرة الكساد والعوز الاقتصادى لدى فئات ظلت تحظى فى الفترة الأولى بمستوى معيشى مميز خلال فترة الرواج النفطى الاولى ٧٤ – ١٩٨٠.

هـ – وكان من ضرورات تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى لمصر وفقاً لصندوق النقد الدولى إعادة فك مفاصل الاقتصاد المصرى وبيع الوحدات الانتاجية المملوكة للحكومة (القطاع العام) الى الأفراد – مصريين كانوا أو عرب أو اجانب دون تمييز – وتسريح عشرات الآلاف من العاملين فيها الى مصالح وانشطة اخرى .

و – وفى نفس الوقت فان معدل البطالة قد بلغ اقصى مستوى له فى تاريخ البلاد حيث بلغ اكثر من ربع القوى العاملة (٢٥ ٪) بعدد تجاوز الـ ٤ مليون مواطن معظمهم من المتعلمين والمؤهلين علميا ومهنياً .

ز- وفى الريف حدث تصادم بين تيارين من الافكار والمشاعر ، وتولد عنها ذلك التمرد المسلح الذى يتلفح بغطاء دينى ، فبينما كان عشرات الآلاف من أبناء الريف خاصة من الصعيد وجنوب الوادى يزحفون فى جحافل للهجرة والعمل بالاقطار النفطية والخليج بمايصاحب ذلك عادة من زيادة الاستحواذ الاستهلاكى والاحتكاك بمجتمعات اخرى كان ينظر اليها من المصريين بانها أقل تطورا من مصر فان ما شاهدوه وعايشوه كان لابد أن يصطدم بعنف بواقع حرمان تاريخى خدمى وثقافى واقتصادى فى مجتمعاتهم الريفية واهمال متعمد ومقصود من جانب الحكومة المركزية فى العاصمة (القاهرة) وبهذا تغذت ظاهرة التمرد الاجتماعى فى الصعيد وترسخت صلابتها على ارض الصراع السياسى الواسع الذى شهدته البلاد بعد عام ١٩٧٤ وتأسست على خلفية دينية تنظر للجهاد نظرة قدسية وتنصاع للطاعة فى الاستشهاد انصياع الأوائل .

وهكذا تشكلت القاعدة الاجتماعية - السياسية للتغيير فى مصر وأن توزعت توجهات جماعاتها وتنوعت افكار قادتها وتياراتها .

فكيف توزعت وتبلورت تلك الكتل الاجتماعية بين التيارات السياسية المختلفة على ساحة العمل السياسى فى مصر ؟ وما الاوزان المرجحه لكل منها ؟

يمكن رصد الملامح الرئيسية للخريطة السياسية فى مصر على النحو التالى :

(١) هناك بداية الجماعات السياسية الدينية بكافة ألوانها واتجاهاتها وابرزها حاليا ثلاثة « الجماعة الاسلامية »و « الجهاد الاسلامى » وجماعة « الأخوان المسلمين » والى جانبهم يوجد نحو اثنى عشر تنظيما سريا فرعيا (الشوقيون - حزب التحرير - شباب محمد ... الخ).

وقد نجحت هذه القوى السياسية الدينية ومع تزايد الأحساس بفشل النظام الحاكم فى حل المشكلات التى تواجهها البلاد فى استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير لصالح شعاراتها (الاسلام هو الحل - فلنصلح الدنيا بالدين .. الخ) ومنهجها ومفهومها للدولة الدينية الاسلامية .

(٢) هناك إلى جانب الثقل السياسى الدينى السابق الاحزاب الشرعية أو القانونية وابرزها :

- حزب الوفد .
- حزب العمل وبالتحالف مع الاخوان المسلمين .
- حزب التجمع الوطنى التقدمى .

- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى .

- احزاب صغرى اخرى (مصر الفتاة - الخضر ... الخ).

وهذه القوى السياسية وأن كان لها برامج ورؤى للاصلاح السياسى والدستورى فان حصار النظام لها ولتحركاتها وعدم رغبتها فى الصدام مع النظام بشكل مكشوف على عكس الجماعات الدينية المسلحة يجعل قدرتها على التغيير محدودة فى نطاق ضيق .

(٣) هناك كذلك احزاب يسارية غير شرعية وابرزها :

- الحزب الشيوعى المصرى .

- حزب الشعب الاشتراكى .

- حزب العمال الموحد .

- جماعات وبؤر حلقية صغيرة .

وهى فى محصلة عملها الجماهيرى تكاد ان تكون قوة « صفرية » فى اللحظة الراهنة برغم تواجد كوادر مؤثرة لها فى بعض المواقع العمالية بينما نجد تأثيرها الاوسع فى المحافل الثقافية والفكرية النخبوية .

(٤) إلى جانب هذه القوى المنظمة هناك كيانات اخرى ذات طبيعة اجتماعية ومهنية اخذت فى ممارسة أدوار ذات طبيعة سياسية متفاوتة التأثير فى الفترة الاخيرة مثل النقابات المهنية (الاطباء - المهندسون - الصحفيون - .... الخ) والى حد ما بعض النقابات العمالية .

(٥) يبقى أن نشير إلى ذلك الكيان المؤسسى الضخم والذى يمارس دوره بصورة خفية أحيانا وعلنية أحيانا أخرى على ساحة العمل السياسى فى البلاد منذ يولية ١٩٥٢ ونعنى بها المؤسسة العسكرية المصرية واجهزتها الهامة كالمخابرات العامة وأمن الدولة والاستخبارات الحربية. وهاتين المؤسستين تمثلان الروافع الحقيقية لنظام الحكم فى مصر منذ عام ١٩٧٧ وحتى وقتنا الراهن .

٣- السيناريوهات المحتملة للتغيير :

يستند النظام الحاكم فى مصر على قاعدة اجتماعية آخذة فى التآكل يوما بعد يوم ولا نبالغ اذا قلنا ساعة بعد اخرى واهم هذه القوى الاجتماعية :

- جماعات المصالح المرتبطة بالدوائر الغربية مثل رجال الاعمال والوكلاء التجارين واعضاء

الغرف التجارية والمشتركة مع الدول الغربية .

– الظل المدنى للنظام العسكرى ويتمثل فى الحزب الوطنى الديمقراطى وهو برغم وجود بعض العناصر المستتيرة داخلة الا ان ظروف نشأته وتركيبة القيادة والعناصر المتنفذة فيه وتصارع الشلل المصلحية تجعل من الصعب على هذا « التجمع المصلحى» أن يوفر غطاءا مدنيا وسياسيا مناسبا للنظام الحاكم فى فترات الاستقطاب الاجتماعى والسياسى الحاد الذى تشهده البلاد حاليا . ومن ثم فهذا الكيان الحزبى الفضفاض مرشح أكثر من غيره الى التفسخ والتحلل لحظة اندلاع الاضطرابات الثورية المتوقعة .

– واهم ما يرتكز اليه النظام الراهن وتمثل بالنسبة له « نقطة ارتكاز ارشميدس» هو المؤسسة العسكرية بفرعيها (الجيش والشرطة) والاجهزة الاستخباراتية المرتبطة بهما (المخابرات العامة ومباحث امن الدولة والمخابرات الحربية) . وبرغم المحاولات العديدة من جانب بعض الجماعات الدينية والاصولية (خاصة تنظيم الجهاد والتكفير والهجرة وجماعة الرحال) لاختراق هاتين المؤسستين فمازالت المؤسسة العسكرية المصرية وقياداتها العليا عاقدة لواء الولاء للنظام الحاكم وقادرة فى نفس الوقت على القيام بمهامها فى حماية النظام ومصالحة .

ويستطيع المراقب السياسى ان يرصد الحالة السياسية العامة فى البلاد ودرجة تشابهها مع الحالة التى شهدتها مصر عشية اغتيال الرئيس السابق ، وما سبقها من احداث سبتمبر والتى اطلق عليها كتّاب النظام وصحفيية « ثورة سبتمبر التصحيحية الثانية » وذلك من حيث :

– أن جميع القوى السياسية المعارضة الرسمية تقف تقريبا فى خصومه وقطيعه مع النظام الحاكم وسياساته .

– هناك ملامح حرب أهلية أخذه فى التطور والتصاعد تدور رحاها بين النظام وأجهزة قمعه من جهة والجماعات السياسية الدينيه من جهة اخرى ولم ينجح النظام فى استقطاب قوى المعارضة الرسمية لصالحة ضد هذه الجماعات برغم اعتراض معظم هذه الاحزاب على تولى هذه الجماعات لمقاليد الحكم فى البلاد وزاد الامر سوءا ما يتبعه النظام من مصادرة لحق هذه الاحزاب الرسمية فى النزول إلى الشارع والعمل الجماهيرى النشط مما يحرم النظام السياسى والمجتمع المدنى ككل فى مصر من استقطاب قطاع واسع من الجمهور (الاغلبية الصامته) والتى تبدو محايدة فى الصراع المسلح الجارى حاليا بين النظام والجماعات الدينية لصالح بقاء واستمرار المجتمع الديمقراطى المدنى بعيدا عن طرح الدولة الدينية والمفارقة فى الامر أن مشاعر الكثيرين من هذه الكتلة الاجتماعية تتعاطف مع النشاط

المسلح لهذه الجماعات ليس تأييدا لها بقدر ماهى كراهية للنظام وممارساته ورموزه السياسية

ومن هنا تتحدد احتمالات ثلاثة للمستقبل (سيناريوهات) لكل منها نصيب من امكانية التحقق والوجود ، ويعتمد تحقق هذا السيناريو عن ذلك على مجموعة من المتغيرات والتفاعلات المعقدة بين اطراف اللعبة السياسية داخليا واقليميا ودوليا .

ويمكن اجمال هذه الاحتمالات فى ثلاثة :

السيناريو الاول:

أن تنجح الجماعات السياسية الدينية فى تحويل حربها ضد النظام - فى لحظة معينة - الى حرب بين النظام من جهة والجماهير المنتفضة تحت قيادة هذه الجماعات من جهة اخرى (النموذج الايرانى) وهو احتمال قائم وتزداد درجة قوته فى ظل سياسات المجاعة التى يمارسها نظام الحكم الراهن تنفيذا لتعليمات الولايات المتحدة وهيئات التمويل الدولية (الصندوق والبنك) وكذلك بسبب التضييق المتزايد على الحريات العامة والحقوق المدنية وحق الاحزاب السياسية القانونية فى الحركة الجماهيرية المستقلة.

السيناريو الثانى:

أن يحدث انقلاب من داخل النظام ويتضمن ذلك ثلاثة صور مختلفة :

(١) اما تغيير النظام لسياساته الاجتماعية والاقتصادية وهو امر مستحيل بسبب انحياز النظام والقائمين عليه لمصالح رجال المال والاعمال .

(٢) واما تغيير فى قاعدته الاجتماعية (وهو امر صعب) بفعل الوظيفة الاجتماعية للجماعة الحاكمة .

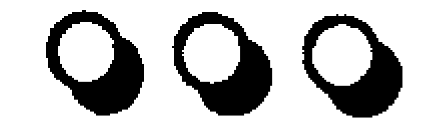
(٣) أو تغيير تحالفاته الحزبية وهو امر ممكن وتوسيع قاعدة الحكومة من خلال ائتلاف حزبى وهذا الاتجاه يجد تأييده لدى دوائر دولية مؤثرة (كالولايات المتحدة) والتى ترا ها مخرج مناسب فى مواجهة زحف الجماعات الدينية الاسلامية المسلحه على السلطة فى مصر .

السيناريو الثالث:

أن يفسح النظام الحاكم للاحزاب السياسية القانونية - وبضغط من أطراف دولية مؤثره - حرية الحركة السياسية الجماهيرية بمايتيح اجراء انتقال . سلمى ودستورى للحكم من المؤسسة العسكرية التى ظلت تحكم البلاد منذ ما يزيد عن أربعين عاما الى نظام مدنى ونعتقد ان أكثر الاحزاب ترشيحا لذلك هو حزب الوفد والعمل بالتحالف مع الاخوان المسلمين .

فاذا كانت هذه هى ملامح واحتمالات المستقبل فما هى الاوزان المرجحة لتحقق احد هذه الاحتمالات دون الاخرى ؟

نعتقد أن استمرار النظام العسكرى الحاكم فى مصر فى عنادة وإصراره على احتكار السلطة وتضييق دائرة المشاركة فى اتخاذ القرار وحصار النشاط الجماهيرى للاحزاب السياسية القانونية (وعددها اثنى عشر حزبا) ستؤدى لا محالة الى تزايد رصيد تحقق الاحتمال الاول ونجاح الجماعات الدينية السياسية فى الاستيلاء على السلطة السياسية وتحويل مصر الى دولة دينية بكل ما يحمله ذلك من مخاطر دخول البلاد فى نفق مظلم لعقود طويلة قادمة .



هوامش ومراجع

١ - على ليلة " دور العماله المصريه فى التنمية العربية " مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦١) يوليه ١٩٨٠

٢ - وزارة الخارجية المصرية ، إدارة شئون الهجرة ورعاية اللاجئين ، مارس ١٩٨٧ .

٣ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع للمؤلف "إختراق الأمن الوطنى المصرى .. رؤية سيسيولوجية" القاهرة . مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

- د. ابراهيم العيسوى " وتطور توزيع الدخل واحوال الفقراء فى مصر " محاضرة مطبوعة استنسل بجمعية الاقتصاد والتشريع والاحصاء .

يناير ١٩٨١ .

- د. رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر ... مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ١٠٧ ص ٣٢٦ ص ١٣٧ وما بعدها .

- اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة التقارير الشهريه لحالة السوق طوال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

٥ - تقارير اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة طوال شهور عامى ١٩٨٦، ١٩٨٧ .

٦ - البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية المجلد (٤٠) العدد الاول والثانى ١٩٨٧ ص ١٠٣ .

٧ - راجع فى ذلك : د. ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق

- د . رمزى زكى ، مرجع سابق وكذلك :

- الجهاز المركزي للمحاسبات تقرير عن مؤشرات الاداء للاقتصاد المصرى عام ٨٢ .

٨ - انظر على سبيل المثال :

- د. احمد صقر عاشور ولطفى نور الدين وألين سعيد " قياس العدالة الاجور فى مصر " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . الاداره المركزية للبحوث دراسة غير منشورة ١٩٨٣ .

- د. محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية " القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٣.

٩ - وزارة الداخلية الادارة العامة للمرور ادارة التخطيط ١٩٨٣ . وكذلك :

- وزارة الداخلية الادارة العامة للمرور بيان احصائى عن اعداد السيارات بالحركة على مستوى الجمهورية مصنفه طبقا لنوع الترخيص عن المدة من ١٩٨٧ حتى نهاية ١٩٩١ موقع من مساعد الوزير مدير الادارة العامة للمرور لواء مصطفى البيلى .

١٠ - الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء الكاتب السنوى لعام ١٩٧٠ ص ١٢٨ يوليو ١٩٧١ . وكذلك :من واقع بيانات الكتاب السنوى لعام ١٩٨٥ يوليو ٨٦ .

١١ - جريدة الاهرام بتاريخ ٢٩/١/٨٥ و ١١/٦/١٩٨٥ .
١٢ - المرجع السابق .
١٣ - الكاتب الصحفى صلاح منتصر جريدة الاهرام ٢٧/١٢/١٩٨٣ .
١٤ - مصلحة الامن العام تقارير سنوية حتى عام ١٩٧٤ وبعد ذلك مصدرة الادارة العامة للمرور قسم الاحصاء .
١٥ - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بيان احصائى عام ١٩٨٥ .
١٦ - مهندس ميشيل روفائيل " مشكلات الاسكان الحضرى" ورقة مقدمة لندوة الاسكان الاقتصادى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مايو ١٩٧٦ .
- د. محيا زيتون " مشكلة الاسكان فى مصر واتجهات تطورها فى المستقبل" ورقه مقدمه للمؤتمر السنوى الخامس وللاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠ .
١٧ - د. محيا زيتون المرجع السابق .
١٨ - النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
١٩ - وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة الادارة العامة لبحوث الاسكان وتوجيه البناء بيان عن الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ٨٥/٨٦ موزع حسب نوع الوحدات السكنية ١٩٨٧ .
٢٠ - العميد على حلمى حوار مع مجلة روزاليوسف العدد ٢٤٨٦ بتاريخ فبراير ١٩٧٦ وكذلك :تقارير مصلحة الامن العام السنوى من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٦ ولمزيد من التفاصيل راجع .
- عبد الخالق فاروق " الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر دراسة فى نسق القيم والمفاهيم " تونس ، مجلة شؤون عربية العدد (٩) نوفمبر ١٩٨١.
٢١ - وزارة الصحة الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ ص ٥٨ ص ٣١٥ .
٢٢ - وزارة الصحة الكتاب الذهبى (١٩٣٦ - ١٩٨٦) وكذلك :
- وزارة الصحة نشرة المعلومات عدد يوليو ١٩٨٦ .
- مذكرة موفوعة من وزير الصحة الى رئيس الوزراء عن موقف العلاج الخاص فى مصر نوفمبر ١٩٨٢ .
٢٣ - المجالس القومية المتخصصه " القوى العاملة فى مجال التمريض" ١٩٨١.
٢٤ - الكتاب الذهبى لوزارة الصحة مرجع سابق ص .
٢٥ - المجالس القومية المتخصصه " استراتيجية السياسة الدوائية "١٩٨١ ص ١٩ ومابعدها كذلك :
- من واقع مراجعة الاسعار الفعلية خلال الفترة ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ .
٢٦ - واقعة محاولة رشوة وزير الصحة الدكتور ابراهيم بدران نشرت على صفحات الجرائد الحكومية ذاتها وكانت حديث الناس طوال الجزء المتبقى من عام ١٩٧٨ راجع جريدة الاخبار / / ١٩٧٨ .
٢٧ - د . رمزى زكى مشكلة التضخم فى مصر مرجع سابق ص .

٢٨ – لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يراجع للمؤلف "أزمة الإنتماء في مصر .. بحث في الأساس الإقتصادى والإجتماعى " مع أخرين تحت الطبع .

٢٩ – البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية المجلد (٣٧) العدد الاول ١٩٨٤ ص ٢١ وكذلك :.

– د. عبد الهادى النجار" النظام الضريبى واقعة ومستقبلة " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠ .

– د. محمود عبد الفضيل " تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ١٩٥٢– ١٩٧٧ " ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث الاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٣ .

٣٠ – خطاب الرئيس انور السادات فى مجلس الشعب فى ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

٣١ – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء نتائج تعداد عام ١٩٧٦ .

٣٢ – وزارة الخارجية المصرية ادارة شئون الهجرة ورعاية اللاجئين مارس ١٩٨٧ .

٣٣ – وزارة القوى العاملة والتدريب الادارة العامة للاحصاء النشرة السنوية عن استخدام العمالة المصرية بالخارج عام ١٩٨٥ .

٣٤ – الادارة العامة للجوازات والجنسية وزارة الداخلية بيان احصاء عن اعداد الحاصلين على جوازات سفر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦ .

٣٥ – انظر على سبيل المثال :

– د. محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصاديه المصرية " القاهرة ١٩٨٣.

– د. عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب " شركات توظيف الاموال .. تحليل للجوانب الاجتماعية " مجلة المنار القاهرة العدد (٤٧) نوفمبر ١٩٨٨ .

٣٦ – أنظر على سبيل المثال :

– سلوى حسنى العامرى "الوعى السياسى لدى عينة من الجمهور المصرى" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية القاهره ، ديسمبر ١٩٩٣ .

– د . إيمان جابر شومان و د. محمد ياسر شبل الخواجة "الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر .. دراسة ميدانية" ورقة مقدمة للمؤتمر المذكور .

٣٧ – تقرير حول ادمان المخدرات معروض على السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء نشر على حلقات بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ ، ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، ١٩٨٥/١١/٢ ، ١٩٨٥/١١/٣١

٣٨ – المرجع السابق .

٣٩ – عقيد جميل حنا مسيحة " الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة المكافحة "القاهرة معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٣ وكذلك ::

– حوار مع العميد محمد عباس منصور رئيس عمليات الاداره العامة لمكافحة المخدرات الاهرام

. ١٩٨٥/٦/٣

- د. محمود عبد الفضيل وجيهان دياب " ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤ – ١٩٨٤ " القاهرة مجلة مصر المعاصرة ابريل ١٩٨٥ .

٤٠ – د. عبد الفضيل وجيهان دياب يقدرانها باقل من ذلك .

٤١ – اهرام ١٩٨٥/١١/٣١ .

٤٢ – اهرام ١٩٨٥/١١/٢٤ .

٤٣ – عبد الخالق فاروق " الانفتاح واستنزاف فائض البنوك فى مصر " مجلة منبر الشرق ، القاهرة ، العدد (٨) يولية ١٩٩٣ ص ٥٠ .

٤٤ – راجع د. عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب مرجع سابق وكذلك :

- د. محمد دويدار "الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى" الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٨٣ .

٤٥ – من واقع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلدان (٢١ و ٢٣) العدد الثانى لسنة ١٩٨١، و ١٩٨٣ ص ٢٥٤ و ص ٢٩٠ على الترتيب وكذلك :

- البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، سنوات متفرقة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢

٤٦ – لمزيد من التفاصيل راجع عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ص ٥٣ وما بعدها .

٤٧ – د. نهى فهمى " القرية المتحضرة دراسة حول الحوامدية القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ابريل ١٩٧٧ المجلد الاول ص ١٨٢ ، وكذلك :

- سلوى حسنى العامرى "الوعى السياسى لدى عينة من الجمهور المصرى" مرجع سابق .

٤٨ – عبد المجيد فريد "محاضر إجتماعات جمال عبد الناصر ١٩٦٨ – ١٩٧٠ " بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٤٩ – البيانات مصدرها :

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ .دراسة وتحليل " القاهرة، صادر عام ١٩٨٦ وكذلك :

- د. السيد عبد المطلب غانم " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ .. دراسة وتحليل القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ص ١٣ اما التحليل فقد قمنابها .

٥٠ – راجع الملف الكامل حول انتخابات ١٩٧٦ بمجلة الطليعة القاهرة ، عدد ديسمبر ١٩٧٦ .

٥١ – راجع تاكيداً على ذلك د . حمدى عبد الرحمن حسن "ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين .. دراسة ميدانية فى قرية مصرية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ديسمبر ١٩٩٣ وكذلك :

- سلوى حسن العامرى ، مرجع سابق .

٥٢ – د. السيد عبد المطلب غانم ، مرجع سابق .

٥٣ – برز ذلك واضحاً في أكثر من موقف آخرها مؤتمر الأقليات الذى كان مزمعاً عقده فى القاهرة فى مايو ١٩٩٤ من جانب أحد المراكز البحثية الوثيقة الصلة بجهات أمريكية مشبوهة . وأنظرعلى سبيل المثال :

– طارق البشرى " المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية " ؛ القاهرة ، دار الشروق ١٩٨٨

– د . ميلاد حنا " الأعمدة للسبعه للشخصية المصرية " القاهرة ؛

– د . نعمات أحمد فؤاد ، سلسلة مقالات بعنوان "قبل أن ينفذ الصبر" بجريدة الوفد خلال شهر مارس ١٩٩٣ .

٥٤ – د . سامية الساعاتى "أسماء المصريين والتغير الإجتماعى" واردة بكتاب " قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى " اعداد وتقديم د. لويس كامل مليكة ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، المجلد الثالث – ١٩٧٩ ص ١٦٥ – ١٨٥ .

٥٥ – المرجع السابق ص ١٦٧ .

٥٦ – د. محمود عوده " مشكلات منهجية فى دراسة القيم فى المجتمع القروى المصرى " واردة د. لويس مليكة ، مرجع سابق ص ٦٠ .

٥٧ – د. فؤاد البهى السيد د. مالك بدوى " اتجاهات الابتعاد النفسى والاتجاهات الثقافية وارد د. لويس مليكة ، مرجع سابق ص ٢٤٥ الى ٢٦٤ .

٥٨ – د. سيد احمد عثمان و د. فؤاد ابو حطب " اثار السياق الاجتماعى الفيزيائى فى الحكم الادراكى " مرجع سابق ص ٧٧ الى ٩٤ .

٥٩ – د . رفعت السعيد " ماذا جرى لمصر " القاهرة ، مطبعة مورفيتللى ١٩٩٢ .

٦٠ – المرجع السابق .

٦١ – قائمة الكتابات التى تصدر عن دور نشر اسلامية وتطعن في العقيدة المسيحية كثيره ، مثل الكتابات التى تتناول انجيل برنابا والتساؤل حول « هل المسيح ابن الله » ....الخ .

٦٢ – لمزيد من التفاصيل الخطيرة حول هذا الموضوع راجع :

– د . رفيق حبيب " المسيحية والحرب ... قصة الاصولية الصهيونية الامريكية والصراع على الشرق الاسلامى " القاهرة ، دار يافا للدراسات ١٩٩١ خاصة الفصل السادس .

– د . رفيق حبيب " المسيحية السياسية فى مصر .. مدخل إلى التيارات السياسية لدى الأقباط " القاهرة ، دار يافا للدراسات والنشر ١٩٩٠ .

– د . رفيق حبيب " الاحياء الدينى .. ملف اجتماعى للتيارات المسيحية والاسلامية فى مصر " القاهرة الدار العربية للنشر ١٩٩١.

٦٣ – يرفع شعار هذه الدعوة أحد المهاجرين الأقباط لدى ألمانيا / ويصدر مجلة "الأقباط فى المهجر"

ويجد دعماً من بعض التيارات المسيحية فى الداخل ويمول من خلال منظمات مشبوهة فى أوروبا وأمريكا .

٦٤ – سعيد عبد المسيح "الثقافة السياسية للأقباط" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ديسمبر ١٩٩٣ .

٦٥ – لمزيد من التفاصيل أنظر الدراسة الهامة :

د . أمانى قنديل "الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية فى مصر .. قراءة فى التاريخ الإجتماعى السياسى" ورقة مقدمة للمؤتمر السابع للبحوث السياسية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ديسمبر ١٩٩٣ مرجع سابق .

٦٦ – عمار على حسن "دور الطرق الصوفية فى التنشئة السياسية فى مصر" ورقة مقدمة للمؤتمر السابق الإشارة إليه .

٦٧ – د . أمانى قنديل ، المرجع السابق .

٦٨ – المرجع السابق .

٦٩ – رمزى تادرس "الجمعيات القبطية فى مصر" القاهرة ، مطبعة ١٩٤٦ .

٧٠ – د . أمانى قنديل ، مرجع سابق .

٧١ – راجع الكتاب الهام .

ريتشارد مشيل " الاخوان المسلمين " ترجمة عبد السلام رضوان ، القاهرة ، ومقدمة صلاح عيسى فى صدر الكتاب ؛ .

٧٢ – يشاركنا فى هذا التقسيم بصورة ما الدكتور رفعت سيد احمد فى اطروحته للدكتوراه انظر :

– د. رفعت سيد احمد " الحركات الاسلامية فى مصر وايران ، القاهرة دار سينا للنشر ١٩٨٩ ص ٧٧ وما بعدها وكذلك راجع

– محمد مورو " الحركة الاسلامية فى مصر من ١٩٢٨ إلى ١٩٩٣ : قبرص ؛ الدار المصرية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ وللكاتب نفسه

– محمد موو «تنظيم الجهاد .. جذوره واسراره : القاهرة ، الشركة العربية الدولية للنشر والاعلام ١٩٩٠.

٧٣ – انظر مثلا :

– توفيق الطيب " الحل الاسلامى ما بعد النكبتين " القاهرة ، دار المختار الاسلامى ١٩٧٩ .

– محمد الغزالى " ظلام من الغرب " ، القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٧٠ .

٧٤ – مجلة الدعوة – لسان حال الاخوان المسلمين – افتتاحية العدد (٤٩) بتاريخ ١٩٧٩.

٧٥ – مجلة الدعوة ، افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨ .

٧٦ – عمر التلمسانى " الخروج من المأزق الإسلامى الراهن " القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية بدون تاريخ إصدار ص ٤٠ .

٧٧ – افتتاحية العدد (٢٣) ابريل ١٩٧٨ .

٧٨ – افتتاحية الدعوة العدد (٤٧) بتاريخ مارس ١٩٨٠ .

٧٩ – الشيخ صلاح ابو اسماعيل " الشهادة ... قضية تنظيم الجهاد "القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٨٤ ص ٢٤١ .

٨٠ – الشيخ صلاح ابو اسماعيل " جريدة النور " بتاريخ / / ١٩٨٦ .

٨١ – مجلة الدعوة افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨ .

٨٢ – الشيخ عمر التلمسانى " الخروج من المأزق مرجع سابق ص ٢٠ وكذلك :

– مجلة الدعوة افتتاحية العدد (٤٦) بتاريخ اغسطس ١٩٨١ .

٨٣ – مجلة الدعوة "إفتتاحية العدد" (٦٤) بتاريخ أغسطس ١٩٨١ وكذلك :

– مقالة مصطفى مشهور بعنوان " الاخوان المسلمين والسياسة وسياسة الاحزاب ، بنفس العدد " وكذلك مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا القاهره " دار الشهاب ص ٨٣ .

٨٤ – راجع فى ذلك :

– رفعت سيد احمد " الرؤى الفكرية التنظيمات الاسلامية فى السبعينات .. نموذج صالح سرية " مجلة اليقظة العربية " ، القاهرة ديسمبر ١٩٨٦ .

– رفعت سيد احمد " الاصول الفكرية لتيارات الغضب الاسلامى .. تنظيم الجهاد " مجلة اليقظة العربية عدد مايو ١٩٨٦ وهى قراءة فى بعض اوراق ووثائق هذه الجماعات .

– مذكرة من حزب التحرير الى المسلمين فى لبنان " رجب ١٤٠٥ – نيسان ١٩٨٥ بدون مكان للنشر.

٨٥ – د . عمر عبد الرحمن ، كلمة حق .. مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن فى قضية الجهاد ، القاهرة ، دار الاعتصام بدون تاريخ ص ٢٩ .

٨٦ – هذه هى استراتيجية تنظيم الجهاد المصرى . والجماعه الاسلاميه .

٨٧ – لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

– عبد الخالق فاروق " اختراق الامن الوطنى المصرى .. رؤية سسيولوجية " القاهرة مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٨٨ – الادبيات السياسية والعقائدية الاسلامية حول هذا كثيره من نماذجها :

– رسائل الشهيد حسن البنا، دار الشهاب ، القاهره .. فصل بعنوان رسائل إلى الشباب ص ٨٣ : ٨٦

٨٩ – عن التجربة اليابانية فى النهضة الصناعية والاقتصادية تحفل الادبيات الاقتصادية بالكثير نورد اهمها :

, - Tadashi Fukutaka " The Japanese Social Structuee" , Translated by : Ronald P. Dore university of Tokyo Press.1986,p17Also:

Jun ichi Kyagaku" The Political Dynanmics of Japan" translated press by : Nobuta- – ka Ike, university of Tokyo Parise, p.p97,101

وعن نموذج فرنسا وحمايتها لشركاتها راجع :

- The Economist, June1,1991.

٩٠ – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى مؤلفنا :

أختراق الامن الوطنى المصرى ... رؤية سسيولوجية " مرجع سابق .

٩١ – Op.Cit,

٩٢ – انظر على سبيل المثال :

– د. محمود وهبة " سلسلة مقالات بجريدة الأهرام القاهرية خلال شهر اكتوبر ١٩٩٣ حول السوق الشرق اوسطية .

– د. سعيد النجار ، سلسلة مقالات عن السوق الشرق اوسطية والسلام مع اسرائيل ، بجريدة الأهرام بتاريخ ١١/٩و ١١/١٦ و١١/٢٣/١٩٩٣ .

– حازم البيلاوى .

٩٣ – لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

د. محمود عوده " مشكلات منهجية فى دراسة القيم فى المجتمع القروى المصرى " واردة فى كتاب " قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى " اعداد وتقديم د. لويس كامل مليكة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ ص ٥٥ : ص ٦٧.

٩٤ – انظر على سبيل المثال :

– د. سيد عويس : رسائل الى الامام الشافعى " بيروت ، دار الشايع ١٩٧.

– د. حسن الساعاتى " تصميم البحوث الاجتماعيه .. نسق منهجى جديد " القاهره ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ .

٩٥ – د . محمود عودة ، المرجع السابق .

٩٦ – جمال زكى ، والسيد ياسين ،اسس البحث الاجتماعى " القاهره ، دار الفكر العربى ١٩٦٢ .

٩٧ – د. خليل احمد خليل " مضمون الاسطورة فى الفكر العربى " بيروت ، دار الطليعة الطبعة الثانية ١٩٨٠ ص ١١ .

٩٨ – ارنولد توينبى " تاريخ الحضارة الهيلينيه " ترجمة رمزى عبده جرجس – سلسلة الالف كتاب (٤٥٨) ص ١٦ .

٩٩ – ول ديورانت " قصة الفلسفة " ترجمة د. فتح الله محمد المشعشع ؛ مكتبة المعارف بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩، ص ١٣٢ وما بعدها .

١٠٠ – انظر كنماذج لهذا التحول والتحوير كتابات الاب متى المسكين – سلسلة قصص مسيحية للحياة ، دير القديس أنبا مقار، برية شيهيت ، وخاصة القصص ارقام ٦.٧.٨.٩.١٢.١٣.١٤.١٥ .

١٠١ – د. خليل احمد خليل ، مرجع سابق ص ١٢ .

١٠٢ – لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع الى :

– احمد صادق سعد " نشأة التكوين المصرى وتطوره " بيروت ، دار الحداثة بدون تاريخ اصدار .

١٠٣ – فوزية دياب " القيم والعادات الاجتماعية .مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية القاهرة.

– دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ص ٢٧ .

١٠٤ – المرجع السابق ص ٢٥ .

١٠٥ – د. سمير نعيم أحمد " تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية فى مصر " القاهرة ، جهاز تنظيم الاسرة ، ورقة عمل رقم (٧) يولية ١٩٨٠ .

١٠٦ – احمد صادق سعد – المرجع السابق .

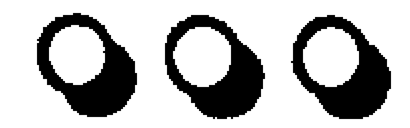
١٠٧ – راجع فى هذا :

كارل ماركس الحرب الاهلية فى فرنسا " موسكو، دار التقدم بدون تاريخ .

– كارل ماركس " الثامن عشر من برومير .. لويس بونابرت " موسكو ، دار التقدم بدون تاريخ

– مجدى حسنين " ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى " القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٠ .

١٠٨ – المرجع السابق .



للمؤلف

اولاً: الكتب

* اتجاهات الصحافة فى اسرائيل اثناء غزو لبنان « مع آخرين » ، الناشر مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام عام ١٩٨٤.
* مصر وعصر المعلومات.. محاذير حول احتواء العقل المصرى ، الدار العربية للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.
* اختراق الأمن الوطنى المصرى رؤية سسيولوجية ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٣.
* « أوهـــام الســـلام ... رؤية استراتيجية » ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٤.
* التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٤.
* ازمة الانتماء فى مصر .. بحث فى الاساس الاقتصادى - الاجتماعى « مع آخرين» تحت الطبع .

ثانياً: الابحاث والدراسات :

نشرت له العديد من الابحاث والدراسات فى أهم الدوريات العلمية المتخصصة ومن أهم ابحاثه :

* الاثارة الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى .. دراسة فى نسق القيم والمفاهيم « مجلة شؤون عربية - العدد ٩ نوفمبر ١٩٨١».
* سوق التأمين واعادة التأمين الدولى .. مع أشارة خاصة لسوق التأمين العربى « مجلة شؤون عربية - العدد ٢٢ مارس ١٩٨٢».
* عائدات النفط العربى الصراع الدولى . « مجلة المنار- باريس-العدد ٢ مارس ١٩٨٥».
* مستقبل التركيبة السياسية والاقتصادية فى اسرائيل بعد غزو لبنان. « مجلة الباحث العربى - لندن - العدد ١١ ابريل ١٩٨٧».
* اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل وتأثيرها على الاقتصادات العربية. «مجلة الفكر الاستراتيجى العربى- بيروت- العددد ٢٨ ابريل ١٩٨٩».
* الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لازمة الانتماء فى مصر « مجلة منبر الشرق - العدد الاول مارس ١٩٩٢».
* توزيع الدخل وتخصيص الموارد فى ظل الانفتاح » مجلة منبر الشرق - يونية ١٩٩٢».
* الانفتاح واستنزاف فائض لبنوك فى مصر «مجلة منبر الشرق - يوليو ١٩٩٣».
* نشر العديد من المقالات والابحاث بالمجلات المصرية والعربية والصحف.
* ترجمة العديد من الدراسات والمقالات الاقتصادية والادارية والتى نشرت بمجلة الادارة التى يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الادارية - القاهرة.

المحتويات

إصدارات المركز

العنوان	المؤلف
- المياة العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية	عبد الله مرسى
- أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
- التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر	عبد الخالق فاروق
- البديل الناصرى (قراءة فى أوراق التنظيم الناصرى)	سيد زهران
- العلاقات الليبية - الأمريكية	د . سيد عوض
- كارثة المعونة الأمريكية لمصر	جمال محمد غيطاس
- إختراق الأمن الوطنى المصرى	عبد الخالق فاروق
- الإختراق الإسرائيلى للزراعة فى مصر	صلاح بديوى
- بروتوكولات حكماء صهيون	
- التلمود	
- مصر الفرعوبية	سليمان الحكيم
- حوارات عن عبد الناصر	سليمان الحكيم
- عبد الناصر.. هذا المواطن	سليمان الحكيم
-(عن الناصرية والناصريين) حوار مع د. جمال الأتاسى	مجدي رياض
- الإخوان والعسكر	حيدر طه
- إعدام صحفى	سعيد حبيب
- من يحمى عروش الخليج (النفط والتبعية)	د. أحمد ثابت
- بان أمريكان ١٠٣ (اتهام ليبيا ام اتهام أمريكا)	
- القوة العسكرية الإسرائيلية	جمال الدين حسين
- عبود الزمر ... حوارات ووثائق	أحمد رجب
- القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية فى السودان	د. السيد فليفل
- نظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا	د. السيد فليفل
- الحكومة والسياسة فى الإسلام	طارق ، جاكلين إسماعيل **ترجمة** : سيد حسان
- عملية السرب الاحمر « إغراق إيلات »	جمال الدين حسين
- سقوط نجم مخابرات اسرائيل « إيلى كوهين »	جمال الدين حسين
- التناقض فى تواريخ وأحداث التوراه	محمد قاسم

■ السلسلة القومية

العنوان	المؤلف
- الأقليات التاريخية فى الوطن العربى	د. أحمد الصاوى
- الناصرية والتاريخ	سيد حسان
-الناصرية ... الأيدلوجيا والمنهج	سيد زهران
- التنمية المستقلة في النموذج الناصرى	جورج المصرى
- فلسطين الانتفاضة .. جدل الأمة والوطن	د. أحمد ثابت
- كاريزما الزعامة الناصرية	د. السيد الزيات
- الناصرية والتجديد .. نحو برنامج طموح	مجدى رياض

■ السلسلة الإسلامية

- رسالة التوحيد للإمام محمد عبده .... تحقيق : د. محمد عمارة
- الإسلام والعروبة .... مجدى رياض
- الحركة الإسلامية فى مصر (واقع الثمانينات) ..... صالح الوردانى
- كيف تقرأ القرآن .... محمد محمود عبد الله
- كيف تجود القرآن .... محمد محمود عبد الله
- التربية الاسلامية .... محمد محمود عبد الله
- القرآن :حل مشاكل الأمة .... محمد محمود عبد الله
- قبس من نور الأسماء .... محمد محمود عبد الله

■ أدب

- هذه الليلة الطويلة ....(مسرحية)... د. احمد صدقى الدجانى
- أحزان رجل لا يعرف البكاء .....(قصص قصيرة)... خالد غازى
- الشاعر والحرامي ....(قصص قصيرة)... عزت الحريرى
- رشفات من قهوتى الساخنة ....(قصص قصيرة)... محمد محي الدين
- لا أحد ....(قصص قصيرة)... عبده خال
- مملكة القرود ....(مسرحية)... محمود عبد الحافظ

■ شعر

- غربة الصبح .... محمد الفارس
- هذه الروح لى .... نادر ناشد
- عطر النغم الاخضر .... عمر غراب
- الغربة والعشق .... مجدى رياض
- اللعبة الأبدية ....(مسرحية شعرية)... محمد الفارس
- فى مقام العشق .... نادر ناشد
- ندى على الاصابع .... نادر ناشد

■ كتب متنوعة

- كشف المستور من قبائح ولاة الأمور .... د. احمد الصاوى
- الصوت والضوضاء .... د . مصطفى عبد المطلب
- السكة الإسلامية في مصر .... د . رأفت النبراوى
- في المرجعية الإجتماعية للفكر والإبداع .... محمد الطيب
- الأعشاب الطبية .... موسى الخطيب
- ماهى السينما .... صلاح أبو سيف
- عزة فى الفضاء ....(قصص أطفال)..... أم كلثوم إبراهيم

■ خدمات إعلامية وثقافية " إشتراكات "

ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية ، العربية والعالمية .

وثائق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى .

النشرة الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات الأجنبية .

دراسات عربية : دراسات وأبحاث وملفات متخصصة وتحليل سياسى لأهم الأحداث .

هذا الكتاب

الشيء المؤكد أن التطرف الديني لم يأت من فراغ بل له أسبابه ودوافعه ، وبدون معرفتها تصبح معالجة هذه الظاهرة محض « عبث وجهد زائل » . ورغم تعدد المدارس الفكرية والمذهبية وتباينها فى تحديد أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ، إلا اننا نعتقد أن التطرف الدينى ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، بعضها ماثل للعيان طافٍ فوق السطح ، والبعض الأخر خفي غائض فى الاعماق . إن للتطرف الديني أسبابه الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل النفسية والفكرية أيضاً ، التى يتعين إدراكها قبل محاولة التصدى لهذه الظاهرة .

كما أننا نعتقد أن الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الاسلامية المتطرفة الحكم فى مصر هو فى حقيقة الأمر صراعاً بين منهجين من مناهج الغلو والتطرف : صراع بين منهج الجماعات الإسلامية فى «الغلو فى الدين » الذى تتجلى أبرز مظاهره فى (التعصب والجمود والتشديد والخشونة فى الأسلوب والسقوط فى هاوية التكفير) ، وبين منهج الحكم فى مصر فى الغلو فى البعد عن مصالح الجماهير ، والتبعية للخارج، والذى برزت أهم ملامحه فى (الفساد والبطالة والفقر وغياب المشاركة الشعبية).

فى ضوء ما سلف ، يصبح من الخطأ والخطل معاً الإعتقاد بأن المواجهه الأمنية هى الحل الصحيح لمشكلة التطرف فى مصر ، فالأزمة أعمق وأشمل من ذلك بكثير ، وتتطلب مواجهة علمية وعملية شاملة .

إن الحل الوحيد والصحيح للخروج من الأزمة يكمن فى ضرورة إحداث «تغيير شامل » يستهدف إقامة ديمقراطية حقيقية ، وتنمية مستقلة، وعدالة اجتماعية .

25
7

الناشر

